جمهورية السودان

جامعة أم درمان الإسلامية

معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي

قسم الدراسات النظرية

كتاب «الطيّبة الرائحة في تفسير سورة الفاتحة»

لعلاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن سعد المعروف بابن خطيب الناصرية

([illegible] هـ - [illegible] هـ)

دراسةً وجمعاً وتحقيقاً

بحث مقدَّم لنيل درجة الماجستير في التفسير وعلوم القرآن الكريم

إعداد الطالب:

عمّار سعيد تمالت

إشراف الأستاذ الدكتور:

عباس عوض الله عباس

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمدُ كلُّه لله ذي الجلال والإكرام .. الذي خلقني وربّاني بنعمه ..
وهداني لتعلّم دينه

والشكرُ الوافرُ بعد ذلك لوالديَّ الكريمين .. الذَيْن سهرا على ضمان حفظي وسعادتي .. اللهم ارزقْهما السعادة في الدنيا والآخرة .. وادفعْ عنهما كلَّ ما يكرهانه

ولا أنسى زوجتي وأمَّ أولادي .. التي لم تدَّخِرْ جهداً في سبيل نجاحي .. وفاءً منها وتقديراً .. فلها الشكر والتقدير .. وأسأل الله عزّ وجلّ أن يسهّلَ لها كلَّ عسير

كما أقدِّمُ شكري لجامعة أمّ درمان الإسلامية .. وأخصّ معهدَها العامر لبحوث ودراسات العالم الإسلامي .. على قبولي لمتابعة دراساتي العليا فيه

وأخيراً وليس آخراً .. أقدِّمُ أسمى عبارات الشكر .. وأغلى أوصاف التقدير والامتنان .. إلى أستاذي وشيخي .. الأستاذ الدكتور عبّاس عوض الله عبّاس .. على قبوله الإشرافَ على هذا البحث .. وتحمّله عنانَ قراءته .. وصبره الجميل على متابعة أخباره ومراحله .. وتكرّمه بإبداء ملحوظاته القيّمة .. وتوجيهاته السديدة

كما أشكر الأستاذين الفاضلين .. الدكتور الطاهر أحمد عبدالقادر .. المناقش الداخلي للرسالة .. والدكتور علي محمد علوان .. المناقش الخارجي للرسالة .. على جهدهما في تقييم الرسالة

والشكرُ أولا وآخراً لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

التمهيد:

إنّ الحمد لله، نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبدُه ورسولُه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فإنّ من أعظم ما أنعم الله على الإنسان: أن يُلهمَه ويوفِّقه لتعلّم القرآن الكريم، حفظاً وتفهُّماً ودراسةً، فإنّه كتابُ الله المنزَّل، ومعجزتُه الخالدة،التي تحدّى به الإنسَ والجنَّ، وأعجزَهم أن يأتوا بمثلهولو كان بعضُهم لبعضٍ ظهيراً.

ولما أكملتُ –بحمد الله – مرحلةَ البكالريوس في حقل دراسة القرآن الكريم وعلومه، كانت بغيتي وأملي إتمامَ مرحلةِ الدراسات العليا في هذا الحقل المبارك نفسه، تعاهداً لهذا القرآن الكريم، ورغبةً في نيل بركة خدمته.

وكان مَيْلي وتوَجُّهي نحو تحقيق وإخراجِ أحدِ المخطوطات التي أُلِّفتْ في التفسير، حرصاً على حفظ تراث العلماء، وتخليد ذكراهم، وإثراءً للمكتبة الإسلاميّة المطبوعة بشيءٍ من التراث المخطوط بدلَ مُكثِه في الخزائن بعيداً عن الفائدة والاستفادة، فبحثتُ في المكتبات والخزائن، فوجدتُها زاخرةً بالمؤلّفات التي خدمت كتاب الله الخدمةَ العظيمة، من تفاسيرَ، وأعاريبَ، وشروح غريبٍ، ودراسات أحكام، ومجاميعَ علومٍ ومعارف.

وأثناء بحثي شدّ انتباهي اهتمامُ العلماء بسورة الفاتحة دون غيرها من السور، فعلاوةً على ما أُلِّف من تفاسير للقرآن الكريم، هناك عددٌ من الكتب اعتنت بهذه السورة العظيمة، وخصَّتْها بالتأليف، وتنوّعت مناهجُها في ذلك،

فمن كتب في فضائلها، وأخرى في معاني كلماتها، وأخرى في إعرابها، وأخرى في مقاصدها وأسرارها، وأخرى في أحكام تجويدها.

ومن هذه المصنفات: كتاب : ((**الطيِّبة الرائحة في تفسير سورة الفاتحة**))، تأليف: الإمام العالم القاضي علاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن سعد الطائي الجِبْرِيني الحلبي الشافعي المعروفِ بابن خطيب الناصريّة المتوفى سنة 843 هـ.

- أسباب اختيار البحث:

هناك عدّة أسباب دفعت الباحث إلى اختيار هذا البحث، وهو: دراسة وتحقيق كتاب: ((**الطيبة الرائحة في تفسير سورة الفاتحة**)) لابن خطيب الناصريّة، منها:

1 – خدمةُ كتاب الله تعالى، خصوصاً أعظم سورة فيه على الإطلاق: سورة الفاتحة.

2 – الإسهامُ في إحياء التراث العربي الإسلامي.

3 – مكانةُ المؤلِّف (ابن خطيب الناصريّة) التي احتلّها بين علماء وقته.

4 – أنه لم يُنشر له شيء من مؤلّفاته المخطوطة.

5 – أن نسخة الكتاب التي وجدتُها كُتبت بخطّ يد مؤلِّفها.

6 – تذييلُ النسخة بتقريظٍ كتبه الحافظُ ابن حجرٍ العسقلانيُّ المتوفى سنة 852 هـ، اشتمل على الثناء على الكتاب ومؤلِّفه، وذكر بعض مزاياه.

- أهمّيّة البحث:

تكمنُ أهمّيّةُ هذا البحث في الأمور الآتية:

1 – أن المؤلف (ابن خطيب الناصرية) جمع تفسيراً شاملاً لكل ما يختصّ بسورة الفاتحة.

2 – أنّه فسّر سورة الفاتحة تفسيراً جامعاً لكلّ علومها.

3 – أنّه سلك مسلكَ الاستدلال والاحتجاج والتحقيق في كلّ المسائل

التي تختصّ بهذه السورة الكريمة.

4-أنّه رتّب كتابه وقسمه تقسيماً بديعاً.

5-أنّه نقل لنا نصوصاً من بعض المؤلّفات التي فُقدت من تراث علمائنا.

☐ أهداف البحث:

يمكن إجمال الأهداف العامّة لهذا البحث فيما يلي:

1-الاطّلاع على ما يخصّ تفسير سورة الفاتحة مجموعاً في موضع واحد.

2-دراسة وتحقيق مخطوط نادر في بابه.

3-خدمة أحد مؤلّفات عالمٍ من كبار علماء المسلمين في وقته.

☐ الدراسات السابقة:

بعد بحثي في مصادر المعلومات لم أعثر على أيّ دراسة سابقة لهذا البحث، وهي دراسة وتحقيق كتاب ((**الطيبة الرائحة في تفسير سورة الفاتحة**)) لابن خطيب الناصريّة، ومن هذه المصادر:

1-قاعدة الرسائل الجامعية بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

2-قاعدة معلومات الفهرس العربي الموحّد.

3-قواعد معلومات الجامعات السودانيّة.

☐- خطّة البحث:

جعل الباحثُ الرسالة على قسمين: قسمٍ للدراسة، وقسمٍ للتحقيق.

أولاً: قسم الدراسة: ويشتمل على مقدّمة وفصلين.

المقدّمة: واشتملت على ما يأتي:

1- تمهيد، وفيه التنويهُ بفضل دراسة القرآن الكريم، وما اختصّت به سورة الفاتحة من اعتناء المفسرين والعلماء.

2 – أسباب اختيار البحث.

3 –أهمّيّة البحث.

4 –أهداف البحث.

5 – الدراسات السابقة.

الفصل الأول: دراسة المؤلِّف: وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حياته ونشأته.

المبحث الثاني: الحالة السياسية في عصره.

المبحث الثالث: الحالة العلميّة في عصره.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب.

المبحث الثاني: توثيق نسبته إلى المؤلف.

المبحث الثالث: موضوعه وذكر من سبق المؤلّف إلى التأليف فيه.

المبحث الرابع: منهج المؤلف في كتابه ومصادره.

المبحث الخامس: وصف النسخة الخطّيّة المعتمدة في التحقيق.

المبحث السابع: نقل تقريظ الحافظ ابن حجر العسقلاني للكتاب.

ثانياً: قسم التحقيق:

سلك فيه الباحث المنهجَ الآتي:

1 – نسخ المخطوط حسب قواعدَ الإملاء الحديثة، مع الضبط بالشكل للكلمات التي بحاجة إلى ضبط.

2 – المقابلة بين المنسوخ والنسخة الخطّيّة.

3 – إدراج كلِّ ما ألحقه المؤلِّف على الحواشي بخطّه، في مواضعها المناسبة

التي أشار إليها بعلامة اللَّحَق.

4- تصويب الأخطاء النحوية في الأصل، وذكر الخطأ في الهامش.

5- وضعُ خطًّا مائلا إشارةً إلى بداية كل صفحة من صفحات المخطوط مع ذكر رقم الصفحة في الهامش الأيمن.

6- عزو الآيات التي يستشهد بها المؤلف إلى مواضعها من المصحف بذكر اسم السورة ورقم الآية.

7- تخريجالأحاديث التي يستدلّ بها المؤلف مبيِّناً درجتَها من الصحّة أو الضعف.

8- تخريج الآثار التي ذكرها المؤلف من مصادرها الأصلية.

10- تخريج الأشعار التي استشهد بها المؤلف من مظانِّها.

11- عزو الأقوال التي أوردها المؤلف إلى قائليها.

12- توثيق المسائل الفقهيّة التي أوردها المؤلف من مصادرها الأصلية.

13- ترجمة الأعلام الذين ذكرهم المؤلفُ تراجمَ موجزةً.

14- التعريفبالمصطلحات العلميّة والكلمات الغريبة والأماكن والبلدان.

15- وضع فهارسَ فنية في نهاية البحث على النحو الآتي:

❋ فهرس الآيات القرآنية مرتّبةً حسب ورودها في المصحف الشريف.

❋ فهرس الأحاديث النبوية والآثار مرتّبةً حسب حروف المعجم.

❋ فهرس الأشعار مرتّبةً حسب قوافيها.

❋ فهرس الأعلام مرتَّبين حسب حروف المعجم.

❋ فهرس الغريب والمصطلحات المشروحة.

❋ فهرس الكتب الواردة في المتن.

❋ فهرس المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة والتحقيق.

❋ الفهرس العام للموضوعات.

الفصل الأول

في دراسة المؤلِّف

المبحث الأول: حياته ونشأته:

أولاً: مصادر ترجمته:

ترجم للإمام ابن خطيب الناصرية كلٌّ من:

أحمد بن علي المقريزي (ت 845 هـ)، في: درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة[١]، والسلوك لمعرفة دول الملوك[٢].

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ)، في: إنباء الغُمْر بأبناء العُمْر[٣]، والمَجْمَع المؤسِّس للمُعَجَم المفهرس[٤].

محمد بن أحمد الغَزِّي (ت 864 هـ)، في: بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخِّرين[٥]

يوسف بن تَغْري بَرْدي (ت 874 هـ)، في: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة[٦]، والمنهل الصافي والمستوفى بعد

---

(١) درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، تأليف: المقريزي، تحقيق: د. محمود الجليلي. طبع دار الغرب الإسلامي، ط1، 1423هـ-2002م، (2/ 52).

(٢) السلوك لمعرفة دول الملوك، تأليف: المقريزي، تحقيق: د. سعيد عبدالفتاح عاشور، طبع مطبعة دار الكتب بالقاهرة 1973م، (4/ 3/ 1197).

(٣) إنباء الغمر بأبناء العمر، تأليف: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. حسن حبشي، طبع وزارة الأوقاف بالقاهرة، 1419هـ-1998م، (4/ 149-150).

(٤) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، تأليف: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي، طبع دار المعرفة ببيروت، ط1، 1415هـ-1994م، (3/ 186-189).

(٥) بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين الشافعية البارعين، تأليف: رضي الدين الغزِّي، تحقيق: عبدالله الكندري، طبع دار ابن حزم ببيروت، ط1، 1421هـ-2001م، (ص236-238).

(٦) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تأليف: ابن تغري بردي، نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي بالقاهرة، (15/ 217-218).

الوافي [١]، والدليل الشافي للمنهل الصافي [٢].

أحمد بن إبراهيم أبو ذرّ سبط ابن العجمي (ت 884 هـ) ، في: كنوز الذهب في تاريخ حلب[٣].

عمر بن فهد الهاشمي (ت 885)، في: معجم الشيوخ[٤].

محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت 902 هـ)، في: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع[٥]، والذيل التامّ على دول الإسلام[٦]

عبدالحيّ بن أحمد الحنبلي (ت 1089 هـ) ، في: شذرات الذهب في أخبار من ذهب [٧].

---

(١) المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ، تأليف: ابن تغري بردي، تحقيق: د. محمد محمد أمين، طبع مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1999م، (8/ 195-196).

(٢) الدليل الشافي على المنهل الصافي، تأليف: ابن تغري بردي ، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، طبع مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، (1/ 480).

(٣) كنوز الذهب في تاريخ حلب ، تأليف: أحمد أبو ذر الحلبي ، تحقيق: د. شوقي شعث وفالح البكور، طبع دار القلم العربي بحلب، ط1 ، 1996م، (2/ 144-156).

(٤) معجم الشيوخ، تأليف: عمر بن فهد الهاشمي، تحقيق: محمد الزاهي، نشر دار اليمامة بالرياض، (179-181).

(٥) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، تأليف: السخاوي ، طبع دار مكتبة الحياة ببيروت، 1980م، (5/ 303-307).

(٦) الذيل التام على دول الإسلامتأليف: السخاوي ، تحقيق: حسين إسماعيل مروة، طبع مكتبة دار العروبة بالكويت ودار ابن العماد ببيروت،ط1413هـ-1992م، (ص620).

(٧) شذرات الذهب بأخبار من ذهبتأليف: عبدالحيّ الحنبلي ، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط ومحمود

محمد بن عبدالرحمن الغَزِّي (ت 1167 هـ) ، في: ديوان الإسلام [١] (2/ 247-248).

محمد بن علي الشوكاني (ت 1250 هـ)، في: البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع[٢].

إسماعيل باشا البغدادي (ت 1339 هـ)، في: هديّة العارفين في أسامي المصنّفين[٣].

محمد راغب الطبّاخ (ت 1370 هـ)، في: إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء[٤].

خير الدين الزركلي (ت 1396 هـ)، في: الأعلام[٥].

عمر رضا كحّالة (ت 1408 هـ)، في: معجم المؤلفين[٦] (2/ 505-506).

=

الأرناؤوط، طبع دار ابن كثير بدمشق وبيروت، ط1، 1406هـ-1986م، (9/ 359-360).

(١) ديوان الإسلام ، تأليف: أبو المعالي الغزي ، تحقيق: سيد كسروي حسن، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط1 ، 1411هـ-1990م، (2/ 248-249).

(٢) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، تأليف: الشوكاني، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط1 ، 1418هـ-1998م، (1/ 326).

(٣) هدية العارفين أسماء المؤلِّفين وآثار المصنِّفين، تأليف: إسماعيل البغدادي، نشر دار إحياء التراث العربي ببيروت تصويراً عن طبعة إستانبول 1951هـ، (1/ 731).

(٤) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، تأليف: محمد راغب الطباخ، نشر دار القلم العربي بحلب، ط2 ، 1408هـ-1988م، (5/ 224).

(٥) الأعلام، تأليف: الزِّرِكْلي، طبع دار العلم للملايين ببيروت، ط 10 ، 1992م، (5/ 8).

(٦) معجم المؤلفين ، تأليف: عمر رضا كحّالة، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، ط 1 ، 1414هـ-1993م، (2/ 505-506).

ثانياً: اسمه، ونَسَبه، ونِسْبَته، ولَقَبه، وكُنْيَته، وشُهْرَته:

1-**اسمه**: هو: علي بن محمد بن سَعْد بن محمد بن علي بن عثمان بن إسماعيل بن إبراهيم ابن يوسف بن يعقوب [١] بن علي بن هبة الله بن ناجِية، الطائي الجِبْريني [٢] ثم الحلبي الشافعي.

2-**نسبه ونسبته**: هو: الجِبْريني، نسبةً إلى بيت جِبْرين الفستق، ظاهرَ حلب من شرقيّها[٣].

3-**لقبُه**: علاء الدين.

4-**كنيته**: أبو الحسن.

5-**شهرته**: ابن خطيب الناصريّة[٤].

---

(١) هكذا في "إنباء الغمر" و"كنوز الذهب" و"معجم الشيوخ" و"الضوء اللامع" و"شذرات الذهب" و"البدر الطالع"؛ وفي "درر العقود": بيبرس؛ وجاء نسبُه ناقصاً في بقيّة المصادر.

(٢) "معجم الشيوخ" (ص 180) وحده.

(٣) "الضوء اللامع" (5/ 303).

(٤) هو: جامع الناصرية، بحلب، قال ابن الشحنة: «كان موضعها كنيسةً لليهود تُعرف بكنيسة مثقال، فأثبتَ قاضي القضاة كمال الدين - قلت: هو الزملكاني - أنها مُحْدَثَة سنة سبع وعشرين وسبعمائة، وحكم بهدمها، فجُعلت مدرسةً ونُسبت إلى سلطان الوقت الملك الناصر واشتهرت بالناصرية، ثم أُقيمت بها الجمعة، واستمرّت إلى أن حُرّق في الفتنة التيمورية سقفُها وتشعّث حالُها وانقطعت منها الخطبة، فأصلحها قاضي القضاة علاء الدين خطيبُها وابنُ خطيبها، وكمّل عمارَتها وأقام بها الخطبة». انظر: الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، تأليف: ابن الشِّحْنة (ص 72-73)، قدم له: عبدالله محمد الدرويش. طبع دار الكتاب العربي بدمشق، 1404هـ-1984م.

وهو سبط العالم المدرّس زين الدين علي بن فخر الدين عثمان بن علي خطيب جِبْرين[١].

ثالثاً: ولادته وأسرته:

وُلد ابن خطيب الناصرية في سنة 774هـ[٢].

وكان مولدُه في مدينة حلب[٣].

ونشأ في أسرة طيّبة الأصول والفروع، معروفة بالعلم والفضل.

فوالدُه شمس الدين محمد بن سعد: وُلد سنة 743هـ وتوفي سنة 806هـ، حفظ التنبيه في الفقه للشيرازي، وسمع الحديث، وولي خطابةَ الناصرية إلى أن مات، وكان كثيرَ التلاوة والعبادة سليمَ الصدر[٤].

وجدُّه محمد بن علي بن عثمان: هو أخو فخر الدين محمد المعروف بخطيب جِبْرين، له تصنيف في الفرائض، ورسائل في الحساب والجبر والمقابلة[٥].

وجدُّه لأمه هو: زين الدين علي بن فخر الدين عثمان بن علي بن عثمان،

=

وفي "معجم الشيوخ" (ص 180): نسبةً إلى المدرسة الناصريّة ببيت جِبْرين.

(١) "بهجة الناظرين" (ص 236) و "كنوز الذهب" (2/ 144) و "الضوء اللامع" (5/ 303). و انظر ترجمة جدّه لأمه هذا في : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف: ابن حجر العسقلاني، نشر دار الجيل ببيروت، (3/ 84).

(٢) هكذا في كل مصادر الترجمة، ولم أجد تحديداً لوقت مولده بالشهر أو اليوم.

(٣) قال الغزي: « كما كتبه بخطّه في مسوّدة هذا الكتاب – يعني: بهجة الناظرين – حين طالع فيه لما قدم علينا حاجًّا عام أول سنة أربعين وثمانمائة ». انظر: "بهجة الناظرين" (ص 236). وكذا تحديد مكان مولده في "المنهل الصافي" (8/ 195) و "كنوز الذهب" (2/ 149) و "معجم الشيوخ" (ص 180) و "الضوء اللامع" (5/ 303) و "البدر الطالع" (1/ 326).

(٤) انظر: إنباء الغمر بأبناء العمر (2/ 284).

(٥) حاشية معجم الشيوخ (ص 179).

ولد سنة 710هـ، وتوفي سنة 769هـ، وكان فقيهاً أصوليًّا[١].

وأبو جدّه لأمه هذا: فخر الدين أبو عمرو عثمان بن علي بن عثمان بن إسماعيل، الطائي الحلبي الشافعي، توفي سنة 739هـ، وهو إمام عالم من فقهاء الشافعية[٢].

رابعاً: وفاته:

توفي الإمام ابن خطيب الناصريّة ببلده حلب، سنة 843هـ، وهذا محلُّ اتّفاق بين المُترجِمين له[٣]، ولكن اختلفت أقوالُهم في تحديد وقتِ وفاتِه، وعمرِه:

فأما وقتُ وفاته: فقيل: يوم الثلاثاء التاسع من ذي القعدة[٤]، وقيل: في الحادي عشر من شوال[٥]، وقيل: ليلة الثلاثاء التاسع من ذي القعدة[٦]، وقيل: وقيل: العشر الأوسط من ذي القعدة[٧]، وقيل: بعد العشاء من ليلة الأربعاء العاشر من ذي القعدة[٨]، وقيل: يوم الخميس منتصف ذي القعدة[٩]، وقيل:

---

(١) ترجمته في الدرر الكامنة (3/ 84).

(٢) ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى ، تأليف: السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح محمد الحلو طبع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، (6/ 142).

(٣) مصادر الترجمة.

(٤) "درر العقود" (2/ 552).

(٥) "إنباء الغمر" (4/ 150).

(٦) "السلوك" (4/ 3/ 1197)، و "النجوم الزاهرة" (15/ 217)، و "المنهل الصافي " (8/ 195)، و"الدليل الشافي" (1/ 480).

(٧) "بهجة الناظرين" (ص 238).

(٨) "كنوز الذهب" (2/ 148)، و"معجم الشيوخ" (ص 181).

(٩) "الضوء اللامع" (5/307) – وقال: ومن أرّخه بشوال فقد سها. و"البدر الطالع" (1/ 326).

يوم الخميس الحادي عشر من ذي القعدة [١]، وقيل: في ذي القعدة، بدون تحديد اليوم[٢].

والذي أميلُ إليه وأُرَجِّحُه من هذه الأقوال هو القول القائل بأنه: بعد عشاء ليلة الأربعاء العاشر من ذي القعدة، وهو قولُ تلميذه ومرافقه في آخر حياته أبي ذرّ أحمد بن إبراهيم سبط ابن العجمي [٣].

وهو نفسُه: يوم الثلاثاء التاسع من ذي القعدة، باعتبار أن اليوم ينتهي إلى منتصف الليل.

وهو نفسُه: ليلة الثلاثاء التاسع من ذي القعدة.

وأما عمرُه: فقيل: سبعون سنة[٤]، وقيل: ثمان وستون سنة[٥].

وكان سببُ وفاته رحمه الله، أنه بعد عودته من القاهرة إلى حلب لتولِّي القضاء من جديد بعد عزله عنه، وكان ذلك في الشتاء، مرض في الطريق، ووصل حلب وهو متوعِّك في أواخر رمضان، وكان معه في هذه السفرة دواداره[٦] محمد، فمرض أيضاً معه، ومات قبله بيسير، وتحدّث بعضُ الناس بأنهما سُقِيا[٧]، فالله أعلم.

ثم ثقل في المرض، وكان مرضُه ذات الجَنَب[٨]، فلازم الفراش، ودخل عليه

---

(١) "الشذرات" (9/ 360).

(٢) "الذيل التام" (ص 620).

(٣) "كنوز الذهب" (2/ 148)، حيث قال: مات بعد العشاء بقليل في الليلة المسفرة صباحها عن يوم الأربعاء عاشر القعدة.

(٤) "بهجة الناظرين" (ص 238).

(٥) "الذيل التام" (ص 620).

(٦) الدوادار: أي الكاتب. وهي كلمة تتكون من شقين: (دوا) وهو: الدواة مكان حفظ المداد، و(دار) وهي تعني حامل الدواة.

(٧) أي: سُقيا سُمًّا.

(٨) وهو من أمراض الصدر.

طبيبُه فقال له: ما وجعُك؟ قال: ذات الجَنَب، فشقّ عليه ذلك لأنه يعلم أنه من الأمراض المَخوفة، وصار يكرّر: ذات الجَنَب، ذات الجَنَب، فقال له بعض الحاضرين: قتلتَه. وتزايد به الألم إلى أن مات[١].

قال تلميذُه أبو ذرّ أحمد بن إبراهيم سبط ابن العجمي [٢]: وحضرتُ غسلَه غسلَه فكان نيِّرَ الوجه، وغسله الشيخ يوسف الكُرْدي، وصُلِّيَ عليه بالجامع العُمَري، ثم الأموي، ثم النوري، وكانت جنازتُه عظيمة، وحَمَلَ نعشَه كافل حلب قانباي الحمزاوي، وصلَّى عليه عند باب دار العدل [٣]، ثم عند جامع دمرداش[٤]، ثم عند جامع الطواشي [٥]، ثم خارج باب المقام [٦]، ودُفن في تربة تربة أعدَّها لنفسه خارج باب المقام، رحمه الله تعالى.

ورثاه محبّ الدين أبو الفضل محمد بن محمد ابن الشِّحْنَة الحلبي (890 هـ)[٧]، هـ)[٧]، في قصيدةٍ رائعة مطلعُها[٨]:

ناحت على سلطانها العلماء وبكت لفقد علائها الشهباء

وانهدّ ركنُ أي ركن شامخ للمسلمين ويُتِّم الفقـــهـــاء

---

(١) "كنوز الذهب" (2/ 147-148).

(٢) المصدر السابق.

(٣) من أبواب قلعة حلب. انظر: الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب (ص 41).

(٤) ابتدأ بناءَه آق بغا الأطروش نائب حلب، ثم كمّله دمرداش نائب حلب. الدر المنتخب (ص 73)

(٥) على الطريق الأعظم وأنت داخلٌ إلى حلب من باب المقام عن يسارك. الدر المنتخب (ص 74).

(٦) من أبواب قلعة حلب. الدر المنتخب (ص 43).

(٧) ترجمته في الضوء اللامع (9/ 295-305).

(٨) أوردها في "كنوز الذهب" (2/ 155).

ومنها:

يا ابن الخطيب سقى ثراك بواكرٌ من رحمة لا تنقضي سخّاء

ويُثاب فيك المسلمون مصابهم فاليوم حقا ماتت الآبــاء

المبحث الثاني: الحالة السياسية في عصره

عاش الإمام ابن خطيب الناصرية في الفترة ما بين 774-843هـ، وتوافق نهاية دولة المماليك البحرية [(١)]، وكانت مدتها مائة وستة وثلاثين عاماً ما بين (648-784هـ)، وبداية دولة المماليك الثانية المعروفة بالبُرْجِيّة أو بالجراكسيّة، وكانت مدّتها مائة وثمان وثلاثين عاماً ما بين (784-922هـ) [(٢)].

فبدايةُ المماليك البُرْجِيّة كانت سنة 784هـ، حين انتزع الملك الظاهر برقوق (ت 801هـ)[(٣)] السلطةَ في آخر بني قلاوون: الصالح أمير حاج (ت 800هـ)[(٤)]، وكانت الشام تابعاً لمصر.

والمماليك طائفة من الأرِقّاء المشترين بالمال، ولما كثر عددهم وزاد نفوذهم حكموا بلاد مصر، كما امتدّ نفوذهم إلى بلاد الشام[(٥)].

وتميّزت دولة المماليك البحرية في أول أمرها بسلاطين عظام، أظهروا للدولة الإسلامية مكانتَها وعزَّتَها، وذلك بتحرير السواحل الشاميّة من بقايا الإمارات الصليبية، وطرد التتار من بلاد الشام بعد أن عاثوا فيها الفساد.

---

(١) سُمُّوا بالبحرية؛ لأن الصالح نجم الدين أيوب أسكنَ المماليك الترك قلعة الروضة، وصاروا يتدرّبون على الأعمال البحرية. انظر: العالم الإسلامي، تأليف: عمر رضا كحّالة، طبع المطبعة الهاشمية بدمشق، ط 2، 1377هـ، (ص 116).

(٢) انظر: العالم الإسلامي (ص 115-117).

(٣) الأعلام (3/ 48).

(٤) المصدر السابق (2/ 13).

(٥) انظر: مصر في العصور الوسطى، تأليف: محمود محمد الحويري. طبع عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بالقاهرة، ط 1، 1416هـ-1996م، (ص 203).

وعاش ابن خطيب الناصريّة في فترة عرفت تغيّراتٍ سياسيّةً كبيرةً، وذلك بكثرة الملوك والولاة والنوّاب على منطقة الشام عامةً وعلى حلب خاصّةً، فقد كانت ولادة ابن خطيب الناصرية سنة 774هـ، في عهد الملك الأشرف:

1- **شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون (764-778هـ)**[١].

وفي سنة (778هـ) خرج السلطان للحج، فانتهز الأمراء خروجه يتقدمهم أتابك العسكر أينبك البدري - الذي عين خلفا لبيبغا بعد موته - وأذاعوا الفتنة وادعوا موت السلطان الأشرف شعبان، ونصبوا ابنه عليّاً، يقول المقريزي: "وكانت هذه السفرة سبباً لزوال الدولة وذهاب دولة آل قلاوون إلى آخر الدهر"[٢].

2- **الملك المنصور علي بن شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون (783هـ)**.

نصبه أينبك البدري بعد أن خلع والده بعد توجهه للحج سنة (778هـ) وعمره سبع سنين، ولم يكن له من الأمر شيء سوى الاسم كأكثر ملوك هذه الدولة، واستبد بتدبير ملكه الأمير أينبك البدري، ولم يرض الأمراء تدبيره لأمر السلطنة، فعزموا الخروج عليه من الشام، فعلم بهم أينبك فاختفى، وتولى مكانه الأمير قطلو الطويل، فانقلب عليه الأمراء في اليوم الثاني وعزل، وتولى بيبغا الناصري تصريف أمور الدولة.

وفي سنة (779هـ) استولى الأمير برقوق على السلطنة، وتقاسم[٣] مع

---

(١) انظر: الدرر الكامنة (2/ 228)، والسلوك (3/ 1/ 91)، والجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، تأليف: ابن دقماق، تحقيق: محمد كمال الدين عز الدين، طبع عالم الكتب ببيروت، ط1، (409-436).

(٢) انظر: السلوك (3/ 1/ 286).

(٣) المصدر السابق (3/ 1/ 216).

أخيه بركة تدبير أمور البلاد، فكان ذلك توطئة لبرقوق الذي أخذ في تثبيت نفسه، فاستبد في نهاية الأمر بتصريف الأمور دون أخيه، فرسخت قدمه في الدولة، وملك البلاد وأقام دولة الجراكسة.

وممن تولى نيابة حلب أثناء هذه الفترة: **الأمير قرطاوي** : وكان سيءَ السيرة، يقول المقريزي: "كان شاربا للخمر، لا يعي منه "[١]. ثم **الأمير اشقتمر**، ثم **منكلي بغا البلدي**: وذلك سنة (780هـ). ثم **تمرباي الدمرداش**: الذي سار بالعسكر الحلبي لمدينة إياس لمقاتلة التركمان، فأتاه أمراؤهم مذعنين الخضوع ، طالبين الأمان، فقبض عليهم وأغار على بيوتهم بمن معه، فنهبوا الأموال، وسبوا النساء، وقتلوا الرجال، وارتكبوا كل أمر قبيح بعد أن أعطوهم الأمان، فجمع التركمان جمائعهم، وأجبروا العساكر الحلبية على مضيق باب الملك على شط العرب، فأوقعوا بهم الهزيمة.

3- **الملك الصالح حاجي ابن الملك الأشرف شعبان بن حسين بن محمد ابن قلاوون (783هـ).**

وهذه سلطنته الأولى تلقّب فيها بالصالح وبقي فيها إلى أن خلعه برقوق، ثم تسلطن ثانية بعد أن قُبض على برقوق سنة (791هـ)[٢]، وسيأتي ذكرها لاحقا.

4- **السلطان الملك الظاهر برقوق بن أنص الجركسي العثماني:**
(784هـ)[٣].

أصله من بلاد الجركس، وبيع ببلاد القرم، وهو أول من ملك مصر من

---

(١) المصدر السابق (3/ 1/ 306).

(٢) المصدر السابق (3/ 1/ 412).

(٣) المصدر السابق (3/ 2/ 489).

الجراكسة، وبتولِّيه قامت دولة المماليك الجراكسة بعد أن خلع السلطنة من حاجي ابن الأشرف شعبان آخر بني قلاوون، واستمر برقوق سلطانا إلى أن خُلع سنة (791هـ) بسبب تمرد الأمراء عليه، وتخلي العسكر عن حمايته، فأخذ له الأمان، وبويع حاجي ابن الملك الأشرف شعبان.

5- السلطان الملك الصالح حاجي بن الملك الأشرف في سلطنته الثانية من سنة (791-792هـ).

وتولى تدبير أمور الدولة الأمير منطاش، وما لبث أن تسلل برقوق من سجنه فقدم دمشق، وسانده نائب حلب كمشبغا بعساكر حلب، فقوى جانبه، فالتقى مع السلطان في معركة انهزم فيها السلطان بعد أن قبض عليه، فتَسَلْطَنَ [١] برقوق للمرة الثانية، يقول المقريزي: "أهل المحرم - سنة 780هـ - وديار مصر والشام من الفرات إلى أسوان في غاية الاضطراب وترقب الشر " [٢].

وتعرضت حلب خلال تلك الفترة التي تلت خلع السلطان الأشرف لجيوش التركمان يقول المقريزي: "فما عَفُّوا ولا كَفُّوا" [٣].

كما غزت قبيلة نعير بن حيار البلاد الحلبية فنهبوا البلاد، وأحرقوا الأشجار[٤].

6- الملك الظاهر برقوق بن أنص العثماني في سلطنته الثانية (792-801هـ).

شهد عهدَه خروج عدد من الأمراء الذين لم يرضوا به سلطانا، في

---

(١) المصدر السابق (3/ 2/ 694).

(٢) المصدر السابق (3/ 2/ 682).

(٣) المصدر السابق (3/ 2/ 599).

(٤) المصدر السابق (3/ 2/ 651).

مقدمتهم الأمير منطاش - أتابك العسكر في عهد السلطان الصالح حاجي - الذي سير جيشا دخل به حلب، فامتنع نائبها وأهلها بقلعتها، فعاد منطاش منهزما بعد أن قتل من أهل حلب عشرات الآلاف [١]، وفي سنة (796هـ) قدمت طلائع تيمورلنك إلى الرُّها[٢]، فتصدَّى لهم نائب حلب بجيشه، فقتل منهم خلق، وأسر جماعة، فعادوا منهزمين بفضل من الله[٣]، وفي سنة (801هـ) توفي برقوق، وعهد بالسلطنة لابنه فرج.

7- الملك الناصر فرج بن برقوق بن أنص (801-815هـ) [٤].

بويع بعد وفاة والده، وكان صغيرا، وتولى تصريف شئون الدولة الأتابكي أيتمش البجاشي.

وفي عهده وذلك في سنة (803هـ) دخل تيمورلنك البلاد الشامية، وفي مقدمتها حلب بلدة ابن خطيب الناصرية.

وفي سنة (808هـ) خرج السلطان فرج مختفيا تاركا أمر السلطنة للأمراء الذين كثرت مخالفتهم له فبويـــع أخاه السلطان أبو العز عبدالعزيز بن برقوق[٥]

وقام بأعباء الدولة ابن غراب والسلطان تحت كفالة أمه ليس له من السلطة سوى الاسم في الخطب وعلى أطراف المراسيم واستمرت سلطنته سبعين

---

(١) المصدر السابق (3/ 2/ 718).

(٢) مدينة بالجزيرة بين الموصل والشام. انظر:معجم البلدان، تأليف: ياقوت الحموي، طبع دار صادر ودار بيروت ببيروت1404هـ-1984م، (3/ 106).

(٣) المصدر السابق (3/ 2/ 802).

(٤) انظر: النجوم الزاهرة (13/ 3).

(٥) السلوك (4/ 2/ 2-8).

يوما حيث عاد أخوه فرج بعد اختفائه فقتله وتولى السلطة[١].

فانتظمت له الأمور بمصر مع وقوع الفتن في دمشق وحلب، ومنها مقاتلة نائب حلب للتركمان، ولنعير بن حيار وذلك في أواخر سنة (808هـ)، وتعذّر على الحاج الشامي المسير للحج لعدم الأمن وخروج القبائل على نواب السلطان، إما لردّ مظلمة، أو طمع في أموال الدولة، بعد أن ذهبت هيبة الدولة، واضطربت أحوال البلاد الشامية اضطرابا لم يعهد مثله، يقول المقريزي: "الأسواق متعطّلة، والناس في خوف ووجل من كثرة الظلم "[٢]، وذلك لتمرّد الأمراء على السلطان، ومن ذلك:

أ - تنصيب جكم - نائب حلب - نفسَه سلطانا على البلاد الحلبية ودعا العلماء لمبايعته، وتلقّب بالملك العادل أبي الفتوح عبدالله جكم، وخُطب باسمه من حلب إلى الفرات إلى غزّة إلى صَفَد [٣] فسار بجيشه فتملّك البيرَة[٤]، وسار إلى آمد، فقاتله التركمان قتالا عظيما، فأصيب في جبهته فمات [٥]، وبهذا عادت حلب لولاية السلطان فرج وولي نيابتها (تمربغا المشطوب)، فدخلها بعد أن قاتله أهلها.

ب -ومنها خروج الأمير شيخ نائب حلب عن طاعة السلطان، وبقدوم السلطان إلى حلب خرج منها ثم عاد إليها ثانية [٦]، بعد رحيل

---

(١) النجوم الزاهرة (13/ 1).

(٢) السلوك (4/ 1/ 31).

(٣) مدينة بجبال لبنان. معجم البلدان (3/ 412).

(٤) المقصود بها المدينة بين بيت المقدس ونابلس. معجم البلدان (1/ 526).

(٥) السلوك (4/ 1/ 41-46).

(٦) السلوك (4/ 1/ 94).

السلطان فحاصرها، وأصعد جماعة من عساكره من فوق سورها بالسلالم فسيطر على المدينة، وامتنع أهلها بالقلعة فسلب ونهب [١].

يقول المقريزي: "ولم يبق بيد السلطان من البلاد الشامية غير غزّة وصفد"[٢].

وكثر فساد التركمان من غير رادع، يقول المقريزي أيضا : "كثُرت الفتن بين التركمان، وخربوا قرى كثيرة ببلاد حلب"[٣].

وفي سنة (813هـ) قدم التركمان إلى حلب، فخربوها عن آخرها، وأفسدوا في قراها [٤]، فلا بشرا سعدت، ولا أرضا سلمت، ولا حاكما غيورا يعيد للبلاد كرامتها، ويصد العدوان عنها.

وازدادت الأحوال سوءا عندما سير السلطان فرج جيشا لمقاتلة الأمير شيخ سنة (814هـ) الذي ملك البلاد الشامية، فوصل السلطان بجيشه، فتقاتل مع شيخ، فانهزم السلطان، فحوصر بالقلعة حتى قبض عليه فقتل، فتملك شيخ زمام السلطة، وأعلن نفسه سلطانا وذلك في شهر شعبان من سنة (815هـ).

يقول المقريزي: "وكان الناصر أشأم ملوك الإسلام، فإنه خرب بسوء تدبيره جميع أراضي مصر وبلاد الشام من حيث يصب النيل إلى مجرى الفرات"[٥].

8- السلطان الملك أبو النصر شيخ المحمودي (815-824هـ).

اقتسم السلطنة مع الأمير نوروز فتولى، السلطان شيخ تدبير أمور السلطنة

---

(١) المصدر السابق (4/ 1/ 137).

(٢) المصدر السابق (4/ 1/ 128).

(٣) المصدر السابق (4/ 1/ 162).

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) المصدر السابق (4/ 1/ 214-243).

في مصر، وتولى الأمير نوروز بلاد الشام ماعدا حلب، فبقيت تحت إدارة السلطان شيخ ونائبها من قبله الأمير دمرداش، فغضب الأمير نوروز، فخاطب السلطان على أن تكون البلاد الشامية كلها تحت تصرفه، فلم يجبه السلطان شيخ، فسير نوروز جيشا لحلب لمقاتلة نائبها الأمير دمرداش، فالتقى مع الأمير دمرداش ووقع بينهما قتال عظيم انهزم على أثره الأمير دمرداش، وعاد إلى القاهرة منهزما.

فخرج السلطان من مصر بجيش لمقاتلة الأمير نوروز، فوقع بينهما قتال عظيم انهزم فيه نوروز، ودخل السلطان بجيشه حلب فأهلت سنة (818هـ) والسلطان بمصر وبلاد الشام والحرمين الملك المؤيد شيخ[١] ولكثرة الفتن وتمرد الأمراء على السلطان ضعفت الدولة مما مكن قرا يوسف -ملك التركمان- من دخول حلب، ففزع أهلها، وألقوا بأنفسهم من أسوارها وخلت حلب من أهلها[٢].

يقول المقريزي في وصف ما فعله السلطان المؤيد شيخ: "وهو أكثر خراب مصر والشام لكثرة ما كان يثيره من الشرور والفتن أيام نيابته بطرابلس ودمشق، ثم ما أفسده في أيام ملكه من كثرة الظلم ونهب البلاد وتسليط أتباعه على الناس، يسومونهم الذلة ويأخذون ما قدروا عليه بغير وازع من عقل ولا ناهٍ من دين"

لكن الله أراح العباد بموته سنة (824هـ) وعهد بالسلطنة لابنه من بعده.

9- **السلطان المظفر أبو السعادات أحمد بن المؤيد شيخ (824-824هـ):**

تسلطن وعمره سنة وثمانية أشهر وسبعة أيام، وعهد بتدبير أمور السلطنة إلى الأمير ططر إلا في ثلاثة أمور وهي: الدعاء على المنابر للسلطان، وضرب

(١) السلوك (4/ 1/ 316).

(٢) المصدر السابق (4/ 1/ 456-462).

اسمه على الدناني ، و اللقب السلطاني، فبقيت هذه الأمور الثلاثة للسلطان أحمد ابن المؤيد.

وبمعرفة نائب حلب بموت السلطان ومبايعة ابنه أحمد بالسلطنة أعلن خروجه على السلطان، فسار بجيشه لمقاتلة الجيوش الشامية المتعسكرة في حوران، فانهزم بمن معه، يقول المقريزي: "وكان من شرار خلق الله لما هو عليه من الفجور، والجرأة على الفسوق والتهور، وسفك الدماء وأخذ الأموال"[١].

وبعد مضي سبعة أشهر على مبايعة السلطان أحمد بن المؤيد أعلن ططر القائم بتدبير أمور الدولة نفسه سلطانا، فخلع أحمد بن المؤيد وبويع بالسلطنة.

10- **السلطان الملك الظاهر سيف الدين أبو الفتح طَطَر** (824- 824هـ)[٢]:

تولى السلطنة بعد خلعه للمظفر أحمد بن المؤيد -كما تقدم- ولم تدم سلطنته حيث توفي في شهر ذي الحجة من السنة نفسها، وعهد بالسلطنة من بعده لابنه ناصر الدين محمد الآتي:

11- **السلطان الصالح ناصر الدين محمد بن الظاهر ططر** (824- 825هـ)[٣].

أقيم في السلطنة بعد وفاة أبيه وعمره عشر سنوات، وتولى تدبير ملكه الأمير برسباي، وخلع بعد مرور أربعة أشهر على سلطنته في شهر ربيع الآخر من سنة (825هـ).

---

(١) السلوك (4/ 2/ 570).

(٢) المصدر السابق (4/ 2/ 584).

(٣) المصدر السابق (4/ 2/ 593).

12- السلطان الملك الأشرف سيف الدين أبو النصر برسباي [1] القماقي الظاهري (825-841هـ):

وفي عهده سنة (836هـ) صدت الجيوش السلطانية -قرايلك- من دخول حلب [2]، وفي شهر ذي الحجة سنة (841هـ) عهد السلطان بالسلطنة لابنه عبدالعزيز.

بعد هذا العرض التاريخي نجد أن دولة المماليك تميزت بالقوة وأخذت في العزة في الفترة التي تسلطن فيها سيف الدين قلاوون المتوفى سنة (741هـ) وهذا كان سابقا لولادة ابن خطيب الناصرية.

أما في الفترة التي عاش فيها ابن خطيب الناصرية، فإن دولة المماليك أخذت في الضعف شيئا فشيئا إلى أن سقطت دولة المماليك البحرية سنة (784هـ)، وقامت دولة المماليك الجركسية بتولي برقــوق السلطنة، وعمر ابن الخطيب آنذاك عشرة أعوام.

بعدها شهدت دولة المماليك الجركسية كثيرا من النزاعات والفتن واضطربت أحوال البلاد لعدة أسباب منها: انقسام المماليك إلى فرق وأحزاب كل فرقة تتبع أميرا أو سلطانا، وصغر سن السلاطين مما ساعد الأمراء على التمرد والخروج عن طاعة السلطان، وانغماس بعض السلاطين في الشهوات والملذات.

فأسهمت هذه الأسباب مجتمعة في ضعف الدولة وضياع هيبتها، وطمع فيها الأعداء، فغزا الإفرنج الإسكندرية سنة (767هـ) وزحفت جيوش تيمولنك سنة (803هـ) على حلب، فدمرتها وأحرقت بساتينها، وسفكوا الدماء حتى نصبوا من

---

(١) المصدر السابق (4/ 2/ 607).

(٢) السلوك (4/ 2/ 893).

رؤوس القتلى منائر قدر أذرع.

أضف إلى ذلك خروج الأمراء على السلطان وما جر ذلك من خراب وقتل وضياع الثروات كما فعل (بيبغا أروس) عندما خرج على السلطان وحصل بذلك دمار لدمشق.

وخرج أمير التركمان (قراجك بن ذو الغار) على السلطان وقاتله أرغون الكاملي نائب حلب ونزل بأهل حلب، بلاء شديد بسبب ذلك[١].

وتوالى على السلطنة خلال الفترة التي عاشها ابن خطيب الناصرية اثنا عشر سلطانا خلال تسع وستين سنة، وتردّد على إمارة حلب - كما سبق إيضاحه - عشرات الأمراء.

---

(١) بدائع الزهور في وقائع الدهور، تأليف: ابن إياس، تحقيق: محمد مصطفى. طبع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ط 1 ، 1365هـ، (1/1/552).

المبحث الثاني: الحالة العلميّة في عصره

من خلال تتبّع تاريخ حلب في الفترة التي عاش فيها الإمام ابن خطيب الناصرية يظهر أن العصر الذي عاشه اتّسم بالتناقض بين الحالة العلمية والحالة السياسيّة.

فبينما نجد الحالة السياسية قد سادها الاضطراب والفتن والنزاعات [(١)]، فالحالة العلميّة تتّسم بالتشجيع العام للعلم والعلماء، وإنشاء المدارس والمساجد.

إن المتأمّل للحالة العلميّة في هذه الفترة يجد بناءً شامخاً من التآليف العلميّة الجليلة، إلى جانب كثرة العلماء الكبار الذين خُلِّدوا على مرّ التاريخ، وتنافس المماليك في بناء المدارس والمساجد ودور الكتب، كما حرصوا على تشجيع العلماء وطلاب العلم ماديًّا ومعنويًّا، بل أوقفوا الأوقاف للعلوم، فهناك مدارس مخصّصة للحديث، ومدارس للقراءات، ومدارس للتفسير، ومدارس للفقه، وكان للمدارس الفقهيّة الأربعة رواجٌ وانتشار.

فمن المدارس التي اشتهرت في حلب بلدة ابن خطيب الناصرية:

- المدرسة الشرفيّة: وهي من بناء ابن العجمي عبد الرحمن بن عبد الرحيم العجمي المتوفى سنة (658هـ)، وبها خزانة كتب تضمّ كتباً نفيسة منها: مسند الشافعي، والأم، وجميع كتب الإمام الشافعي، وتفسير الثعلبي، والنهاية، والحاوي الكبير للماوردي، والإبانة للفوراني، والتتمة للمحلي، والذخائر، والكتب الستة، وجميع كتب المذاهب.

- والمدرسة الظاهريّة الشافعيّة: أنشأها السلطان الملك الظاهر غازي، وانتهت عمارتها في سنة (610هـ).

- ومدرسة بالجُبَيْل: قال راغب الطباخ عنها: "وقد اشتهرت في زماننا

---

(١) انظر: نهر الذهب في تاريخ حلب، تأليف: كامل بن حسين الغزي، طبع المطبعة المارونية بحلب، (1/ 187-228).

بجامع أبي ذرّ"[١] ، ومؤسسها أبو بكر أحمد بن العجمي المتوفى سنة (631هـ).

- والمدرسة الصاحبيّة: أنشأها أبو المحاسن يوسف بن رافع قاضي حلب المعروف بابن شدّاد[٢] .

- والمدرسة السلطانيّة: يقول أبو ذرّ : "واعلم أن هذه المدرسة قبل محنة تيمر لما كان والدي مشتغلا بالعلم كانت روضة الأدباء، ودوحة العلماء"[٣] .

- المدرسة الحساميّة: أنشأها الأمير حسام الدين محمود بن ختلو والي حلب[٤]

- والمدرسة الحدّادية: وكانت عامرة إلى القرن العاشر[٥] .

- ومدرسة الحلاويين[٦] .

- ومدرسة الزجّاجيين[٧] .

- ودار الحديث البهائية: أنشأها القاضي شداد وذلك سنة ثمان وعشرين وستمائة، وممن تصدر للتدريس فيها أحمد بن حمدان المعروف بالشهاب الأذرعي المتوفى سنة (783هـ)[٨] .

---

(١) انظر: أعلام النبلاء في تاريخ حلب الشهباء (4/ 357).

(٢) المصدر السابق (4/ 366).

(٣) كنوز الذهب (1/ 299)، وأعلام النبلاء (4/ 369).

(٤) أعلام النبلاء (4/ 375).

(٥) زبدة الحلب من تاريخ حلب ، تأليف: ابن أبي جرّادة، تحقيق: د. سهيل زكّار، طبع دار الكتاب العربي ببيروت، ط 1 ، 1418هـ- 1997م، (2/ 215)، وأعلام النبلاء (4/ 369).

(٦) زبدة الحلب (2/ 215).

(٧) زبدة الحلب (2/ 214).

(٨) دور الحديث في العالم الإسلامي (ص 196).

-والمدرسة السيفيّة بحلب[1]: وممن تصدر للتدريس بها محمد بن أحمد المقرئ ابن الركن المتوفى سنة(803هـ) وعمر بن أبي بكر النصيبي المتوفى سنة(803هـ)[2].

-ومدرسة أشقتمر نائب حلب المتوفى سنة (791هـ)، وقرر فيها طلبة ومقرئين[3].

-مدرسة عفيف بن محمد المتوفى سنة (785هـ)، وقام بتجديدها الأمير طرنطاي المتوفى سنة (792هـ)[4].

- ومن المدارس بحلب أيضا : الأسديّة، والعصرونيّة، وممن درّس بها شرف الدين موسى الأنصاري المتوفى سنة (803هـ)[5].

وهذه الجوامع والمدارس ما زالت عامرة بالعلم أثناء حيا ة ابن خطيب الناصرية، وكان لها أثر في ازدهار الحركة العلمية في عصره.

وكان لسلاطين المماليك وأمرائهم الأثر الأكبر في ازدهار الحركة العلمية سواء كان بالمشاركة في مجالس العلم وطلبه، أو بتشجيع وتكريم العلماء والطلاب، أو بتخصيص حلقات للعلم ، كما فعل السلطان شعبان بن حسين بن الملك الناصر الذي خصص حلقات للعلم بالحرم المكي وتدريس الفقه على المذاهب الأربعة، وأوقف عليها أوقافا كافية، وقرر للعلماء رواتب مجزية[6].

وكان السلطان الناصر محمد بن قلاوون مكرما للعلماء، وكان على جانب

---

(١) أعلام النبلاء (5/ 131).

(٢) المصدر السابق (5/ 132-133).

(٣) المصدر السابق (5/ 106).

(٤) المصدر السابق (5/ 109).

(٥) المصدر السابق (5/ 125).

(٦) العقد الثمين (1/ 117).

ذلك مثقفا وأديبا يستأنس بحضور العلماء إلى مجلسه، وكان شغوفا ببناء المساجد والمدارس وتخصيص دروسا فيها[١].

وكان السلطان المؤيد "شيخ" يحضر مجلس الحافظ سراج الدين البلقيني، فسمع منه صحيح البخاري، وحصل منه على إجازة بتدريس صحيح البخاري، فكان من طلابه الحافظ ابن حجر وترجم الحافظ ابن حجر لشيخه المؤيد، وذكره من جملة شيوخه[٢].

وكان السلطان برسباي المتوفى سنة (841هـ) يجلّ العلماء، يقول في ثنائه على البدر العيني :"لولا البدر العيني لكان في إسلامنا شيء"[٣].

وكان السلطان برقوق المتوفى سنة (804هـ) محبا للعلم وأهلـــه، يكرم الفقهاء وأهل العلم ويجلهم، وله مشاركة مع الفقهاء[٤].

وكان السلطان جقمق الظاهر أبو سعيد الجركسي مجلاً للعلماء والفقهاء.

يقول الشوكاني عنه : "يقوم للفقهاء والصالحين إذا دخلوا عليه، ويبالغ في تقريبهم منه، ولا يرتفع في المجلس بحضرتهم، وله إلمام بالعلم واستحضار لبعض المسائل، لكثرة تردد العلماء إليه في حال أمرته ورغبته في الاستفادة منهم، وله كرم زائد بحيث ينسب إلى التبذير، فانه قد يعطي أهل العلم ألف دينار ..

---

(١) الدرر الكامنة (4/ 147).

(٢) السيف المهند في سيرة الملك المؤيد تأليف: بدر الدين العيني، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، طبع مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط، 1998م، (274/1).

(٣) الضوء اللامع (3/ 9).

(٤) السلوك (4/ 2/ 589)، والضوء اللامع (4/ 8).

وأصلح كثيرا من المصالح العامة كالقناطر والجوامع والمدارس"[١].

ويقول عنه الشوكاني أيضاً : "وكان كثير التعظيم لأهل العلم، وله معرفة بمقاديرهم، حتى كان يتأسف على فقد الحافظ ابن حجر، ويسميه أمير المؤمنين[٢].

ويقول عنه ابن تغري بردي : "وكان له اشتغال في العلم ويستحضر مسائل جيدة، ويبحث مع العلماء والفقهاء ويلازم مشايخ القراءات ويقرأ عليهم دوما، وكان يقتني الكتب النفيسة، ويعطي فيها الأثمان الزائدة عن ثمن المثل، وكان يحب مجالسه الفقهاء"[٣].

وكان السلطان محمد بن قلاوون (684-741هـ) شغوفا بطلب العلم، له إجازة بخط البرزالي من ابن شرف وعيسى المغازي وجماعة، وسمع من ست الوزراء، وابن الشحنة، وخرّج له بعض المحدثين جزءًا.

يقول ابن حجر : "كان مطاعا مهيبا عارفا بالأمور، يعظم أهل العلم والمناصب الشرعية، لا يقرر فيها إلا من يكون أهل لها، ويتحرى لذلك ويبحث عنه ويبالغ"[٤].

ولا غرابة أن يبرز في هذا العصر والذي قبله علماء أفذاذ، وأن تنشط حركة التأليف في إقليمي مصر والشام.

فممّن برز بالشام:

حسن بن عمر بن حبيب (ت 779هـ)، له ذيل على كتاب درة الأسلاك

---

(١) البدر الطالع (1/ 185).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) النجوم الزاهرة (15/ 459).

(٤) الدرر الكامنة (4/ 265).

في دولة الأتراك.

وشهاب الدين الأذرعي (ت 783هـ)، له شرح المنهاج للنووي.

وعبدالأحد الحنبلي (ت 803هـ)، صنف كافية القارئ في فنون المقارئ في القراءات.

ومحب الدين أبو الوليد محمد بن الشحنة (ت 815هـ)، من مؤلفاته السيرة النبوية.

وعبدالملك البابي (ت 815هـ)، من كتبه: نزهة الناظرين ، وكتاب حسن في الأخلاق.

وفي مصر برز: العراقي (ت 806هـ)، والهيثمي (ت 807هـ)، وابن خلدون (ت 808هـ)، والبُلْقيني (ت 805هـ)، وابن الملقِّن (ت 804هـ)، والمؤرّخ المقريزي (ت 845هـ)، وابن حجر العسقلاني (ت 852هـ).

فهذه أمثلة شاهدة على ازدهار الحركة العلمية ، أسهم في ازدهارها سلاطين المماليك ببناء الجوامع والمدارس، وتشجيع العلماء وطلبة العلم ، وليس من شك أن ابن خطيب الناصرية عاش في عصر ذهبي شهد نشاطا علميا في إقليمي مصر والشام، واختصت حلب بلدته بالنصيب الأكبر ، فكان من أبنائها علماء أفذاذ ذكرت بعضا منهم شواهد على النشاط العلمي الذي بلغ ذروته بها.

وتتميماً لذكر ترجمة المؤلف يُناسب أن نذكر في هذا الموضع حياته العلمية في ظل هذه الحركة التي شهدها عصرُه.

فقد نشأ الإمام ابن خطيب الناصريّة بمكان مولده مدينة حلب[1].

---

(١) "المنهل الصافي" (8/ 195) و "كنوز الذهب" (2/ 149) و "الضوء اللامع" (5/ 303) و"البدر الطالع" (1/ 326).

وابتدأ تعليمَه مثل من سبقه من العلماء بحفظ القرآن الكريم [١].

ثم أقبل على حفظ بعض المتون العلمية، فحفظ منهاج الطالبين، وألفية ابن مالك، وألفية العراقي في المصطلح [٢].

وسمع الحديث في سنّ الخامسة من عمره [٣]، وأول ما سمعه: الأربعون حديثاً المُخَرَّجة من مسند الشافعي المعروفة بسلاسل الذهب، تخريج عبداللطيف بن محمد بن المعتزلة [٤].

ثم أقبل على سماع كتب الحديث على حُفّاظ بلده، وقرأ في الفقه والأصول والنحو على علمائها، وكذا على علماء دمشق ومصر لما رحل إليها سنة 803هـ [٥].

وحفظ سيرة ابن سيد الناس [٦] وكتبها بخطّه [٧].

ومما أثرى علمَه وزادَه رحلاته إلى بعض البلدان المشهورة بالعلم واستفادته من علمائها، ومنها:

1- القاهرة: قدمَها غيرَ مرّة [٨]، أولها سنة 808هـ [٩]، وفي سنة 824هـ،

---

(١) المصادر السابقة نفسها.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) "معجم الشيوخ" (ص 180).

(٤) المصدر السابق، و"الضوء اللامع" (5/ 303).

(٥) "كنوز الذهب" (2/ 149) و "معجم الشيوخ" (ص 180) والضوء اللامع (5/ 303-304).

(٦) اسمها: إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون.

(٧) "كنوز الذهب" (2/ 149).

(٨) "درر العقود" (2/ 552)، و "السلوك" (4/ 3/ 1197)، و "المجمع المؤسس" (3/ 187)، و"النجوم الزاهرة" (15/ 217)، والمنهل الصافي (8/ 195).

(٩) "كنوز الذهب" (2/ 149) و"معجم الشيوخ" (ص 180).

وآخرها سنة 843هـ[١].

دمشق: دخلها أثناء رحلته إلى القاهرة[٢].

بعلبك: دخلها أثناء رحلته إلى القاهرة[٣]، وسمع بها سنة 804هـ[٤].

طرابلس: رحل إليها وسمع بها من بعض علمائها [٥]، ورحل إليها كذلك سنة 824هـ[٦].

القدس: وذلك سنة 785هـ رفقةَ أبيه [٧]، ثم في سنة 824هـ وزار بيت المقدس[٨].

رحلته إلى الحج: وكان ذلك ثلاث مرات [٩]: سنة 816هـ، واجتمع فيها بعالم مكة جمال الدين ابن ظَهِيرة [١٠]، سنة 826هـ، واجتمع فيها بالشيخ محبّ الدين ابن ظَهِيرة[١١]، سنة 840هـ.

---

(١) "الضوء اللامع" (5/ 305).

(٢) "كنوز الذهب" (2/ 149).

(٣) المصدر السابق.

(٤) "الضوء اللامع" (5/ 305).

(٥) "الضوء اللامع" (5/ 305).

(٦) "الضوء اللامع" (5/ 306).

(٧) "الضوء اللامع" (5/ 303).

(٨) "الضوء اللامع" (5/ 306).

(٩)"بهجة الناظرين"، و"الضوء اللامع" (5/ 306).

(١٠) جمال الدين محمد بن عبدالكريم بن أحمد بن عطيّة بن ظهيرة، القرشي المكي، توفي سنة 823هـ وقيل: 827هـ. الضوء اللامع (7/ 73).

(١١) اسمه محمد، توفي سنة 833هـ. الضوء اللامع (9/ 111).

شيوخه:

ولقد حظي الإمام ابن خطيب الناصريّة بمشيخة جليلة، تضمّ علماء كباراً في مختلف العلوم والمعارف، وبفضل هذه المشيخة، وبتوفيق من الله، وحرصٍ على طلب العلم وصبرٍ عليه، نال صاحبنا المرتبة العالية في العلم والفضل، وعُرف عند العامّ والخاصّ.

فمن شيوخه في القرآن الكريم وعلومه:

1-شمس الدين محمد بن علي بن أحمد بن أبي البركات، الغزِّي ثم الحلبي، يُعرف بابن أبي البركات، وُلد سنة 738هـ، وتوفي سنة 826هـ، وكان فقيها مقرئاً، آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر[١]. قرأ ابن خطيب الناصرية عليه القرآنَ وهو صغير[٢] جدًّا

2-شهاب الدين أبو الحسين أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرِّضَى، الحموي الشافعي نزيل حلب، قُتل سنة 791هـ، كان فاضلاً عالماً كثير الاستحضار عارفاً بالقراءات[٣]. جوّد عليه ابن خطيب الناصريّة القرآن[٤].

3-محمد اليمني المقرىء، نزيل حلب، شيخ صالح زاهد عابد ورع، توفي سنة 794هـ[٥]. قرأ عليه ابن الخطيب بعض القرآن[٦].

4-أحمد بن محمد بن أحمد بن الشويش الجِبْريني الحلبي، توفي سنة

---

(١) ترجمته في الضوء اللامع (8/ 158-159).

(٢) المصدر السابق (5/ 303).

(٣) ترجمته في الدرر الكامنة (1/ 227).

(٤) الضوء اللامع (5/ 303).

(٥) ترجمته في الدرر الكامنة (4/ 320-321).

(٦) الضوء اللامع (5/ 303).

793هـ، كان بارعاً في علم القراءات[١]. قرأ عليه ابن الخطيب بعض القرآن[٢].

ومن شيوخه في الحديث:

1-شهاب الدين أبو العباس أحمد بن عبدالعزيز بن يوسف المعروف بابن المرحِّل القاهري نزيل حلب، توفي سنة77هـ[٣]. سمع منه ابن الخطيب في صغره، وهو أقدمُ شيخٍ له[٤].

2-بدر الدين أبو محمد وأبو طاهر الحسن بن عمر بن الحسن بن حبيب، الدمشقي الحلبي، ولد سنة 710هـ وتوفي سنة 779هـ[٥]. سمع منه ابن الخطيب حضوراً وهو صغير في سن الخامسة[٦].

3-ولي الدين أبو حامد أحمد بن محمد بن علي، ابن عشائر السلمي، خطيب الجامع الكبير بحلب، توفي شابًّا سنة790هـ[٧].

4-عمر بن أَيْدُغْمِشْ النصيبي الحلبي، يُعرف بالكبير، وُلد سنة 719هـ وتوفي سنة801هـ، وهو خاتمة أصحاب إبراهيم بن خليل الحلبي (ت743هـ)[٨].

5-أم محمد عائشة بنت محمد بن عبدالهادي، القرشية العامرية المقدسية

---

(١) ترجمته في الدرر الكامنة (1/ 243).

(٢) الضوء اللامع (5/ 303).

(٣) ترجمته في الدرر الكامنة (1/ 174).

(٤) "درر العقود" (2/ 552)، و"إنباء الغمر" (4/ 150)، و"المنهل الصافي" (8/ 195)، و"شذرات الذهب" (9/ 359-360).

(٥) ترجمته في الدرر الكامنة (2/ 29).

(٦) "الضوء اللامع" (5/ 303)، ومعجم الشيوخ (ص 180).

(٧) ترجمته في الدرر الكامنة (1/ 283). وانظر: "بهجة الناظرين" (ص 237).

(٨) ترجمته في الضوء اللامع (6/ 74-75). وانظر: "إنباء الغمر" (4/ 150).

الصالحية، مسندة الدنيا، ولدت سنة 723هـ وتوفيت سنة 816هـ[(١)]. سمع منها ابن الخطيب ببعلبك وبدمشق[(٢)].

6-برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل، الطرابلسي الحلبي، المعروف بسبط ابن العجمي، ولد سنة 753هـ وتوفي سنة 841هـ، وكان من حفّاظ الحديث ومن المؤرِّخين الكبار[(٣)]. أخذ عنه ابنُ الخطيب ولازمه إلى وفاته[(٤)].

7-الشريف بدر الدين وحسام الدين أبو محمد حسن بن محمد بن أيوب، النسّابة، الحسيني القاهري، ولد سنة 767هـ وتوفي سنة 866هـ[(٥)]. سمع منه ابن الخطيب موطأ مالك وغيرَه[(٦)].

وله مشايخ آخرون كُثُر في الحديث[(٧)].

ومن شيوخه في الفقه وأصوله:

---

(١) ترجمتها في الضوء اللامع (12/ 81).

(٢) "درر العقود" (2/552)، و"المجمع المؤسس" (3/187)، و"المنهل الصافي" (8/195)، و"كنوز الذهب" (2/149)، و"معجم الشيوخ" (ص180)، و"الضوء اللامع" (5/305).

(٣) ترجمته في الضوء اللامع (1/ 138-145).

(٤) "كنوز الذهب" (2/149)، و"معجم الشيوخ" (ص181)، و"الضوء اللامع" (5/304).

(٥) ترجمته في الضوء اللامع (3/ 121).

(٦) "درر العقود " (2/ 552)، و "المجمع المؤسس " (3/ 187)، و "المنهل الصافي " (8/ 195)، و "كنوز الذهب " (2/ 149)، و "معجم الشيوخ " (ص 180)، و"الضوء اللامع " (5/ 305).

(٧) انظر: "بهجة الناظرين " (ص 237)، و "معجم الشيوخ " (ص 180)، و "الضوء اللامع " (5/ 304-305).

1-زين الدين عمر بن محمود بن محمد الكَرْكي، ولد سنة728هـ وتوفي سنة 797هـ، فقيهٌ مُفْتٍ مدرّس[1]. قرأ عليه ابنُ الخطيب قسماً كبيراً من المنهاج للنوَوي[2]

2-شرف الدين أبو البركات موسى بن محمد بن محمد، الأنصاري الحلبي الشافعي، ولد سنة 748هـ وتوفي سنة 803هـ، وكان فقيها قاضيا فاضلاً [3]. تخرّج عليه ابنُ خطيب الناصرية بحلب[4].

3-علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن يحيى، الصَّرْخَدي ثم الحلبي، توفي سنة 803هـ، وكان فقيها فاضلاً[5]. تخرّج به ابنُ الخطيب بحلب وانتفع به كثيراً[6].

4-سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري المعروف بابن الملقِّن، ولد سنة 723هـ وتوفي سنة 804هـ، وكان من كبار الفقهاء والمحدِّثين والعلماء والمفتين[7]. تفقّه عليه ابن الخطيب بمصر[8].

5-سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير، الكناني البُلْقيني ثم

---

(١) ترجمته في الدرر الكامنة (3/ 192).

(٢) "معجم الشيوخ" (ص 181)، و"الضوء اللامع" (5/ 304).

(٣) ترجمته في الضوء اللامع (10/ 189-190).

(٤) "بهجة الناظرين"(ص237)، و"معجم الشيوخ"(ص181)، و"الضوء اللامع"(5/304).

(٥) ترجمته في الضوء اللامع (6/ 26).

(٦) "بهجة الناظرين" (ص 237)، و"الضوء اللامع" (5/ 304).

(٧) ترجمته في الضوء اللامع (6/ 100-105).

(٨) "المنهل الصافي" (8/ 195).

القاهري، ولد سنة 724هـ وتوفي سنة 805هـ، وكان إمام عالماً فقيهاً محدِّثاً [(١)].
قرأ عليه ابن الخطيب في الفقه والحديث[(٢)].

6-جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن الحسن بن محمد، الحموي الشافعي، المعروف بابن خطيب المنصوريّة، وُلد سنة 737هـ وتوفي سنة 809هـ، كان عالماً بالفقه وأصوله وغيرهما [(٣)]. قرأ عليه ابن الخطيب في الفقه وغيره كالعربية، بحلب وحماة وطرابلس، وحضر دروسَه في التفسير، وهو أول من أذن له في الإفتاء[(٤)].

7-شهاب الدين أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن إسماعيل، العامري الغزِّي ثم الدمشقي، ولد سنة 770هـ وتوفي سنة 822هـ، وكان فقيهاً فاضلاً مصنِّفاً[(٥)]. عرض عليه ابنُ الخطيب المنهاج للنووي[(٦)].

ولابن خطيب الناصرية مشايخ آخرون في الفقه[(٧)].

ومن مشايخه في العلوم الأخرى[(٨)]:

1- سراج الدين عبداللطيف بن أحمد الفوي القاهري ثم الحلبي، وُلد سنة

---

(١) ترجمته في الضوء اللامع (6/ 85-90).

(٢) "بهجة الناظرين" (ص 237)، و "المنهل الصافي" (8/ 195)، و "كنوز الذهب" (2/ 149)، و"معجم الشيوخ" (ص 179)، و"الضوء اللامع" (5/ 304).

(٣) ترجمته في الضوء اللامع (10/ 308-309).

(٤)"بهجة الناظرين" (ص 237)، والضوء اللامع (5/ 304).

(٥) ترجمته في الضوء اللامع (1/ 356-358).

(٦) "بهجة الناظرين" (ص 237).

(٧) "الضوء اللامع" (5/ 303-305).

(٨) انظر: "معجم الشيوخ" (ص 180-181)، و"الضوء اللامع" (5/ 304-305).

740هـ وتوفي سنة 801هـ، وكان فقيهاً فرضيًّا[١]. قرأ عليه ابن الخطيب في علم الفرائض، وقرأ عليه تخميسَه لقصيدة البردة، وقرأ عليه مختصر المنتهى في الأصول لابن الحاجب[٢].

2-شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن علي بن سليمان، المعرِّي ثم الحلبي الشافعي، توفي سنة 803هـ[٣]. أخذ عنه ابن الخطيب النحوَ وغيرَه[٤].

3-شمس الدين محمد بن إسماعيل بن الحسن، البابي ثم الحلبي الشافعي، توفي سنة 803هـ، كان فقيهاً بارعاً في الفرائض والنحو[٥]. قرأ عليه ابن الخطيب الخطيب طرفاً من علم الفرائض[٦].

4-شمس الدين محمد بن سلمان بن عبدالله الحراني ثم الحلبي، عُرف بابن الخرّاط، توفي سنة 806هـ، كان عالماً مفتياً مدرّساً قاضياً[٧]. أخذ عنه ابن الخطيب في الفقه والأصول والنحو[٨].

5-تاج الدين تاج بن محمود العجمي الأَصْفَهِيدي الشافعي، نزيل حلب، ولد سنة 729هـ وتوفي سنة 807هـ، كان عالماً نحويًّ وله اشتغال بالفقه[٩].

---

(١) ترجمته في الضوء اللامع (4/ 324-325).

(٢) "الضوء اللامع" (5/ 304).

(٣) ترجمته في الضوء اللامع (7/ 12-13).

(٤) "الضوء اللامع" (5/ 304).

(٥) ترجمته في الضوء اللامع (4/ 136).

(٦) "الضوء اللامع" (5/ 304).

(٧) ترجمته في الضوء اللامع (7/ 255-256).

(٨) "الضوء اللامع" (5/ 304).

(٩) ترجمته في الضوء اللامع (3/ 25).

قرأ عليه ابن خطيب الناصرية في النحو والفقه، وكثر اجتماعُه به[١].

6-محبّ الدين أبو الوليد محمد بن محمد بن محمد ابن الشِّحْنَة، الحلبي الحنفي، وُلد سنة 749هـ وتوفي سنة 815هـ، وكان عالماً عارفاً بعدّة فنون[٢]. قرأ عليه ابن الخطيب في علم المعاني والبيان من المطوّل في شرح تلخيص المفتاح للسعد التفتازاني[٣].

7-عز الدين أبو البقاء محمد بن خليل بن هلال، الحاضري الحلبي الحنفي، ولد سنة 747هـ وتوفي سنة 824هـ، وكان إماماً عالماً نحويًّا[٤]. قرأ علي علي ابن الخطيب النحوَ والحديثَ ورافقه في القضاء[٥].

8-وليّ الدين أبو زرعة أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين ابن العراقي، الكردي القاهري، وُلد سنة 762هـ وتوفي سنة 826هـ، كان عالماً محدِّثاً فقيهاً مؤلِّفاً[٦]. قرأ عليه ابن الخطيب في علم الحديث وغيره[٧].

تلاميذه:

أما تلاميذه رحمه الله، فمن أبرز مَنْ وقفتُ على ذكره:

---

(١) "الضوء اللامع" (5/ 303).

(٢) ترجمته في الضوء اللامع (10/ 3-6).

(٣) "كنوز الذهب" (2/ 149)، و"الضوء اللامع" (5/ 304).

(٤) ترجمته في الضوء اللامع (7/ 232-240).

(٥) "بهجة الناظرين" (ص 237)، و"الضوء اللامع" (5/ 304).

(٦) ترجمته في الضوء اللامع (1/ 336-344).

(٧) "بهجة الناظرين" (ص 237)، و"كنوز الذهب" (2/ 149)، و"معجم الشيوخ" (ص 181)، و"الضوء اللامع" (5/ 304).

1-شمس الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد ابن ناصر الدين الدمشقي، وُلد سنة777هـ وتوفي سنة842هـ، وكان من حُفّاظ الحديث المشهورين والمؤلِّفين فيه وفي التاريخ والسيرة، سمع من ابن خطيب الناصرية بحلب[١].

2-زين الدين عمر بن الضياء محمد بن عمر، النصيبي الحلبي الشافعي، وُلد سنة 823هـ وتوفي سنة 873هـ، درّس وناب في القضاء، عرَضَ الحديث على ابن خطيب الناصريّة وغيره[٢].

3-شمس الدين محمد بن محمد بن محمد ابن أمير حاج، الحلبي الحنفي، وُلد سنة 825هـ وتوفي سنة 879هـ، كان عالماً بارعاً في الفنون وله تآليف عدّة، عرَضَ الحديث على ابن خطيب الناصرية[٣].

4-شمس الدين أبو الوفاء محمد بن أحمد بن محمد ابن الحمصي، الغزِّي الشافعي، وُلد سنة 812هـ وتوفي سنة 881هـ، برع في الفقه وأصوله والعربية وغيرها وولي القضاء، أخذ عن ابن خطيب الناصرية[٤].

ثناء العلماء عليه:

لقد تبوّأ الإمام ابن خطيب الناصريّة مكانةً علميّةً عاليةً، واعترف له أهل زمانه بعلوّ قدمه في العلم والفضل.

قال المقريزي[٥]: برع في الفقه والحديث والأصول والعربية.

---

(١) الضوء اللامع (8/ 103-106)، والمجمع المؤسس (3/ 289).

(٢) الضوء اللامع (6/ 123).

(٣) الضوء اللامع (9/ 210-211).

(٤) الضوء اللامع (8/ 61-62).

(٥) "درر العقود" (2/ 552).

وقال أيضاً[١]: قدم القاهرة غيرَ مرّة، فظهر من فضائله وكثرة استحضاره وتفنُّنه ما عظُم به قدرُه.

وقال أيضاً [٢]: قدم القاهرةَ غيرَ مرّة، وبلوْنا منه علماً جمًّا واستحضاراً كثيراً، مع الإتقان وحسن المحاضرة، ولم يخلّف بعده بحلب مثله.

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني [٣]: سمعت من فوائده، وكان كثيرَ الاستحضار لكثيرٍ من الخلافيّات.

وقال رضِيّ الدين الغَزِّي [٤]: بقيّة العلماء المفنّنين، رُحَلَة الطالبين، عالم بلاد الشمال[٥]، ومؤرِّخُها ومُفتيها.

وقال أيضاً لما قابل ابنَ الخطيب بمكة سنة 840هـ[٦]: اجتمعتُ به وذاكرتُه في أنواع العلوم فوجدتُه كما وُصف وأبلغ، وله المشاركة في علوم كثيرة.

وقال ابنُ تغري بردي [٧]: وكان إماماً عالماً، بارعاً في الفقه والأصول والعربية والحديث والتفسير.

وقال أيضاً[٨]: ولم يُخَلِّف بحلب مثله؛ لعلمه وغزير فضيلته.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) "السلوك" (4/ 3/ 1197).

(٣) "المجمع المؤسس" (3/ 189).

(٤) "بهجة الناظرين" (ص 236).

(٥) كذا في المطبوع، ولعله: بلاد الشام.

(٦) "بهجة الناظرين" (ص 237).

(٧) "النجوم الزاهرة" (15/ 217).

(٨) "المنهل الصافي" (8/ 195).

وقال أبو ذر أحمد بن إبراهيم سبط ابن العجمي [(١)]: وكان يُطالع الشرح الكبير للرافعي [(٢)]، والروضة [(٣)]، ويُكثر مطالعتها، بحيث إنه يحفظ منها الورقة والورقتين وينقلها بالحرف، ويحفظ شرح مسلم [(٤)]، وقرأ غالبَه على والدي [(٥)]. وكان عالماً بالفقه والأصول، وكان اشتغل به أخيراً، وحفظَ كتابَ التمهيد [(٦)] للأسنوي ... وكان عالماً باللغة يحفظ التوضيح [(٧)] لابن هشام، وكان عالماً بالفرائض.

وقال عمر بن فهد المكي [(٨)]: وبرع في عدّة فنون، منها: الفقه، والأصول، والتاريخ، والنحو، وله مشاركة في الحديث، وعناية بأخبار بلده ... وكان إماماً علاّمةً محقِّقاً، كثيرَ الاستحضار بكثير من الخلافيات، مع الإتقان وحُسْن المحاضرة والرياسة وشهرة الذكر، كثير المذاكرة والاستحضار للسيرة النبوية.

وقال شمس الدين السخاوي [(٩)]: وكان إماماً علامةً، مُحقِّقاً مُتقِناً، بارعاً في في الفقه كثير الاستحضار له، إماماً في الحديث، مُشارِكاً في الأصول مُشارَكةً

---

(١) "كنوز الذهب" (2/ 153-154)

(٢) هو: الفتح العزيز بشرح الوجيز.

(٣) يعني: روضة الطالبين للنووي.

(٤) يعني: شرح صحيح مسلم للنووي.

(٥) إبراهيم بن محمد برهان الدين سبط ابن العجمي.

(٦) يعني: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول.

(٧) يعني: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

(٨) "معجم الشيوخ" (ص 181).

(٩) "الضوء اللامع" (5/ 306).

جيّدةً، وكذا في العربية وغيرها، مُستحضِراً للتاريخ لا سيّما السيرة النبوية فيكادُ يحفظ مؤلَّفَ ابن سيّد الناس [(١)] فيها؛ كلُّ ذلك مع الإتقان والثقة، وحُسْن المحاضرة وجَوْدة المذاكرة والرياسة والحِشْمة والوجاهة ... اشتهر ذِكرُه وبعُد صِيتُه، وصار مرجعَ الشافعية في قُطره.

وقال أيضاً [(٢)]: ممّن درّس وأفتى، وتقدّمَ في الفقه، وشارك في النحو والأصول وغيرها، مع الإتقان وحُسْن المحاضرة، ولم يخلف هناك في مجموعة مثله، ومحاسِنُه جمّة.

وقال عبدالحيّ الحنبلي [(٣)]: وكان إماماً، عالماً، مُفَنَّناً.

وقال الشوكاني [(٤)]: وكان إماماً في الفقه والحديث، عالماً بالأصول والعربية، حافظاً للتاريخ ... وحُمِدت سيرتُه في جميع مباشراته.

وأنشد خاطر بن علي السَّرْميني [(٥)] في الثناء عليه [(٦)]:

أقول لأقوامٍ رووا جودَ حاتمٍ ... وفضلَ ابن إدريس وقوم تقدّموا
لئن شرعا للفضل والجود مذهباً ... فإن خطيب الناصرية يختمُ

مؤلّفاته:

ترك الإمام ابن خطيب الناصريّة مؤلَّفاتٍ جليلةً، تدلّ على وفرة علمه

---

(١) هو: الروض الأنف في السيرة النبوية.

(٢) "الذيل التام" (ص 620).

(٣) "شذرات الذهب" (9/ 360).

(٤) "البدر الطالع" (1/ 326).

(٥) توفي سنة 812هـ. الضوء اللامع (3/ 170).

(٦) "كنوز الذهب" (2/ 145).

وفقهه، ومن ذلك:

1 -**الطيّبة الرائحة في تفسير سورة الفاتحة** ، وهو الكتاب الذي نقدِّمُ له هذه الدراسة، وسيأتي الكلام عليه في الفصل الثالث منها.

2 -**الدرّ المنتخب في تكملة تاريخ حلب** [(١)]. ذَيَّلَ به على تاريخ ابن العَديم[(٢)]، وترجمَ فيه علماءَ حلب [(٣)]. وهو تاريخ حافل [(٤)]، وذيلٌ مفيد [(٥)]، أجاد فيه وأفاد وأحسنَ [(٦)]، يقع في ثلاث مجلّدات [(٧)]، وقيل: في نحو أربع مجلّدات[(٨)]، قال ابن تغري بردي [(٩)]: لكنه لم يسلكْ فيه ما شرطه في الاقتداء بابن بابن العديم، وسكت عن خلائق من أعيان عصره ممّن ورد إلى حلب، حتى قال بعض الفضلاء:« هذا ذيلٌ قصيرٌ إلى الركبة».

---

(١) "بهجة الناظرين " (ص 238)، و "النجوم الزاهرة " (15/ 217)، والمنهل الصافي (8/ 195–196)، و"كنوز الذهب" (2/ 154)، و"ديوان الإسلام" (ص 248).

(٢) "السلوك" (4/ 3/ 1197)، و "النجوم الزاهرة " (15/ 217)، و "المنهل الصافي " (8/ 196)، و "الدليل الشافي " (1/ 480)، و "معجم الشيوخ " (ص 181)، و"الضوء اللامع " (5/ 306)، و "ديوان الإسلام " (ص 248)، و "البدر الطالع " (1/ 326). وتاريخ ابن العديم هو: بغية الطلب في تاريخ حلب.

(٣) "المجمع المؤسس" (3/ 188).

(٤) "البدر الطالع" (1/ 326).

(٥) "الذيل التامّ" (ص 620).

(٦) "بهجة الناظرين" (ص 238).

(٧) المصدر السابق نفسه.

(٨) "المنهل الصافي" (8/ 196).

(٩) "النجوم الزاهرة " (15/ 217)، و "المنهل الصافي " (8/ 196). وانظر: "الضوء اللامع" (5/ 306).

ولهذا الكتاب نسخٌ في بعض مكتبات العالم[١]، مثل: مكتبة الأسد بدمشق، بدمشق، المكتبة الوطنية بباريس، مكتبة الدولة ببرلين، مكتبة الإقليم بجوتا، المتحف البريطاني، مكتبة لالَلِّي بإستانبول، وغيرها.

4-**شرح الأنوار لأعمال الأبرار للأَرْدَبيلي**[٢][٣]، ولم يُكملْه بل شرح قطعةً قطعةً منه[٤]، وكتب فيه كتابةً متقنةً يُحاكي فيها شرحَ المهذّب للنووي[٥].

5-**ضوء البصيرة في شرح حديث بَرِيرَة**[٦].

6-**شرح حديث أمّ زَرْع**[٧]. وهو حافل[١].

---

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي تأليف: كارل بروكلمان، ترجمة: أ.د. السيد يعقوب بكر وأ.د. رمضان عبدالتواب. طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993م، (القسم الثالث/441) و (القسم السادس/124-125)، وقاعدة بيانات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (رقم التسجيلة: 5266). ويرى بروكلمان في الموضع الثاني من كتابه أن "الدر المنتخب" غير "الذيل على تاريخ ابن العديم".

(٢) هو: جمال الدين يوسف بن إبراهيم، الأردبيلي الشافعي، توفي سنة 799هـ. الأعلام (8/212).

(٣) "كنوز الذهب" (2/154)، و "الضوء اللامع" (5/306)، و "ديوان الإسلام" (ص 248).

(٤) "كنوز الذهب" (2/154).

(٥) "الضوء اللامع" (5/306).

(٦) "كنوز الذهب" (2/154)، وذكر في موضع (2/150) أنه قرأ قطعةً منه عليه.

وحديث بريرة هو ما أخرجه البخاري في صحيحه، طبع دار السلام بالرياض، ط 2، 1421هـ-2000م، (رقم: 2168)، ومسلم في صحيحه طبع دار السلام بالرياض، ط2، 1421هـ-2000م، (رقم: 1074) من قصة طلبها الولاء من عائشة رضي الله عنها، وقول النبي ﷺ: « **الولاءُ لمن أعتق** ».

(٧) "الضوء اللامع" (5/306)، و"ديوان الإسلام" (ص 248).

7-سيرة الملك المؤيَّد[٢][٣] .

8-فوائد مفرّقة من كتاب "رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب " للسبكي[٤] .

9-شرح حديث استفتاح الصلاة[٥] .

10-شرح حديث:« لا يحلّ قتل امرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث»[٦] .

11-شرح حديث أبي سعيد الخدري ﷺ : أنّ النبي ﷺ قدم من سفر فقدّم إليه لحماً[٧] .

12- ملخَّص "درّة الأسلاك في دولة الأتراك" لابن حبيب الحلبي[٨] .

=

(١) "الضوء اللامع " (5/ 306). وحديث أم زرع أخرجه البخاري (رقم: 5189) ومسلم (رقم: 2448) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) "معجم الشيوخ " (ص 181)، و "الضوء اللامع " (5/ 306)، و "البدر الطالع " (1/ 326).

(٣) هو: الملك أبو النصر شيخ المحمودي ثم الظاهري برقوق المؤيَّد، وُلد سنة 770هـ وتوفي سنة 824هـ. الضوء اللامع (3/ 308-310).

(٤) مخطوط بمركز الملك فيصل برقم (02098-1)

(٥) مخطوط بالمركز برقم (02098-2).

(٦) مخطوط بالمركز برقم (02098-3).

(٧) مخطوط بالمركز برقم (02098-4).

(٨) وهو تاريخ مرتَّب على السنين. انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: حاجي خليفة، طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت، (1/ 737-738).

وابن حبيب الحلبي هو: بدر الدين أبو محمد الحسن بن عمر بن الحسن بن حبيب،

ونسبَ إليه بعضُهم [١] كتابَ: شرح "بديع النظام للساعاتي". ولا يصحّ هذا وإنما الكتاب من تأليف ابن خطيب جِبْرين [٢].

=

الحلبي المؤرِّخ، توفي سنة 779هـ. ترجمته في الدرر الكامنة (2/ 29).

(١) "هدية العارفين" (1/ 732).

(٢) كما ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (1/ 236).

الفصل الثاني

في دراسة الكتاب

المبحث الأول: اسم الكتاب

جاء اسمُ الكتاب مصرَّحاً به بخطّ مصنِّفه:

الطيِّبة الرائحة .. في تفسير سورة الفاتحة

وهكذا جاءت تسميتُه في بعض مصادر ترجمة مصنِّفه، مع اختلافٍ يسير:

فسمّاه بعضُهم: الطيِّبة الرائحة في تفسير الفاتحة[١].

وبعضُهم اقتصر على جزء من العنوان فقال: تفسير الفاتحة[٢].

وقال بعضُهم: طيبة الرائحة في تفسير الفاتحة[٣].

المبحث الثاني: توثيق نسبته إلى المؤلف

هناك عدة أمور تدلّ على صحّة نسبة كتاب الطيبة الرائحة في تفسير سورة الفاتحة إلى مؤلفها الإمام ابن خطيب الناصرية، أوردها في النقطتين الآتيتين:

١ - أنّه نسبه هو لنفسِه على صفحة العنوان، فكتب بعد ذكر عنوانه:

« تأليف كاتبِه الفقير إلى عفو الله تعالى وغفرانه ورحمته: علي بن محمد ابن سعد بن محمد بن علي ابن خطيب الناصريّة الطائي الشافعي لطف الله بهم ».

٢ - أنّ بعض من ترجم له ذكره من مؤلّفاته ونسبه له[٤].

---

(١) "كنوز الذهب" (2/ 154)، و "معجم الشيوخ" (ص 181)، و "الضوء اللامع" (5/ 306)، و"البدر الطالع" (1/ 326).

(٢) "ديوان الإسلام" (ص 248).

(٣) "هدية العارفين" (1/ 732).

(٤) "كنوز الذهب" (154/2)، و"معجم الشيوخ" (ص181)، و"الضوء اللامع" (306/5)، و"ديوان الإسلام" (248/2)، و"البدر الطالع" (326/1)، و"هدية العارفين" (732/1).

المبحث الثالث: موضوعه، ومن كتب فيه قبل المؤلِّف:

أما موضوع الكتاب فهو – كما يفصحُ به عنوانُه – في تفسير سورة الفاتحة، والكلامِ على آياتها تفصيلاً.

وقد عُني العلماء والمفسِّرون، قبل المؤلّف وبعده، بهذه السورة العظيمة، وأفردوا تفسيرَها في مؤلَّفات، مطوَّلة ومتوسِّطة ومختصرة.

واقتصر الباحث في هذه الدراسة على ذكر ما توصَّل إليه، من المؤلَّفات التي سبق أصحابُها المؤلِّف إلى تفسير هذه السورة العظيمة، ورتَّبُها على حسب وفيات مؤلِّفيها تصاعديًّا إلى زمن المؤلِّف، وذلك بعد استخراجها من كتب الفهارس والأدلة وبعض قواعد المعلومات:

1-أبو زيد أحمد بن سَهْل البَلْخي (ت 322 هـ). له: "كتابٌ في أنّ سورة الحمد تنوبُ عن جميع القرآن"(١).

2-أبو العباس أحمد بن قاسم بن عيسى الأُقْليشي الأندلسي (ت 410 هـ). له: "تفسير العلوم والمعاني المستودعة في السبع المثاني"(٢).

3-أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (ت 471 هـ)، شيخ

---

(١) الفهرست، تأليف: أبو الفرج الوراق المعروف بالنديم، تحقيق: رضا تجدّد. طبع طهران 1391هـ-1971م، (ص 153)، و طبقات المفسرين، تأليف: الداوديّ، تحقيق: علي محمد عمر. طبع مكتبة وهبت بالقاهرة، ط1 ، 1392هـ-1972م، (1/ 43).

(٢) الأعلام (1/ 197). وقد حُقِّق في رسالة جامعية في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، انظر: دليل الرسائل الجامعية في المملكة العربية السعودية، تقديم: د. زيد الحسين. طبع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ط 2 ، 1415هـ-1994م، (ص 146).

العربية. له: "تفسير الفاتحة"[١].

4-أبو الفتيان عمر بن عبدالكريم بن سعدويه الداهِسْتاني (ت 503 هـ). له: "تفسير سورة الفاتحة"[٢].

5-ناصح الدين أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي ابن الدّهّان النحوي (ت 569 هـ). له: "تفسير الفاتحة"[٣].

6-شرف الدين أبو محمد عبدالعزيز بن محمد بن عبدالمحسن الحموي المعروف بابن زَرْقالَة (ت622 هـ). له:"الأنوار الواضحة في معاني الفاتحة"[٤].

7-إمام الدين أبو القاسم عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم الرافعي (ت 623هـ). له: "الأمالي الشارحة لمفردات الفاتحة "[٥].

8-صدر الدين أبو المعالي محمد بن إسحاق بن محمد القُونَوي

---

(١) سير أعلام النبلاء، تأليف: الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون. طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، ط 4 ، 1406هـ-1986م، (18/ 433)، و كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: حاجي خليفة. طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت، (1/ 454)، قال الذهبي: في مجلّد.

(٢) فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم ، إعداد: مركز الدراسات القرآنية بمجمع طباعة المصحف بالمدينة. طبع المجمع 1424هـ، (1/ 308).

(٣) طبقات المفسرين (1/ 183-184).

(٤) هدية العارفين (1/ 580).

(٥) قال الداودي: « وهو ثلاثون مجلسا أملاها أحاديث بأسانيد عن أشياخه على سورة الفاتحة، وتكلّم عليها ». انظر: طبقات المفسرين (1/ 337).

(ت 673 هـ). له:"إعجاز البيان في تفسيرأم القرآن"[١].

9-عز الدين أبو محمد عبدالعزيز بن أحمد بن سعيد الديريني

(ت 694 هـ). له: "الأنوار الواضحة في تفسير الفاتحة"[٢].

10-نجم الدين أبو محمد سليمان بن عبدالقويّ بن عبدالكريم الطوفي

(ت 716 هـ). له: "إيضاح البيان عن معنى أم القرآن"[٣].

11-أبو بكر محمد بن عبدالرحمن بن محمد الجُذامي (ت 723 هـ). له: "تحبير نظم الجُمان في تفسير أم القرآن"[٤].

12-شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي المعروف بابن قيِّم الجوزيّة (ت 751 هـ)، له: "تفسير الفاتحة"[٥].

13-تاج الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالعزيز الشافعي المعروف

---

(١) كشف الظنون (1/ 120)، والكتاب مطبوع انظر: معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة، تأليف: يوسف إليان سركيس. طبع مطبعة سركيس بمصر، 1346هـ-1928م، نشر دار صادر ببيروت، (2/ 1532).

(٢) كشف الظنون (1/ 195). وله نسخة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة النبوية، وأخرى بمكتبة الدولة ببرلين. انظر: فهرس مخطوطات التفسير والتجويد والقراءات وعلوم القرآن في مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة ، ترتيب وتصنيف: عمار سعيد تمالت. طبع مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة، ط1 ، 1429هـ-2008م، (344-345).

(٣) هدية العارفين (1/ 400). وهو مطبوع.

(٤) طبقات المفسرين (2/ 209)، وله نسخ مخطوطة، انظر: الفهرس الشامل (ص 362).

(٥) طبقات المفسرين (2/ 93).

بابن الدُّرَيْهِم (ت 762 هـ). له: "النسمات الفائحة في آيات الفاتحة"[١].

14-عفيف الدين عبدالله بن أسعد بن علي اليافعي (ت 768 هـ). له: "الأنوار اللائحة في أسرار الفاتحة"[٢].

15-ناصر الدين أبو المعالي محمد بن عبدالدائم بن محمد الشافعي المعروف بابن بنت المَيْلَق (ت 797 هـ). له: "التجارة الرابحة في الدلالة على مقاصد الفاتحة"، ويسمى كذلك:"الأنوار اللائحة من كلماتالفاتحة"[٣].

مجد الدين أبو ط- 16اهر محمد بن يعقوب بن محمد الفيروزآبادي (ت817 هـ). له: "تيسير فاتحة الإياب بتفسير فاتحة الكتاب"[٤].

---

(١) الدرر الكامنة (3/ 182). وله نسخة خطّيّة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة النبوية، انظر: فهرس مخطوطات التفسير والتجويد والقراءات وعلوم القرآن في مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة (ص 330).

(٢) إيضاح المكنون (1/ 143)، وهدية العارفين (1/ 465).

(٣) الأعلام (6/ 188). وله نسختان مخطوطتان في كل من المكتبة الأزهرية بالقاهرة، والمكتبة الرضوية بمشهد. انظر: فهرس المكتبة الأزهرية (1/ 215)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (6/ 493).

(٤) الضوء اللامع (10/ 85)، وطبقات المفسرين (2/ 276). وله نسخة مخطوطة في مكتبة الأوقاف ببغداد، انظر: الفهرس الشامل (ص 448).

المبحث الرابع: منهج المؤلِّف في كتابه، ومصادره:

أولا: منهجُه في كتابه:

قسم المؤلِّفُ كتابَه إلى خمس مسائل:

المسألة الأولى: في ذكر أسماء سورة الفاتحة.

المسألة الثانية: في ذكر وقت نزولها.

المسألة الثالثة: في إعرابها وبيان قراءاتها وألفاظها ومعانيها، وتكلّم في هذه المسألة في مقامين:

المقام الأول: فيما يتعلّق بالبسملة لفظاً وحُكماً، فسّر أولاً ألفاظ البسملة من جهة اللغة، ثم تكلّم على أحكامها في مسألتين:

المسألة الأولى: في كونها قرآناً في أوائل السور.

المسألة الثانية: في حكم الجهر والإسرار بها.

ذكر في المسألتين خلافَ العلماء وأدلّتَهم، وناقشَها ورجّح بينها.

المقام الثاني: فيما يتعلّق بسياق سورة الفاتحة، حيث ذكر فيه إعرابَها، وبيّن ألفاظَها وقراءاتِها ومعانيَها.

المسألة الرابعة: في فضلها.

المسألة الخامسة: في ذكر الأحكام الفقهيّة المتعلِّقة بها، ذكر فيها ثلاث عشرة مسألة.

أما منهجُه في طرح مسائل الكتاب والكلام عليها، فنذكرُه في النقاط الآتية:

أنّه يرتِّبُ المسائل، ويقسِّمُ الكلامَ بشكل يوصلُ الفائدة.

أنّه يطرحُ الأسئلة ويجيب عليها.

أنّه يخرِّجُ الأحاديث من مصادرها الأصلية.

أنّه يذكر أحياناً درجة الأحاديث التي يوردها من حيث الصحّة والضعف.

أنّه يعزو الأقوال إلى قائليها.

أنّه يفرِّعُ في ذكر المذاهب والأقوال في المسائل الفقهية والنحوية.

ثانيا: مصادرُه:

لقد اعتمد المؤلِّف ورجع إلى مصادر عديدة في كتابه، في علوم مختلفة، تدلّ على سعة علمه واطّلاعه، وسأذكرها وأرتِّبُها حسب علومها:

أولا: كتب التفسير وعلوم القرآن:

1-أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي.

2-الكشاف عن حقائق التنزيل، للزمخشري.

3-حاشية على الكشاف، للقطب الشيرازي.

4-العيون، للماوردي.

5-الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي.

6-معالم التنزيل، للبغوي.

7-البسيط في التفسير، للواحدي.

8-معاني القرآن، لأبي عبيدة.

9-إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري.

ثانيا: كتب الحديث:

10-صحيح البخاري.

11-صحيح مسلم.

12-سنن أبي داود.

13-سنن النسائي.

14-جامع الترمذي.

15-سنن ابن ماجه.

16-مسند الإمام أحمد.

17-صحيح ابن حبان.

18-صحيح ابن خزيمة.

19-المستدرك على الصحيحين، للحاكم.

20-سنن الدارقطني.

21-سنن البيهقي.

22-مسند أبي داود الطيالسي.

23-شرح صحيح البخاري، للخطّابي.

24-التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد، لابن عبدالبر.

ثالثاً: كتب الفقه:

25-الأمّ، للشافعي.

27-المحلَّى، لابن حزم.

28-الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لابن المنذر.

29-الخلافيّات، للبيهقي.

30-البسملة، للخطيب البغدادي.

31-البسملة، لأبي شامة المقدسي، ويسمِّه المؤلِّف: أبو محمد المقدسي.

32-التبصرة في الفقه، لإمام الحرمين الجُوَيْني.

33-الأساليب، له.

34-تتمّة الإبانة في أحكام فروع الديانة، للفوراني.

35-البيان، للعمراني.

36-البيان، لابن أبي هاشم.

37-الحاوي الكبير، للماوَرْدي.

38-التعليقة الكبرى في شرح مختصر المُزَني، لأبي الطيّب الطبري.

39-المقنع في الفقه الشافعي، للمَحامِلي.

40-المحرّر في الفقه، للرافعي.

41-الإقليد، لابن الفِرْكاح.

42-المجموع شرح المهذَّب، للنووي.

رابعاً: كتب في علوم أخرى:

43-المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، للقرطبي.

44-مؤلَّف لابن خطيب المنصوريّة.

المبحث الخامس: وصف النسخة الخطّيّة المعتَمَدَة في التحقيق:

اعتمد الباحث في تحقيق هذا الكتاب على نسخةٍ واحدةٍ فريدةٍ، لم يجدْ غيرَها، ولم يعثرْ على سواها، بعد البحث في الأدلةّ والفهارس؛ لكنّها نسخةٌ ليست ككلّ النسخ، فهي النسخة التي كتبها المؤلّفُ بخطّ يده، وارتضاها لنفسِه، فهي في علم التحقيق النسخةُ الأمّ التي تُقدَّمُ على جميع النسخ إن وُجِدَتْ [١].

(١) انظر: تحقيق النصوص ونشرها، تأليف: عبدالسلام هارون، طبع مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3 ، 1997م/ 1418هـ، (ص 29).

وهي نسخةٌ محفوظةٌ بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، برقم (02098).

تقعُ النسخةُ في مجلّد يضمّ بعضَ مؤلَّفاتِ الإمام ابن خطيب الناصريّة، وتحتلُّ الرتبةَ الأولى فيه.

تقعُ في ثلاث وثلاثين ورقة، تبدأ من أول المجلَّد، وتنتهي حتى الصفحة (33 أ) منه.

ولم يثبُتْ المؤلِّف على نسقٍ واحد في التسطير، ففي بعض الصفحات يكتب (18) سطراً، وفي بعضها (19) سطراً، وفي البعض الآخر (20) سطراً، وأحياناً (21) سطراً.

انتهى المؤلِّفُ من كتابة النسخة يومَ الخميس الثامن عشر من جمادى الآخرة سنة 833هـ.

فيكون المؤلّف قد ألّف هذا الكتاب وكتبه بمدينة حلب حينما كان قاضياً بها.

كتب المؤلّف النسخةَ بخطٍّ نسخيٍّ معتادٍ مُستعجَل.

استعمل المؤلِّفُ المدادَ الأحمر في كتابة آيات سورة الفاتحة، وفي التسطير على بعض الكلمات التي تُعدُّ من رؤوس الفقرات.

وقد اعتنى المؤلّف بنسخته، فصحّحها بخطّ يده، وزاد عليها بعض العبارات والجمل مشيراً إليها بعلامة اللَّحَق في موضعها من النصّ.

كما أنه رتَّب أوراقَ نسخته بكتابة التعقيبة في آخر كل ورقة، وهي الكلمة التي تليها في الورقة المقابلة.

وكذلك رقّم كرّاساتِها بكتابة جملة من العنوان على الزاوية العليا من الأوراق.

وقد مكثت هذه النسخة عند المؤلِّف وفي بيته إلى سنة 836هـ، وهي السنة

التي عثر عليها عنده الحافظُ ابنُ حجر العسقلاني وقرّظها، ثم انتقلت ورحلتْ إلى عدّة جهات، وذلك مستنبَطٌ من التمليكات الموجودة على غلافها وصفحة عنوانها، وهذه أسماء الأشخاص الذين تملّكوها وتواريخ تملّكاتهم:

١ محمد بن عمر بن النَّصيبي الشافعي [(١)]، ملكه بالابتياع (أي الشراء) الشرعي سنة 892هـ.

٢ زكريا بن بيرام[(٢)]، ملكه بالشراء الشرعي سنة 982هـ.

٣ أحمد سعيد، سنة 1169هـ.

٤ أحمد وهبي. لم تُذكر سنة تملّكه.

فنَلْحظ من هذه التمليكات أن النسخة انتقلت من مدينة مؤلِّفها حلب، إلى القاهرة، ثم إلى أنقرة بتركيا، لتستقرَّ أخيراً في الرياض بالمملكة العربية السعوديّة.

المبحث السادس: نقل تقريظ الحافظ ابن حجر العسقلاني:

ممّا يزيد هذا الكتابَ قيمةً وقبولاً: أنّه قرّظه وأثنى عليه أحدُ كبار العلماء الذين عاصروا المؤلّف، وهو: الإمام الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، ابن حجر العسقلاني.

وقد كتب الحافظُ ابنُ حجر هذا التقريظَ سنة 836هـ، بمدينة حلب،

---

(١) هو: جلال الدين أبو بكر محمد بن عمر بن محمد بن عمر، ابن النَّصيبي الشافعي، وُلد سنة 851هـ بحلب، وكان عالماً فقيهاً مؤلِّفاً، واستقرّ بالقاهرة وولي القضاءَ بها، وتوفي سنة 916هـ. الضوء اللامع (8/ 259-260)، وشذرات الذهب (10/ 108-109).

(٢) هو زكريا بن بيرام، الأَنْقَرَهْ وي الرومي الحنفي، المعروف بميلي، وُلد سنة 920هـ، وتوفي سنة 1001هـ، له تصانيف في الفقه الحنفي. هدية العارفين (1/ 374-375).

وذلك حين زارها رفقةَ الملك الأشرف[١].

والتقريظُ مكتوبٌ على الصفحة (33ب)، وهذا نصُّه:

الحمد لله وسلامٌ على عباده الذين اصطفى.

أما بعد، فقد وقفتُ على هذا التأليفِ الطيِّبِ الرائحةِ، وانتشقتُ روائحَه الزكيّةَ المِسْكِيّةَ الفاتحةَ، ومتَّعتُ النظرَ بما اشتملَ عليه من المحاسنِ اللائحةِ، فرَتَعْتُ في رياضٍ مُؤْنَقَةٍ، وتنزَّهتُ في أفنانِ أغصانٍ مورَقَةٍ، ورَوَيْتُ من حِياضِ فنونٍ مُغْدَقَةٍ، اشتملَتْ من العلوم الشرعيّة على ما يُرضي الشارعَ، ومن الآلات المَرْعِيَّة على ما يَظهرُ به قدرُ البارع، فلله دَرُّ مؤلَّفِه[٢] من مجموعٍ جامعٍ، ومَسْمَعٍ للفضائل ما لا يمَلُّ منه السامعُ، بلفظٍ وجيزٍ، ومعنًى بسيطٍ، جمعَ خلاصةَ ما في التفاسيرِ، والكتُبِ الفقهيّة والحديثيّة، وهو مع ذلك وسيطٌ، فالله تعالى يُقِرُّ بمؤلِّفِه[٣] عيونَ الطالبين، ويكتب درجتَه مع الكرام الكاتبين، فلقد أقرَّ بفضله جميعُ الحاضرين، ولا مُنكِرٌ لذلك إلاّ من يكونُ أعْمى القلب من الخائبين.

قال ذلك وكتبه: الفقيرُ أحمدُ بنُ عليِّ بنِ حجرٍ الشافعيُّ، بمدينة حلب حرسَها الله تعالى، في أول العَشْر الثالث[٤] من ذي القعدة الحرام عام ستّةٍ وثلاثين وثمانمائة، حامداً مصلِّياً مُسَلِّماً.

---

(١) قال في المجمع المؤسس (3/ 189): « ولما سافرتُ رفقةَ الملك الأشرف سنة ست وثلاثين وثماني مائة، أنزلني – يعني: ابن خطيب الناصرية – في منزله، وحضر معي عدةَ مجالس، وسمعتُ من فوائده، وكان كثير الاستحضار لكثيرٍ من الخلافيّات ».

(٢) بفتح اللام المشدّدة، يعني به الكتاب.

(٣) بكسر اللام المشدّدة، يعني به المؤلّف.

(٤) وهو اليوم الحادي والعشرون من الشهر.

النصّ المحقَّق

[1أ] / **الطيِّبَة الرائحة في تفسير سورة الفاتحة**

تأليف: كاتِبِه الفقيرِ إلى الله وعفو الله تعالى وغفرانه ورحمته

عليِّ بنِ محمدِ بنِ سَعْدِ بنِ محمدِ بنِ عليٍّ، ابنِ خطيب الناصريّة

الطائيِّ الشافعيِّ

لطف الله بهم، آمين

[1ب] / ﴿الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾

الكلامُ على هذه السورةِ الشريفةِ في مسائل:

المسألة الأولى: في ذِكْر أسمائها.

الثانية: متى أُنزِلَت؟

الثالثة: في إعرابها وبيان قراءاتها وألفاظها ومعانيها.

الرابعة: في فضلها.

الخامسة: في الأحكام المتعلِّقة بها.

:المسألة الأولى

في أسمائها

لهذه السورة الشريفة خمسة عشر أسماء[١]:

- **الأول: فاتحةُ الكتاب:**

وجاءت الأحاديثُ الصحيحةُ عن النبيّ ﷺ بتسميتِها بذلك[٢].

قالوا[٣]: سُمِّيَتْ به؛ لأنّه يُفتَتَحُ بها المُصحفُ، والتعليمُ، والقراءةُ في الصلاة.

وهي مُفْتَتَحَةٌ بالحمد الذي يُفتَتَحُ به كلُّ أمرٍ ذي بالٍ[٤].

---

(١) كذا بخط المؤلف، والصواب: اسماً. وقد أوصل أسماءها ابنُ الدُّرَيْهِم في النسمات الفائحة إلى تسعة عشر اسماً، وأوصلها السيوطي إلى خمسة وعشرين اسماً، انظر:الإتقان في علوم القرآن، تأليف: السيوطي. طبع شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط4 ، 1398هـ-1978م، (1/150-151). وعلى ذلك نظمها عبدالله باسودان في الأقوال الراجحة في بيان أسماء الفاتحة

(٢) منها: ما رواه ابن عباس قال: بينما جبريل قاعدٌ عند النبي ﷺ سمع نقيضاً من فوقه، فرفع رأسه فقال: هذا باب من السماء فتح اليوم، فنزل منه ملك فقال: هذا ملك نزل إلى الأرض لم ينزل إلا اليوم، فسلم وقال: أبشر بنورين أوتيتهما لم يؤتهما نبي قبلك: فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأ بحرف منهما إلا أعطيته.

(٣) انظر: الكشف والبيان، تأليف: الثعلبي، تحقيق: أبو محمد بن عاشور. طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط 1 ، 1422هـ-2002م، (1/ 126)، و جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف: ابن جرير الطبري، تحقيق: د. عبدالله التركي. طبع دار هجر بالجيزة، ط1 ، 1422هـ-2001م، (1/ 105).

(٤) يشير المؤلف إلى حديث:« **كل أمر ذي بال لا يفتتح بالحمد أقطع** »، أخرجه ابن ماجه في سننه، طبع دار السلام بالرياض، ط 2، 1421هـ-2000م، (رقم: 1894)، وله طرق

وقيل: لأنّ الحمدَ فاتحةُ كلِّ كتابٍ[(١)].

وقيل: لأنّ الله تعالى بها افتتحَ القرآنَ[(٢)].

وقيل: لأنّها أوّلُ سورةٍ نَزَلَتْ من السماء[(٣)].

- **الثاني: سورةُ الحمْد:**

لأنّ فيها الحمدَ[(٤)].

- **الثالث: أمُّ القرآن:**

- **الرابع: أمُّ الكتاب:**

وسُمِّيَتْ بذلك لأنّها مُقَدَّمَةٌ في المصحف، كما أنّ مكّة أمُّ القرى حيث دُحِيَت من تحتها.

وقيل: لأنّها مَجْمَعُ العلوم والخيرات، كما سُمِّيَ الدماغُ أمَّ الرأس لأنّه مَجْمَعُ الحواسِّ والمنافع[(٥)].

=

وروايات، وقد اختُلف في وصله وإرساله، وصحّح الدارقطني الإرسالَ. انظر: التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تأليف: ابن حجر العسقلاني، تصحيح وتعليق: عبدالله هاشم اليماني. طبع المدينة المنورة1384هـ-1964م، (3/151)، و إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، تأليف: الألباني. طبع المكتب الإسلامي ببيروت، ط1 ، 1399هـ-1979م، (1/30-32).

(١) الكشف والبيان (1/ 126).

(٢) معالم التنزيل ، تأليف: البغوي، تحقيق: محمد عبدالله النمر وآخرون. طبع دار طيبة بالرياض، ط2 ، 1414هـ-1993م، (1/ 49).

(٣) هو قول الحسين بن الفضل كما في الكشف والبيان (1/ 126).

(٤) الكشف والبيان (1/ 126).

(٥) انظر: الكشف والبيان (1/ 126).

وقال ابنُ دُرَيْد [(١)]: الأمُّ في كلام العرب: الرايةُ ينصبُها الأميرُ للعسكر، يفزعون إليها.

فسُمِّيَت الفاتحةُ أمَّ القرآن؛ لأنّ مَفْزَعَ أهلِ الإيمانِ والقرآنِ إليها، والعربُ تسمِّي الأرضَ أُمًّا لأنّ معادَ الخلق إليها في حياتهم ومماتهم [(٢)].

وقال الحسينُ بنُ الفضل[(٣)]: سُمِّيَتْ بذلك لأنّها إمامٌ لجميع القرآن، تُقرأُ في كلّ ركعةٍ، وتُقَدَّمُ على كلّ سورةٍ، لأنّ أمَّ القرى إمامٌ لأهل الإسلام.

وقيل: سُمِّيَت بذلك لأنّها أعظمُ سورةٍ في القرآن.

[2أ] ثبت [في] [(٤)] صحيح / البخاري [(٥)] عن أبي سعيد بن المُعَلَّى

---

(١) هو: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، من كبار أئمة اللغة والأدب، قال بعض العلماء المتقدمين: ابن دريد أشعر العلماء وأعلم الشعراء، توفي سنة 321هـ، من أشهر مؤلفاته: الجمهرة في اللغة، والاشتقاق، والمقصور والممدود. انظر في ترجمته: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تأليف: ابن خلِّكان، تحقيق: د. إحسان عباس. طبع دار صادر ببيروت، (4/323-329)، و معجم الأدباء، تأليف: ياقوت الحموي الرومي، تحقيق: د. إحسان عباس. طبع دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993م، (6/2489-2499).

(٢) أسنده الثعلبي في الكشف والبيان (1/ 127) عن ابن دريد.

(٣) هو: أبو علي الحسين بن الفضل بن عمير الكوفي ثم النيسابوري، إمام مفسر لغوي، قال الحاكم النيسابوري: إمام عصره في معاني القرآن، توفي سنة 282هـ، له ترجمة في: سير أعلام النبلاء (13/ 414-416)، وطبقات المفسرين (1/ 156).

(٤) زيادة سقطت من المصنف، ولا بد منها.

(٥) هو: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، أمير المؤمنين في الحديث، ألّف ألّف الصحيح الذي هو أصح كتاب بعد كتاب الله، توفي سنة 256هـ. انظر: سير

ﷺ(١) قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **لأُعَلِّمَنَّك سورةً هي أَعْظَمُ السُوَر في القرآن قبل أن تخرُجَ من المسجد** »، ثم أخذ بيدي، فلمّا أراد أن يخرُجَ قلتُ له: ألَمْ تقلْ: لأُعَلِّمَنَّك سورةً هي أعظمُ سورةٍ في القرآن؟ قال: « **الحمد لله رب العالمين، هي السبعُ المَثاني والقرآنُ العظيمُ الذي أوتيتُه** ».

وقيل: سُمِّيَت بذلك لأنّها تشتملُ على ما في القرآن، من الثناءِ على الله تعالى، والتعبُّدِ بِأَمْره ونَهْيِه، وبيانِ وَعْدِه ووَعيدِه؛ أو على جُمْلَةِ معانيه، من الحِكَمِ النظَريّة والأحكامِ العمَليّة، التي هي سلوكُ الطريق المستقيم والاطِّلاعُ على مراتبِ السعداء ومنازلِ الأتقياء(٢).

=

أعلام النبلاء (12/ 391).

انظر: صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ما جاء في فاتحة الكتاب، طبع دار السلام بالرياض، ط2، 1421هـ-2000م ، رقم: 4474 .

(١) صحابيّ جليل، اختُلف في اسمه، فقيل: رافع بن أوس، وقيل: الحارث بن نُقَيْع، واختُلف في تاريخ وفاته. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة ، تأليف: ابن حجر العسقلاني. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، (7/ 84)، و تقريب التهذيب ، تأليف: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: صغير أحمد شاغف الباكستاني. طبع دار العاصمة بالرياض، ط1 ، 1416هـ، (رقم: 8183).

(٢) هذا الكلام منقول من أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تأليف: البيضاوي، تقديم: محمد عبدالرحمن المرعشلي. طبع دار إحياء التراث العربي ومؤسسة الفكر العربي ببيروت، ط1 ، 1418هـ-1998م، (1/ 15-16).

قال الماوَرْدِيُّ[١] في "تفسيره"[٢]: واختلفوا في جوازِ تسميتِها أُمَّ الكتاب، فجوَّزَه الأكثرون، ومنعه الحسنُ [٣] وابنُ سيرين [٤]، وزعما أنّ هذا اسمٌ لِلَّوْح المحفوظ فلا يُسَمَّى به غيرُه.

قال النَّوَوِيُّ[٥]: هذا غَلَطٌ.

---

(١) هو: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي نسبةً إلى بيع ماء الورد، من كبار العلماء والقضاة في عصره، توفي سنة 450هـ، له تصانيف عديدة نافعة من أشهرها: الحاوي في الفقه، والنكت والعيون في تفسير القرآن، والأحكام السلطانية. انظر في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى (5/ 267-285)، و الأنساب، تأليف: السمعاني، تحقيق: عبدالله عمر البارودي. طبع دار الجنان ببيروت، ط 1 1408هـ-1988م، (5/ 182).

(٢) انظر: النكت والعيون، تأليف: الماوردي، راجعه وعلق عليه: أشرف بن عبدالمقصود، طبع مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ط1 ، 1412هـ-1992م، (1/ 46).

(٣) هو: أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، الأنصاري مولاهم، من كبار التابعين، فقيه مفسِّر مشهور بالزهد، توفي سنة 110هـ، انظر في ترجمته: طبقات ابن سعد (7/ 156)، سير أعلام النبلاء (4/ 563-588).

(٤) هو: أبو بكر محمد بن سيرين الأنصاري البصري، مولى أنس بن مالك ﷺ، من كبار التابعين، قاض فقيه محدِّث مشهور بالورع، كان عالماً بتأويل الرؤى، توفي سنة 110هـ، انظر في ترجمته: الطبقات الكبرى، تأليف: ابن سعد. طبع دار صادر ببيروت، (7/ 193)، وسير أعلام النبلاء (4/ 606-622).

والأثر في ذلك عن ابن سيرين أخرجه ابنُ الضُّرَيْس في فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة، تأليف: ابن الضريس، تحقيق: عروة بدير. طبع دار الفكر بدمشق، ط1 ، 1408هـ-1987م، (رقم: 149).

(٥) انظر: المجموع شرح المهذب، تأليف: النووي. نشر دار الفكر، (3/ 277-278).

ففي صحيح مسلم(١) عن أبي هُرَيْرَة(٢) قال: « من قرأ بأمِّ الكتاب أَجْزَأَت عنه ».

وفي سنن أبي داود (٣) عن أبي هُرَيْرَة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ :

=

والنووي هو: محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مُرِّي الحُزامي الحوراني، من كبار فقهاء الشافعية ومحقِّقيهم، مشهور بالزهد والورع، توفي سنة676هـ، له مؤلفات عديدة نافعة منها: المجموع شرح المهذب، ورياض الصالحين، شرح صحيح مسلم، انظر في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى (8/ 395-400)، و تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف: الذهبي، تحقيق: د. عمر عبدالسلام تدمري. طبع دار الكتاب العربي ببيروت،1410هـ-1990م، (50/ 246-256).

(١) هو: أبو الحجاج مسلم بن الحجاج بن مسلم، القزويني النيسابوري، من كبار أئمة الحديث، ألف الصحيح الذي هو ثاني كتب الصحة بعد البخاري، توفي سنة 261هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (12/ 557).

انظر: صحيح مسلم ، تأليف: مسلم بن الحجّاج. طبع دار السلام بالرياض، ط 2، 1421هـ-2000م، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وإذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها، رقم: 396 .

(٢) هو: عبدالرحمن بن صخر الدوسي اليماني، صحابي جليل من المكثرين من الحديث، اختلف في اسمه واسم أبيه. انظر: سير أعلام النبلاء (2/ 578)، والإصابة (12/ 63).

(٣) هو: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، من أئمة الحديث الستة، ألف السنن وغيره، توفي سنة 276هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (13/ 203).

انظر: سنن أبي داود ، تأليف: أبو داود السجستاني. طبع دار السلام بالرياض، ط 2 ، 1421هـ-2000م، كتاب الوتر، باب فاتحة الكتاب، رقم: 1457 .

«﴿الحمد لله رب العالمين﴾أمُّ القرآن، وأمُّ الكتاب، والسبعُ المثاني

- الخامس: الصلاة:

للحديث الصحيح: أنّ النبيّ ﷺ [قال] [(١)]: « **قال الله تعالى: قسَمتُ الصلاةَ بيني وبين عبدي** »، الحديث[(٢)].

وسُمِّيَتْ بذلك؛ لوجوبِ قراءتها، أو استحبابِها فيها.

- السادس: السبع المثاني:

للحديث الصحيح المتقدِّم.

سُمِّيَت بذلك لأنّها سبعُ آياتٍ باتّفاق العلماء، ومثاني لأنّها تُثنى في كلّ ركعة، أيْ تُقرأُ في الصلاة في كلّ ركعة.

وبهذا قال ابنُ عبّاس[(٣)] والحسنُ وقتادةُ[(٤)].

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من خطّ المؤلّف، وقد زدته ليستقيم المعنى.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، طبع دار السلام بالرياض، ط٢، 1421هـ-2000م، (كتاب الصلاة/ باب قراءة الفاتحة في كل ركعة ...) (رقم395) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) هو الصحابي الجليل أبو العباس عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب، ابن عمّ النبي ﷺ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، ودعا له رسول الله ﷺ بالفهم في القرآن، فكان يسمى البحر والحبر لسعة علمه، توفي بالطائف سنة 68هـ. له ترجمة في: الإصابة في أسماء الصحابة (4/ 90-94)، وسير أعلام النبلاء (3/ 331-359).

وقولُ ابن عباس أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول. طبع دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ-2000م، (2/ 444/ رقم:2356).

(٤) هو: أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي البصري، من كبار الحفاظ المفسرين

وقال مُجاهد [(١)]: سُمِّيَت مثانيَ؛ لأنّ الله تعالى اسْتَثْناها لهذه الأمّة فذخَرَها لهم.

وقيل: لأنّها مقسومةٌ بين الله وبين العبد نصفين: نصفُها ثناء، ونصفُها دعاء؛ لحديث أبي هُرَيْرَة ﷺ: « **قسمتُ الصلاةَ بيني وبين عبدي** »، الحديث [(٢)].

وقال الحسينُ بنُ الفضل: سُمِّيَتْ مثانيَ لأنّها نزلتْ مرّتين: مرّةً بمكّة، ومرّةً بالمدينة، كلّ مرّةٍ معها سبعون ألف ملَك [(٣)].

=

والمحدثين، ولد سنة 60هـ، وتوفي سنة بضع عشرة ومائة، له ترجمة في: تهذيب الكمال تحقيق: د. بشار عواد معروف. طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، ط 1 ، 1403هـ-1983م، (23/ 498-517)، والسير (5/ 269-283).

وقول قتادة أخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن (رقم: 151) وابن جرير في تفسيره (118/14).

(١) هو: أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي، المخزومي مولاهم، من كبار التابعين، كان أعلم الناس بالتفسير في زمانه، جُمع تفسيره في كتاب، قيل في تاريخ وفاته: 101هـ، 102هـ، 103هـ، 104هـ، له ترجمة في: تهذيب الكمال (27/ 228-236)، والسير (4/ 449-457).

وانظر قول مجاهد في: **معالم** التنزيل (1/ 49)، تفسير القرآن، تأليف: السمعاني، تحقيق: ياسر إبراهيم وغنيم بن عباس. نشر دار الوطن بالرياض، 1418هـ-1998م، (1/ 31). وقد ورد هذا القول عن ابن عباس رضي الله عنهما كما أخرجه: عبدالرزّاق في تفسيره تحقيق: د. مصطفى مسلم محمد. طبع مكتبة الرشد بالرياض، ط 1 ، 1410هـ-1989م، (1/ 350) وابن جرير (14/ 114-115) والحاكم في المستدرك على الصحيحين، طبع دار المعرفة ببيروت، (2/ 257).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سيأتي الكلام على نزولها.

وقال أبو زَيْد البَلْخي [(١)]: سُمِّيَت مثانيَ لأنّها تَثْنِي أهلَ الشرِّ عن الفِسْق، من قَوْلِ العرب: ثَنَيْتُ عِناني.

وقيل[(٢)]: لأنّ أوّلَها ثناءٌ.

السابع: الوافية – بالفاء –:

لأنّها لا تتبعَّضُ، فلا يُقْرأُ بعضُها في ركعةٍ وبعضُها في أخرى، بخلاف غيرها[(٣)].

الثامن: الكافية.

لأنّها تكفي عن غيرها، ولا يكفي عنها غيرُها[(٤)].

التاسع: الأساس.

---

(١) هو: أبو زيد أحمد بن سهل البلخي، من كبار الفلاسفة الأدباء، توفي سنة 322هـ، له تصانيف عديدة أشهرها: صور الأقاليم، البدء والتاريخ، انظر في ترجمته: الفهرست (ص 153)، معجم الأدباء (1/ 274-282)، الوافي بالوفيات، تأليف: الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. نشر دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط 1، 1420هـ-2000م، (6/ 251-254).

(٢) الكشف والبيان (5/ 351).

(٣) أسند الثعلبي في الكشف والبيان (1/ 127) عن سفيان بن عيينة أنه سماها بذلك، وقال: لأنها لا تنصف ولا تحتمل الاجتزاء، إلا أن كل سورة من سور القرآن لو قرىء نصفها في ركعة والنصف الآخر في ركعة كان جائزا ولو نصفت الفاتحة وقرئت في ركعتين كان غير جائز.

(٤) روي هذا المعنى عن عبدالله بن يحيى بن أبي كثير كما أخرجه الثعلبي في تفسيره (1/ 128). وانظر: تفسير القرآن العظيم، تأليف: ابن كثير، تحقيق: مصطفى السيد محمد وآخرون. طبع مؤسسة قرطبة بالجيزة، ط 1، 1421هـ-2000م، (1/ 152) فإنه أورد حديثاً في هذا المعنى.

كأنّها أصلُه ومَنْشَؤُه[١]، روي عن ابن عبّاس[٢].

[2ب] / **العاشر: الشفاء.**

لقوله ﷺ: « **هي شفاءُ كلِّ داء** »[٣].

الحادي عشر: الشافية.

لهذا الحديث.

الثاني عشر: سورة الشكر والدعاء وتعليم المسألة.

لاشتمالها عليها.

الثالث عشر: سورة الكنز.

---

(١) أنوار التنزيل (1/ 14)، وانظر: مفاتيح الغيب، تأليف: فخر الدين الرازي. طبع دار الفكر ببيروت، ط1، 1401هـ-1981م، (1/ 182).

(٢) أخرجه الثعلبي في الكشف والبيان (1/ 128).

(٣) أخرجه الدارمي في سننه، تحقيق: حسين سليم أسد. طبع ونشر دار المغني بالرياض، ط1 ، 1421هـ-2000م، (1/ 538/ رقم: 3370)، من حديث عبدالملك بن عمير، وهو مرسل لأن عبدالملك بن عمير من التابعين. وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (2/ 449-450/ رقم: 2367) من حديث عبدالله بن جابر ﷺ في قصة، وورد في المطبوع من الشعب: جابر بن عبدالله، وهو خطأ، وقد أخرجه الإمام أحمد في مسنده، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون. طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، ط 2 ، 1420هـ-1999م، (29/ 139/ رقم: 17597) من غير ذكر محل الشاهد. وقد ضعّفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير، طبع المكتب الإسلامي ببيروت، (رقم: 3951).

روى الثعلبي [١] بإسناده، عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه[٢] أنّه قال: « نزلتْ فاتحةُ الكتاب بمكّة من كنزٍ تحت العرش ».

ولأنّها مشتملةٌ على ما هو مَكْنوزٌ – أي: مجموعٌ[٣] – في القرآن العظيم من المعاني.

وزاد بعضُهم أسماءَ أُخَر، وهي:

الراقية[٤].

والشافية[٥].

---

(١) هو: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، من أئمة التفسير واللغة، من مؤلفاته: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، توفي سنة 427هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (17/ 435)، وطبقات المفسرين (1/ 65).

الكشف والبيان (1/ 89)، وأخرجه الواحدي في أسباب النزول، تخريج وتدقيق: عصام الحميدان. طبع دار الإصلاح بالدمام، ط2 ، 1412هـ-1992م، (1/ 19).

(٢) هو الصحابي الجليل: أبو الحسن علي بن أبي طالب بن عبدالمطلب، ابن عمّ رسول الله ﷺ وزوج ابنته فاطمة، من العشرة المبشرين بالجنة، ورابع الخلفاء الراشدين، توفي سنة 40هـ. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (4/ 269-271).

(٣) انظر: تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: مرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة محققين. طبع دار الهداية، (15/ 307).

(٤) لم أجد من نص على هذا الاسم.

(٥) ذكره المؤلف في الاسم الحادي عشر، فكأنه نسي فأعاده. وانظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تأليف: الفيروزآبادي، تحقيق: محمد علي النجار وعبدالعليم الطحاوي. طبع المكتبة العلمية ببيروت، (1/ 128).

وسورة التفويض[١].

وسورة السؤال[٢].

وسورة النور[٣].

وسورة المناجاة[٤].

والرُّقْيَة[٥].

---

(١) انظر: البحر المحيط بالتفسير، تأليف: أبو حيّان النحوي. نشر دار الكتب العلمية ببيروت، ط1 ، 1422هـ-2000م، (1/ 153).

(٢) مفاتيح الغيب (1/ 182-183).

(٣) لم أجد من نص على هذا الاسم.

(٤) لم أجد من نص على هذا الاسم.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن، تأليف: القرطبي، تحقيق: عبدالله التركي. طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، (1/ 174). وقد ثبت في الحديث الصحيح عن أبي سعيد الخدري ﷺ وفيه أن النبي ﷺ قال للرجل الذي رقى سيد الحيّ: ((**وما يدريك أنها رقية**)). أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب فضل فاتحة الكتاب، رقم: 5007، ومسلم كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار، رقم: 2201.

المسألة الثانية:

في وقت نزولها

اختلف العلماءُ في ذلك على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها نزلت بمكّة، وبهذا قال الأكثرون[(١)].

الثاني: أنّها نزلت بالمدينة، قاله مجاهد[(٢)].

الثالث: أنّها نزلت مرّتين: مرّةً بمكّة، ومرّةً بالمدينة، وبهذا قال الحسينُ بنُ الفضل – كما تقدّم – [(٣)]، قالوا: وفائدةُ نزولها مرّتين: التعظيمُ والتقريرُ؛ فإنّ المعنى إذا كُرِّر فقد قُرِّر.

والأولُ أَصَحُّ: أنّها مكّيّةٌ؛ لأنّ الله تعالى منَّ على رسوله ﷺ بها فقال: ﴿ **ولقد ءاتينـــك سبعا من المثانى** ﴾ الحجر: ٨٧ ، والمرادُ منها: فاتحةُ الكتاب – كما تقدّم[(٤)] –، وسورةُ الحِجْر مكّيّةٌ، فلم يكن يمنَّ عليه بها قبل نزولها[(٥)].

---

(١) قال به: ابن عباس، وعلي، وقتادة، وأبو العالية. انظر: أسباب نزول القرآن (ص 117)، و الدر المنثور في التفسير بالمأثور، تأليف: السيوطي، تحقيق: عبدالله التركي. طبع دار هجر بالجيزة، ط 1 ، 1424هـ-2003م، (1/ 6-8)، وتفسير ابن كثير (1/ 153)، و فتح الباري بشرح البخاري، تأليف: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرون. طبع المكتبة السلفية بالقاهرة، ط3 ، 1407هـ، (8/ 9).

(٢) أخرجه: أبو الشيخ في العظمة، تحقيق: رضاء الرحمن المباركفوري. طبع دار العاصمة بالرياض، ط 1 ، 1408هـ، (5/ 1679/ رقم: 1124)، وابن أبي شيبة في المصنف، تصحيح: عبدالخالق خان الأفغاني. طبع دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد، ط 1 ، 1386هـ-1966م، (15/ 514/ رقم: 30771)، وانظر: الدر المنثور (1/ 7-8).

(٣) انظر: (ص 80).

(٤) انظر: (ص 71).

(٥) انظر: أسباب نزول القرآن (ص 118-119).

المسألة الثالثة:

في إعرابِها، وألفاظِها، ومعانيها

والكلامُ في هذه المسألة في مقامين:

الأول: فيما يتعلّق بالبسملة لفظاً، وحُكماً.

والثاني: فيما يتعلّق بسياق السورة.

المقام الأول:

فيما يتعلّق بالبسملة لفظاً، وحُكماً

أمّا اللفظُ:

فقولُه ﴿ بسم الله﴾ : الباءُ في ﴿ بسم ﴾ حرفُ جرٍّ، كـ: مَنْ، وعَنْ.

قال أبو البقاء (١): متعلِّقةٌ بمحذوف، فعند البصريِّين: المحذوفُ مبتدأٌ، والجارُّ والمجرورُ خبرُه، والتقديرُ: ابتدائي بسم الله، أي: كائنٌ بسم الله، والباءُ متعلِّقةٌ بالكَوْن والاستقرار؛ وقال الكوفيّون: المحذوفُ فعلٌ تقديرُه: ابتدأتُ، أو: أبدأُ، فالجارُّ والمجرورُ في موضعِ نصبٍ بالمحذوف(٢).

وقال البَيْضاوي (٣): الباءُ متعلِّقةٌ بمحذوفٍ تقديرُه: بسم الله أقرأُ؛ لأنّ الذي يتلوه مقروءٌ(٤).

---

(١) هو: محب الدين أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي، من كبار علماء الأدب واللغة، توفي سنة 616هـ، له تصانيف عديدة أشهرها: التبيان في إعراب القرآن، وشرح المفصل للزمخشري. انظر في ترجمته: وفيات الأعيان (3/ 100-102)، والوافي بالوفيات (17/ 73-75).

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن ، تأليف: أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي. طبع مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (1/ 3).

(٣) هو: ناصر الدين أبو سعيد وأبو الخير عبدالله بن عمر بن محمد، يُنسب إلى مدينة البيضاء قرب شيراز، قاضٍ مشهور بعلم التفسير والكلام، توفي سنة 685هـ، له تصانيف عديدة أشهرها: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، منهاج الوصول إلى علم الأصول. انظر: طبقات السبكي (8/157-158)، الوافي بالوفيات (17/206)، معجم البلدان (2/335).

(٤) انظر: أنوار التنزيل (1/ 25).

قال[١]: وذلك أَوْلى من أن يُضْمرَ أبداً؛ لعدم ما يُطابقُه ويدلُّ عليه، وابتدائي لزيادة إضمارٍ فيه، وتقديمُ المعمول ههنا أَوْقَعُ، كما في قوله تعالى ﴿ بسم الله مجريها ﴾ هود: ٤١ ، ولقوله تعالى ﴿إياك نعبد ﴾ ؛ لأنّه أهمُّ وأَدَلُّ على الاختصاص وأَدْخَلُ في التعظيم وأَوْفَقُ للوجود، فإنّ اسمَه تعالى مُقدَّمٌ على القراءة.

وقيل[٢]: الباءُ للمُصاحَبَة[٣]، والمعنى: مُتَبَرِّكاً بسم الله أقرأُ.

[3أ] وإنما كُسِرتْ / الباءُ – ومن حقّ الحروف المفردة أن تُفتَحَ –؛ لاختصاصها بلزوم الحرفيّة والجرّ، كما كُسِرت لامُ الأمر.

وحُذِفت الألفُ من الخطّ؛ لكثرةِ الاستعمالِ، فلو قلتَ: باسم ربِّك، أَثبتَّ الألفَ في الخطّ[٤].

وقيل: حذفوا الألفَ؛ لأنّهم حملوه على سِمٌ، وهو مصدرُ اللغات في الاسم، وفيه خمسُ لغات[٥]:

---

(١) المصدر نفسه (1/ 25).

(٢) هذا تتمة كلام أبي البقاء.

(٣) المصاحبة: لها علامتان: إحداهما: أن يحسن في موضعها مع، والثانية أن يغني عنها وعن مصحوبها الحال. انظر: الجنى الداني في حروف المعاني، تأليف: المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط 1 ، 1413هـ-1992م، (ص 40).

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه، تأليف: الزجّاج، تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي. طبع عالم الكتب، ط1 ، 1408هـ-1988م، (1/ 41)، والتبيان في إعراب القرآن (1/ 4).

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن (1/ 1)، و الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ،

سِمٌ، بكسر السين وضمِّها، قال الشاعر [١]:

بسم الذي في كل سورة سِمُهْ   قد وردت على طريق تعلمه

وإِسم، بكسر الهمزة وضمِّها.

وسُمًى، مثل: ضُحًى، قال الشاعر [٢]:

والله أسماك سُمًى مباركاً   آثرك الله به إيثارَكا

واختُلف في اشتقاقه [٣][١]:

=

تأليف: السمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط. طبع دار القلم بدمشق، (1/ 20-21).

(١) البيت من مشطور الرجز، ذكره ابن جني في تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين. طبع دار إحياء التراث القديم بالقاهرة، ط 1 ، 1373هـ-1954م، (1/ 60) ولم ينسبه، ونُسب إلى رؤبة، وليس في ديوانه. انظر: المقتضب، تأليف: المبرِّد، تحقيق: محمد عبدالخالق عصيمة. طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، 1415هـ- 1994م، (1/ 229)، و النوادر في اللغة، تأليف: أبو زيد. نشر سعيد الخوري ببيروت، 1967م، (ص 166)، و شواهد الشافية، تأليف: الرضيّ الأستراباذي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. طبع مطبعة حجازي بالقاهرة، 1356هـ-1358هـ، (ص176).

(٢) البيت من الرجز، منسوب لأبي خالد القناني كما في إصلاح المنطق، تأليف: ابن السِّكِّيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون. طبع دار المعارف بمصر، ط3، (1/ 134).

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لابن الأنباري، تحقيق: د. جودت مبروك. نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 1 ، (4 فما بعدها)، و مشكل إعراب القرآن، تأليف: مكي بن أبي طالب، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، ط 2 ، 1405هـ، (1/ 64-66)، والدر المصون في إعراب الكتاب المكنون (1/ 19-20).

فذهب البصريّون إلى أنّه مشتقٌّ من السموّ، وهو العلوّ، والمحذوفُ منه لامُه؛ لكثرة الاستعمال، وهذا هو الصحيحُ، ويشهدُ له قولُهم في جَمْعه: أسماءُ، وأسامٍ، وفي تصغيره: سُمَيٌّ، وبنَوْا منه فعيلاً فقالوا: فلانٌ سَمِيُّك، أي: اسمُه كاسمِك، والفعلُ منه: سمَّيْتُ، وأَسْمَيْتُ، فقد رجع المحذوفُ إلى آخره.

وقال الكوفيّون: أصلُه وَسْمٌ؛ لأنّه من الوَسْم، وهو العلامةُ، حُذفت الواوُ وعُوِّض عنها همزةُ الوصل لثِقَل إعلاله، ورُدَّ بأنّ الهمزةَ لم تُعْهَدْ داخلةً عند ما حُذِف صدرُه في كلامهم(٢).

قال أبو البقاء: وهذا القولُ صحيحٌ في المعنى، لكنّه فاسدٌ اشتقاقاً(٣).

وطُوِّلَت الباءُ: قال القُتَبي (٤): ليكونَ افتتاحُ كتابِ الله بحرفٍ مُعَظَّمٍ، كان

=

(١) الاشتقاق هو: نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنًى وتركيباً ومغايرتهما في الصيغة. انظر: التعريفات، تأليف: الشريف الجرجاني، تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن المرعشلي. طبع دار النفائس ببيروت، ط1 ، 1424هـ-2003م، (ص 84).

(٢) التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء، (1/ 4). وانظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن قاسم وابنه محمد، طبع مجمع طباعة المصحف بالمدينة، 1416هـ-1995م، (6/ 207).

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذا صحيح في الاشتقاق الأوسط، وهو ما يتفق فيه حروف اللفظين دون ترتيبهما، فإنه في كليهما السين والميم والواو، والمعنى صحيح».

(٤) هو: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، من أئمة الأدب المكثرين في التصنيف، توفي سنة276هـ، من أشهر مصنفاته: أدب الكاتب، وتأويل مختلف الحديث، والمعارف. انظر في ترجمته: وفيات الأعيان3 (42-44)، والوافي بالوفيات17 (326-327).

عمر بنُ عبدالعزيز رحمه الله تعالى [١] يقول لكُتّابه: « طَوِّلوا الباءَ، وأَظْهِروا السينَ وفَرِّجوا بينها، ودَوِّروا الميمَ » [٢].

وقيل[٣]: لمّا أسقطوا الألف رَدُّوا طولَ الألفِ على الباء؛ ليكونَ دالاًّ على سقوط الألف، ألا ترى أنّها لمّا كُتبت الألف في﴿ اقۡرَأۡ بِاسۡمِ رَبِّكَ ﴾ العلق: ١، رُدَّت الباءُ إلى صيغتها.

ولا تُحذَفُ الألفُ إذا أُضيف الاسمُ إلى غير الله، ولا مع غير الباء.

واختُلف في الاسم: هل هو المُسمّى، أو غيرُه، أو لا هو ولا غيره[٤]:

---

(١) هو: عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم، أبو حفص الأموي القرشي، خليفة صالح وملك عادل، من خلفاء الدولة الأموية، وكان يقال له: خامس الخلفاء الراشدين، دامت خلافته سنتين ونصف ووُصف بالعدل وحسن السياسة، توفي سنة 101هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (5/ 114–148)، و البداية والنهاية ، تأليف: ابن كثير، تحقيق: د. عبدالله التركي. طبع دار هجر بالجيزة، ط 1 ، 1417هـ–1997م، (12/ 676–720).

(٢) لم أقف على تخريج الأثر، وقد نُسب إلى عمر بن عبدالعزيز في: الكشف والبيان (1/ 92).

(٣) نسب هذا القول الثعلبي في الكشف والبيان (1/ 92) إلى أبي الهيثم خالد بن يزيد الرازي.

(٤) انظر الأقوال في هذه المسألة في: التبيان في إعراب القرآن (1/ 1)، و الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، تأليف: أبو الطيّب الباقِلاّني، تحقيق: محمد زاهد الكوثري. طبع المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، ط 2 ، 1421هـ–2000م، (1/ 91–92)، والانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ، ليحيى العمراني، تحقيق: د. سعود الخلف، نشر مكتبة أضواء السلف بالرياض، (2/ 603–605)، و الفصل في الملل

فذهب بعضُ العلماء(١) إلى أنّ الاسمَ هو المُسمَّى وعينُه وذاتُه، واستدلَّ على ذلك: بقوله تعالى: ﴿إنا نبشرك بغلـم اسمه يحيى ﴾ مريم: ٧ ، أخبر أنّ اسمَه يحيى، ثم / نادى الاسمَ فقال: ﴿يـــيحيى﴾ مريم: ١٢. [3ب]

وبقوله تعالى ﴿ما تعبدون من دونه إلا أسماء سيتموها ﴾ يوسف: ٤٠ ، وأراد الأشخاصَ المعبودةَ؛ لأنّهم كانوا يعبدون المُسَمَّيات.

وقال: ﴿سبح اسم ربك﴾ الأعلى:١ ، و: ﴿تبرك اسم ربك﴾ الرحمن:٧٨.

وقال جماعةٌ من العلماء(٢): الاسمُ غيرُ المُسَمَّى.

قال الأصفهاني رحمه الله تعالى (٣): واختلافُ الناس في الاسم: هو المُسَمَّى أو غيرُه؟ لا حاصلَ له؛ فإنّه غيرُه على التحقيقِ عند المُحَصِّل (٤).

=

والأهواء والنحل، تأليف: ابن حزم، تحقيق: د. محمد إبراهيم نصر و د. عبدالرحمن عميرة. طبع دار الجيل ببيروت، (5/ 19 فما بعدها)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (6/ 185-213)، و بدائع الفوائد، تأليف: ابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: هشام عبدالعزيز عطا وآخرون. طبع مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة، ط 1 ، 1416هـ- 1996م، (1/ 29-39).

(١) انظر: معالم التنزيل (1/ 50). قال ابن كثير في تفسيره (1/ 191): وهو قول أبي عبيدة وسيبويه، واختاره الباقلاني وابن فورك. وفي مجموع الفتاوى (6/ 187-188) أنه قول كثير من المنتسبين إلى السنة.

(٢) وهو قول المعتزلة كما في تفسير ابن كثير.

(٣) لم أعرف من هو.

(٤) لعله: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، للفخر الرازي (ت 606هـ)، وقد راجعته فلم أجد النقل فيه.

وقال غيرُه: الأصحُّ أنّه المُسَمَّى.

وقال البَيْضاويُّ هنا[١]: الاسمُ إن أُريد به اللفظُ فغيرُ المُسَمَّى؛ لأنّه يتألَّف من أصواتٍ مُقَطَّعة غيرِ قارَّة، ويختلِفُ باختلاف الأمم والأعصار، ويتعدَّدُ تارةً، ويتَّحِدُ أخرى، والمُسَمَّى لا يكون كذلك؛ وإن أُريدَ ذاتُ الشيء فهو المُسَمَّى، لكنّه لم يشتهِرْ لهذا المعنى، بل اشتهارُه للتسمية أكثر من المُسَمَّى، وقولُه تعالى: ﴿تبرك اسم ربك ﴾ الرحمن: ٧٨ : المرادُ به اللفظُ؛ لأنّه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص، يجب تنزيهُ الألفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الأدب، وقيل: الاسمُ مُقْحَمٌ فيه، كما في قول الشاعر[٢]:

إلى الحَوْلِ ثم اسمُ السلامِ عليكما

وإن أُريد به الصفةُ – كما هو رأيُ الشيخ أبي الحسن الأَشْعَري[٣] – انقسمَ

---

(١) أنوار التنزيل (1/ 26).

(٢) صدر بيت من الطويل، وتتمته:

ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

وقائله: لبيد بن ربيعة، وهو في ديوانه، تحقيق: د. إحسان عباس. طبع الكويت 1962م، (ص 214).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تأليف: أبو الحسن الأشعري، طبع مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، ط2، 1389هـ، (1/ 252).

وأبو الحسن الأشعري هو: علي بن إسماعيل بن إسحاق، من كبار المتكلمين، إليه ينسبُ مذهبُ الأشاعرة، توفي ببغداد سنة 324هـ، له مؤلفات عديدة منها: مقالات الإسلاميين، والإبانة عن أصول الديانة. انظر في ترجمته: وفيات الأعيان (3/ 284-286)، وسير أعلام النبلاء (15/ 85-90).

انقسامَ الصفة عنده إلى ما هو نفسُ المُسَمَّى، وإلى ما هو غيرُه، وإلى ما ليس هو ولا غيرُه.

وإنّما قال:﴿بسم الله﴾ ، ولم يقلْ: بالله؛ لأنّ التبرُّكَ والاستعانةَ بذكر اسمه، أو للفرق بين اليمين والتيمُّن. هذا كلامُ البيضاوي.

وقيل(١): إنّ في الكلام حذفَ مضافٍ، تقديرُه: باسم مُسَمَّى الله.

ولفظُ الجلالة المُعَظَّمة – وهو: الله – اختُلِف فيه: هل هو عَلَمٌ، أو مُشتَقٌّ؟(٢)

فقال الخليلُ (٣) وجماعةٌ: هو اسمُ عَلَمٍ خاصٌّ لله تعالى لا اشتقاقَ له، كأسماء الأعلام(٤).

وهذا القولُ هو الصحيحُ وهو الحقُّ.

لأنّه يوصَفُ ولا يوصَفُ به.

ولأنّه لا بدّ له من اسمٍ تجري عليه صفاتُه، ولا يصلُح لما يُطلق عليه سواه.

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء (1/ 4).

(٢) انظر الخلاف في: الجامع لأحكام القرآن(1/ 157-159)، الدر المصون (1/ 23-27).

(٣) هو: أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي الأزدي، من كبار أئمة اللغة والأدب، وهو الذي وضع علم العروض، توفي سنة 170هـ، من أشهر مؤلفاته: العين، وله مؤلفات أخرى. انظر في ترجمته: وفيات الأعيان (2/ 244-248)، و إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف: القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ط 1 ، 1406هـ-1986م، (1/ 376-382).

(٤) انظر: بدائع الفوائد (1/ 39-40).

[4أ] ولأنّه لو كان وصفاً / لم يكن قولُه لا إله إلا الله توحيداً مثلَ لا إله إلا الرحمن.

ولأنّه لا يَمنعُ الشركةَ(١).

وقيل(٢): هو اسمُ الله الأعظم الذي يرجعُ إليه كلُّ اسمٍ، وحقيقتُه: المنفردُ في ذاته وصفاته وأفعاله عن نظيرٍ، ومن كان كذلك فهو الله تعالى.

وذهب جماعةٌ إلى أنّه مُشتقٌّ(٣)، ثم اختلفوا في اشتقاقه على أقوال:

أحدها(٤): أنّه مُشتقٌّ من قولهم: أَلَهَ - بفتح الهمزة واللام -، إِلاهَةً - بكسر الهمزة وفتح اللام -، كعَبَد يعبُدُ عبادةً، وقرأ ابنُ عبّاس: ويذرَك وإلاهتَك(٥)، أي عبادَتك، معناه أنّه المستحِقُّ للعبادة دون غيره.

القول الثاني(٦): أنّه مُشتقٌّ من إِلَه، قال الله: ﴿**وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق**﴾ المؤمنون: ٩١، أي: معبود.

---

(١) هذا الكلام منقول من أنوار التنزيل (1/ 26).

(٢) انظر: أحكام القرآن، تأليف: ابن العربي المالكي. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط1، 1408هـ-1988م، (2/ 343).

(٣) وهو مذهب كثير من أهل العلم، انظر: الجامع لأحكام القرآن (1/ 157).

(٤) انظر: تفسير الطبري (1/ 121)، ومعالم التنزيل (1/ 50).

(٥) أخرجه: ابن جرير (10/ 368) وابن أبي حاتم في تفسير القرآن الكريم، تحقيق: أسعد محمد الطيّب. طبع المكتبة العصرية بصيدا، (5/ 1538/ رقم: 8819)، وسعيد بن منصور في سننه، تحقيق: د. سعد الحميّد. طبع دار الصميعي بالرياض، ط، 1414هـ-1993م، (5/ 151/ رقم: 959)، من طرق عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٦) انظر: معالم التنزيل (1/ 50).

الثالث[١]: أنّه مُشتقٌّ من أَلِـهتُ إلى الشيء –بكسر اللام –، أي سكنتُ إليه، قال الشاعر[٢]:

أَلِـهْتُ إليها والحوادثُ جَمَّةٌ

كأنّ الخلقَ يسكنون إليه ويطمئنُّون بذكره.

الرابع[٣]: أنّه مُشتقٌّ من وِلاه – بكسر الواو –، فأُبدِلت الواوُ بالهمزة، مثل: وِشاح وإِشاح.

وقيل[٤]: من الوَلَه؛ لأنّ الخلق يألهون إليه، أي يفزعون إليه في الشدائد ويُلِحُّون إليه في الحوائج، كما يولَه كلُّ طفلٍ إلى أمّه.

وقيل[٥]: إنّه مُشتقٌّ من وَلِه – كعَلِه ودَلِه – في الوزن والمعنى والتصرُّف، وهي: التحيُّرُ والدهشُ، وذلك لنظرهم في عظمته وجلاله.

وقُرىء شاذًّا بإمالة الألف من اسم الله تعالى في موضع الخفض[٦].

واللامُ في اسم الله تعالى – على رأي من يقول باشتقاقه – ليست للتعريف تعالى

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) لم ينسبه الثعلبي وذكره ابن منظور ولم ينسبه ولفظه: (ألهت إلينا)، وذكر بيتا لفظه: (ألهتُ إليها والركائبُ وُقَّفٌ). انظر: لسان العرب المحيط، تأليف: ابن منظور، إعداد وتصنيف: يوسف خيّاط. طبع دار لسان العرب ببيروت، (أ ل هـ)، وتاج العروس (أ ل هـ) (36/ 324).

(٣) انظر: معالم التنزيل (1/ 50).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن (1/ 158).

(٦) انظر: الدر المصون (1/ 28).

الله وتعالى علاؤه وشأنُه، بل للمبالغة في المدح والتعظيم.

[4ب] ولا يجوز حذفُ الألف / من اسم الله تعالى من اللفظ؛ إلاّ على لُغَيَّةٍ (١) رديئةٍ مرغوبٍ عنها، وأنشدوا (٢):

أقبل سيلٌ جاء من أمر الله

قال البيضاوي (٣) – تبَعاً للزمخشري (٤) –: والحقُّ أنّه وصفٌ في أصله، لكنّه لما غلب عليه بحيث لا يُستَعمل في غيره وصار كالعَلَم مثل الثُّرَيّا والصعق، أُجريَ مجراه، في إجراءِ الأوصاف عليه، وامتناعِ الوصف به، وعدمِ تطرّق احتمال الشركة إليه.

قوله: ﴿الرحمن الرحيم﴾ :

هما مجروران على الصفة، والعاملُ في الصفة هو العاملُ في الموصوف، وقال الأخفش (٥): العاملُ فيهما معنوي، وهو كونُهما تبَعاً.

---

(١) تصغير لغة.

(٢) صدر بيت منسوب لحسّان بن ثابت، وتمامه:

يحرد حرد الجنة المُغِلَّه

انظر: زيادات ديوان حسان، تحقيق: د. وليد عرفات. طبع أمناء چب التذكارية، (ص 522).

(٣) انظر: أنوار التنزيل (1/ 26).

(٤) انظر: الكشاف عن حقائق التنزيل (1/ 107–108).

(٥) المراد به الأخفش الأصغر، وهو: أبو المحاسن علي بن سليمان بن الفضل، البغدادي، من أشهر النحويين في وقته، توفي سنة 315هـ، له مؤلّفات منها: شرح كتاب سيبويه. انظر: إنباه الرواه (2/ 276–278)، و بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،

قال أبو البقاء: ويجوز نصبُهما على إضمار أعني، ورفعُهما على تقدير هو[(١)]

قال ابنُ عبّاس: « هما اسمان رقيقان، أحدُهما أَرَقُّ من الآخر »[(٢)].

واختلفوا فيهما:

منهم من قال [(٣)]: هما بمعنًى واحد، مثل: نَدْمان ونَديم، ومعناهما: ذو الرحمة، ذُكر أحدُهما بعد الآخر تطميعاً لقلوب الراغبين، قال المُبَرَّد [(٤)]: هو إنعامٌ بعد إنعامٍ، وتفضُّلٌ بعد تفضُّل.

ومنهم من فرَّق بينهما فقال [(٥)]: للرحمن معنى العموم، وللرحيم معنى الخصوص، فالرحمنُ بمعنى الرازق في الدنيا، وهو على العموم لكافّة الخلق، والرحيمُ بمعنى العافي في الآخرة، والعفو في الآخرة للمؤمنين خاصّة على الخصوص.

=

تأليف: السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. نشر المكتبة العصرية بالقاهرة، (2/ 167-168).

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن (1/ 4).

(٢) أخرجه البيهقي في تحقيق: عبدالله الحاشدي. طبع مكتبة السوادي بجدة، ط 1 ، 1413هـ-1993م، (1/ 139)، وإسناده ضعيف لأنه من رواية محمد ابن مروان السدي الصغير عن أبي صالح محمد بن السائب الكلبي عن ابن عباس.

(٣) انظر: معالم التنزيل (1/ 51).

(٤) هو: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبدالأكبر، الأزدي، إمام العربية والأدب في بغداد في زمانه، توفي سنة 286هـ، من مصنفاته: الكامل في الأدب، إعراب القرآن، المقرَّب. انظر: وفيات الأعيان (4/ 313-323)، وبغية الوعاة (1/ 269-271).

(٥) انظر: معالم التنزيل (1/ 51).

ولذلك قيل في الدعاء: « **يا رحمنَ الدنيا ورحيمَ الآخرة** »[(١)].

فالرحمنُ: من تصلُ رحمتُه إلى الخلق على العموم.

والرحيمُ: من تصلُ رحمتُه إليهم على الخصوص.

ولذلك يُدعى غيرُ الله رحيماً، ولا يُدعى رحماناً[(٢)].

فالرحمنُ عامُّ المعنى خاصُّ اللفظ، والرحيمُ عامُّ اللفظ خاصُّ المعنى.

وأما قولُهم: رحمان اليمامة لِمُسَيْلِمَةَ[(٣)]، فمِن تعنُّتِهم في كفرهم، لا اعتدادَ به.

وكذلك قولُ شاعرهم[(٤)]:

وأنت غيث الورى لا زلت رحمانا[(٥)]

---

(١) أخرجه البزار في مسنده – كما في كشف الأستار عن زوائد البزار، تأليف: نور الدين الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، ط 1، 1399هـ-1979م، (4/ 51/ رقم: 3177) - والحاكم في المستدرك (1/ 515) والبيهقي في دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، تحقيق: د. عبدالمعطي قلعجي. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط 1، 1408هـ-1988م، (6/ 171-172). وإسناده ضعيف جدًّا لأن فيه الحكم بن عبدالله الأيلي وهو متروك متَّهَم كما قال الذهبي، انظر: ديوان الضعفاء، تأليف: الذهبي، تقديم: خليل الميس، طبع دار القلم ببيروت، ط1، 1408هـ/ 1988م، (رقم: 89).

(٢) في الأصل: رحمان، وهو خطأ في النحو.

(٣) هو: مسيلمة بن ثمامة بن كبير، أبو ثمامة الوائلي، من متنبِّئي العرب وأكذبهم، مات سنة 12هـ. انظر: البداية والنهاية (5/ 206-209)، والأعلام (7/ 226).

(٤) هو لرجل من بني حنيفة يمدح مسيلمة، انظر: الكشاف (1/ 9) والدر المصون (1/ 62).

(٥) هذا عجز البيت، وصدره: سموت بالمجد يا ابن الأكرمين أبا.

والرحمنُ والرحيمُ بناءُ مبالغةٍ من رَحِم، كغضبان من غَضِب والعليم من عَلِم.

والرحمنُ أبلغُ من الرحيم؛ لزيادة الأحرف.

وأصلُ الرحمة رِقَّةُ القلب في اللغة [(١)]، والله تعالى لا يوصَف بذلك، لكنْ أُطلِق على الله تعالى باعتبار الغايات [(٢)]، ومعناه: إرادةُ الله الخيرَ لأهله، وقيل: تَرْكُ عقوبةِ من يستحقُّها وإسداءُ / الخير إلى من لا يستحقُّه، فهي على الأول [5أ]
صفةُ الذات، وعلى الثاني صفةُ الفعل.

وإنّما قُدِّم الرحمنُ على الرحيم —والقياسُ يقتضي الترقِّي من الأدنى إلى الأعلى—؛ لتقدُّمِ رحمة الدنيا، ولأنّه صار كالعَلَم من حيث إنّه لا يوصفُ به غيرُه؛ لأنّ معناه: المُنعِمُ الحقيقي البالغُ في الرحمة غايتَها، وذلك لا يصدُقُ على غيره.

وتقدّمَ[(٣)] أنّ إطلاقَ رحمانَ اليمامة على مُسَيْلِمَة فمن تعنُّتهم في كفرهم، وأيضاً لم يُطلِقوا عليه الرحمن بالألف واللام، فالحاصل أنّ الرحمن مُختصٌّ بالله تعالى، سواءً كان بالألف واللام أم لم يكن.

هذا ما يتعلّق بألفاظ البسملة.

---

(١) انظر: لسان العرب (ر ح م).

(٢) هذا تأويلٌ لصفة الرحمة التي يتصف بها الله سبحانه وتعالى اتّصافاً يليق بجلاله وعظمته، ولا يعلم كُنهَ اتّصافه سبحانه وتعالى بها وكيفيته إلا هو سبحانه، فمنهج السلف في هذه الصفة وغيرها من الصفات: أن نثبتها لله تبارك وتعالى على سبيل الحقيقة، وندعُ كيفية اتّصافه تعالى بها إليه سبحانه، فهو أعلم بذاته وصفاته.

(٣) انظر الصفحة السابقة.

وأما ما يتعلّق بها من حيثُ الأحكامُ، ففيه مسألتان:

الأولى:

في كونها قرآناً في أوائل السور

فنذكرُ أوّلاً تفصيلَ مذهبنا، وهو مذهبُ الشافعي في ذلك، ثم نذكرُ مذاهبَ العلماء بأدلّتها، فنقول(١):

مذهبُنا أنّ ﴿بسم الله الرحـمن الرحيم﴾ آيةٌ كاملةٌ من أوّل الفاتحة بلا خلاف.

وليست في أوّل براءةَ بإجماع المسلمين(٢).

وأما باقي السور غيرِ الفاتحة وبراءة(٣) ففي البسملة في أوّل كلّ سورة منها ثلاثةُ أقوال(٤):

أصحُّها وأشهرُها – وهو الصواب -: أنّها آيةٌ كاملةٌ.

والثاني: أنّها بعضُ آيةٍ.

والثالث: أنّها ليست بقرآنٍ في أوائل السور غيرِ الفاتحة.

ثمّ: هل هي في الفاتحة وغيرها قرآنٌ على سبيل القطع كسائر القرآن، أم على سبيل الحكم لاختلاف العلماء فيها؟ فيه وجهان مشهوران لأصحابنا

---

(١) انظر: المجموع شرح المهذب (3/ 333)، والمؤلف هنا ينقل منه.

(٢) انظر: البسملة، تأليف: أبو شامة المقدسي، تحقيق: محمد زبير حافظ أبو الكلام، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، سنة 1421هـ، (ص 9).

(٣) يعني: سورة التوبة.

(٤) انظر: الوسيط في المذهب، تأليف: الغزالي، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم. طبع دار السلام بالقاهرة، ط1 ، 1417هـ-1997م، (2/ 730).

حكاهما المَحَامِلي[(١)] والبَنْدَنيجي[(٢)] والمَاوَرْدي[(٣)]:

أحدهما: على سبيل الحكم، بمعنى أنّه لا تصحُّ الصلاةُ إلاّ بقراءتها في أوّل الفاتحة، ولا يكون قارئاً لسورةٍ غيرِها بكمالها إلاّ إذا ابتدأها بالبسملة.

وهذا هو الصحيحُ في المذهب؛ إذْ لا خلافَ بين المسلمين أنّ نافيَها لا يكفرُ، ولو كانت قرآناً قطعاً لَكَفَر / كمن نفى غيرَها. [5ب]

فعلى هذا: يُقبلُ في إثباتها خبرُ الواحد، كسائر الأحكام.

وإذا قلنا: هي قرآنٌ على سبيل القطع، لم نَقبلْ في إثباتها خبرَ الواحد كسائر

---

(١) في المقنع، مخطوط بمكتبة أيا صوفيا بإستانبول برقم (1438)، (ق 13أ). والمحاملي هو: أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد، الضبّي البغدادي، شيخ الشافعية في عصره وأحد أعلامهم، توفي سنة 415هـ، من مؤلفاته: المقنع، واللباب. انظر: طبقات الشافعية الكبرى (4/ 48)، وسير أعلام النبلاء (17/ 403).

(٢) هو: أبو علي الحسن بن عبيدالله بن يحيى، أحد علماء الشافعية ومن أصحاب الوجوه منهم، توفي سنة 425هـ، من مؤلفاته: التعليقة، والذخيرة. انظر: طبقات الشافعية الكبرى (4/ 305)، و طبقات الشافعية، تأليف: الأسنوي، تحقيق: عبدالله الجبوري. طبع دار العلوم بالرياض، 1400هـ-1981م، (1/ 193).

(٣) هو: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، البصري، أحد كبار أئمة الشافعية وأصحاب الوجوه منهم، توفي سنة 450هـ، من مؤلفاته: الحاوي الكبير شرح مختصر المزني، والأحكام السلطانية. انظر: طبقات الشافعية الكبرى (5/ 267)، وسير أعلام النبلاء (18/ 64).

وانظر حكاية الوجهين في: الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، تأليف: الماوردي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط1، 1414هـ-1994م، (2/ 105).

القرآن، وإنّما تُثبَتُ بالنقل المتواتر عن الصحابة في إثباتها في المصحف، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

والوجه الثاني – وبه قال أبو عليّ ابنُ أبي هُرَيْرَة [(١)] -: هي آيةٌ من أوّل كلّ سورة غيرِ براءة قطعاً[(٢)].

ولا خلاف عندنا أنّه يجبُ قراءتُها في أوّل الفاتحة، ولا تصحُّ الصلاةُ إلاّ بها، كباقي آيات الفاتحة.

هذا مذهبُنا في البسملة أوّلَ الفاتحة وأوائلَ باقي السور غيرِ براءة.

وبهذا قال خلائقُ لا يُحْصَوْن من السلف.

قال الحافظُ أبو عمر بن عبدالبرّ [(٣)]: هذا قولُ ابنِ عبّاس [(٤)]، وابنِ

---

(١) هو: الحسن بن الحسين، أحد عظماء الشافعية وعلمائهم، توفي 345هـ. انظر: طبقات الشافعية الكبرى (3/ 256)، وسير أعلام النبلاء (15/ 430).

(٢) نقل النووي في المجموع (3/ 333) عن إمام الحرمين وغيره أنهم ضعّفوا هذا القول.

(٣) هو: يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبرّ، النمْري القرطبي، إمام حافظ مؤرّخ فقيه كبير، توفي سنة 463هـ، من مؤلفاته: التمهيد شرح الموطأ، والاستيعاب في أسماء الأصحاب. انظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تأليف: القاضي عياض، تحقيق: محمد تاويت الطنجي. طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط، ط 2، 1403هـ-1983م، (4/ 808)، وسير أعلام النبلاء (18/ 153).

وانظر كلام ابن عبدالبر في رسالته: الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم من اختلاف، تحقيق: د. عبداللطيف الجيلاني. طبع مكتبة أضواء السلف بالرياض، ط1، 1417هـ-1997م، (ص 247- فما بعدها).

(٤) انظر قوله في: المصنف تأليف: عبدالرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. طبع المكتب الإسلامي ببيروت، ط1390هـ، (2/ 90، 93)، ومصنف ابن أبي شيبة (1/ 41).

عمر [١]، وابنِ الزُّبَيْر [٢]، وطاووسَ [٣]، وعطاءٍ [٤]، ومَكْحول [٥]، وابنِ المبارك [٦]، وطائفةٍ.

---

(١) هو: أبو عبدالرحمن عبدالله بن عمر بن الخطاب، العدوي، صحابي جليل، من المكثرين من الرواية، عُرف بشدّة اتّباعه للنبي ﷺ، توفي سنة 73هـ. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (2/ 347)، وسير أعلام النبلاء (3/ 203).

وانظر قول ابن عمر في: مصنف عبدالرزاق (2/ 90، 92، 93)، ومصنف ابن أبي شيبة (1/ 411)، والسنن الكبرى، تأليف: البيهقي، طبع دار الفكر، (2/ 43، 49).

(٢) هو: أبو بكر وأبو خبيب عبدالله بن الزبير بن العوّام، القرشي الأسَدي، صحابي جليل، أول مولود في الإسلام بالمدينة من المهاجرين، ولي الخلافة في آخر حياته، إلى أن توفي مقتولاً سنة 73هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (3/ 363)، والإصابة (2/ 309).

وانظر قول ابن الزبير في: معرفة السنن والآثار، تأليف: البيهقي، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي. نش جامعة الدراسات الإسلامية بكراتشي وجهات أخرى، طبع القاهرة، ط 1، 1412هـ-1991م، (1/ 520)، و الاستذكار، تأليف: ابن عبدالبر، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، طبع دار قتيبة بالقاهرة ودار الوعي ببيروت، ط 1، 1414هـ-1994م، (4/ 207).

(٣) هو: أبو عبدالرحمن طاووس بن كيسان، اليماني الجندي، الحميري مولاهم، ثقة فقيه فاضل من علماء اليمن، توفي سنة 106هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (5/ 38)، و طبقات الفقهاء، تأليف: الشيرازي، تحقيق: د. إحسان عباس. نشر دار الرائد العربي ببيروت، (ص 73).

(٤) هو: أبو محمد عطاء بن أبي رباح أسلمَ، القرشي، من كبار التابعين، مفتي أهل مكة ومحدِّثهم، توفي سنة114هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (5/ 78)، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص 69).

(٥) هو: أبو عبدالله مكحول بن أبي مسلم، الهذلي الشامي، فقيه حافظ من التابعين، توفي بعد سنة 110هـ. انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص 75)، وسير أعلام النبلاء (5/ 155).

(٦) هو: أبو عبدالرحمن عبدالله بن المبارك بن واضح، الحنظلي مولاهم المروزي، ثقة فقيه

ونقله البَغَوِيُّ[١] عن سفيان الثَّوْري[٢].

قال أبو عمر: ووافق الشافعيَّ في كونها من الفاتحة: أحمدُ[٣]، وإسحاقُ[٤]، وأبو عُبَيْد[٥]، وجماعةُ أهل الكوفة ومكّة، وأكثرُ أهل العراق.

=

حافظ، عرف بالزهد والورع، توفي سنة 181هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (8/ 378)، و تاريخ بغداد ، تأليف: الخطيب البغدادي. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، (10/ 152).

وانظر قول ابن المبارك في: شرح السنة ، تأليف: البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش. طبع المكتب الإسلامي ببيروت، ط 2 ، 1403هـ–1983م، (3/ 49 ، 51).

(١) هو: محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفرّاء، البغوي، حافظ مفسّر فقيه من كبار فقهاء الشافعية، توفي سنة 516هـ، من مؤلفاته: شرح السنة، والتهذيب في الفقه، ومعالم التنزيل. انظر: سير أعلام النبلاء (19/ 439)، وطبقات الأسنوي (1/ 205).

(٢) هو: أبو عبدالله سفيان بن سعيد بن مسروق، الثَّوْري الكوفي، ثقة حافظ عابد إمام حجّة، توفي سنة 161هـ. انظر: تاريخ بغداد (9/ 151)، وسير أعلام النبلاء (7/ 229).

وانظر قول سفيان في: السنن الكبرى للبيهقي (2/ 52).

(٣) هو: أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل، الشيباني، إمام حافظ فقيه، أحد الأئمة الأربعة المتَّبَعين، توفي سنة 241هـ. انظر: تاريخ بغداد (4/ 412)، وسير أعلام النبلاء (11/ 177).

وانظر قول الإمام أحمد في: مسائله برواية ابنه عبدالله (ص 72)، والمغني لابن قدامة (2/ 152).

(٤) أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد ابن راهويه، الحنظلي المروزي، إمام حافظ ثقة فقيه، توفي سنة 238هـ. انظر: تاريخ بغداد (6/ 345)، وسير أعلام النبلاء (11/ 358).

وانظر قول إسحاق في: شرح السنة (3/ 51).

(٥) هو: القاسم بن سلام بن عبدالله، البغدادي، إمام لغوي فقيه كبير، توفي سنة 224هـ. انظر: تاريخ بغداد (12/ 403)، وسير أعلام النبلاء (10/ 490).

ونقله البَغَوِيُّ[1] عن أكثرِ فقهاء الحجاز.

وبه قال: أبو هُرَيْرَة [2]، وسعيدُ بنُ جُبَيْر [3]، وعليُّ بنُ أبي طالب [4]، والزُّهْرِيُّ[5]، ومحمدُ بنُ كَعْب[6].

=

وانظر قول أبي عبيد في: المغني، تأليف: ابن قدامة، تحقيق: د. عبدالله التركي و د. عبدالفتاح الحلو. طبع دار عالم الكتب بالرياض، ط3، 1417هـ-1997م، (1/ 522).

(١) في شرح السنة (3/ 49).

(٢) صحابي جليل، دوسي، اختلف في اسمه واسم أبيه على أقوال أرجحها: عبدالرحمن بن صخر، كان من أكثر الصحابة روايةً عن النبي ﷺ، قيل: توفي سنة 57هـ، وقيل: 59هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (2/ 578)، والإصابة (7/ 199).

وانظر الرواية عن أبي هريرة في: مصنف عبدالرزاق (2/ 90) ومصنف ابن أبي شيبة (1/ 412).

(٣) هو: سعيد بن جبير بن هشام، الوالبي مولاهم الكوفي الأسدي، حافظ ثقة فقيه مفسّر، قتل بين يدي الحجاج سنة 95هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (4/ 321).

وانظر قول سعيد في: مصنف عبدالرزاق (2/ 91)، ومعرفة السنن والآثار (1/ 510).

(٤) انظر قول علي في: سنن الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، طبع مؤسسة الرسالة، ط1، 1424هـ/ 2004م، (2/ 87/ رقم: 1194) والسنن الكبرى للبيهقي (2/ 54).

(٥) هو: أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب، القرشي الزهري المدني، الإمام العلَم حافظ زمانه، توفي سنة 124هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (5/ 326)، وطبقات الشيرازي (ص 63).

وانظر قول الزهري في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، تأليف: ابن المنذر، تحقيق: د. صغير أحمد محمد حنيف. طبع دار طيبة بالرياض، ط1، 1405هـ-1985م، (3/ 125).

(٦) هو: أبو حمزة محمد بن كعب بن سليم، القرظي المدني، ثقة فقيه من كبار التابعين، توفي سنة 120هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (5/ 65)، و تهذيب الكمال في أسماء الرجال ،

ورُوِي عن ابن عبّاس أيضاً.

وقال مالكٌ [١] والأَوْزاعِيُّ [٢] وأبو حنيفة [٣] وداود [٤]: ليست

=

تأليف: المزِّي، تحقيق: د. بشار عواد معروف. طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، ط 1، 1403هـ-1983م، (26/ 340).

(١) هو: أبو عبدالله مالك بن أنس بن مالك، الأصبحي الحميري المدني، إمام دار الهجرة، من الأئمة الأربعة المتَّبَعين، توفي سنة 179 هـ. انظر: ترتيب المدارك (1/ 102)، وسير أعلام النبلاء (8/ 48).

وانظر قول الإمام مالك في: المدونة الكبرى، للإمام مالك. طبع مطبعة السعادة بمصر، (1/ 64)، و الكافي في فقه أهل المدينة، تأليف: ابن عبدالبرّ. طبع دار العلمية ببيروت، ط 2، 1413هـ-1992م، (1/ 170).

(٢) هو: أبو عمرو عبدالرحمن بن عمرو بن محمد، الأوزاعي الدمشقي، ثقة فقيه من أتباع التابعين وكبرائهم، توفي سنة 157 هـ. انظر: تهذيب الكمال (1/ 307)، وسير أعلام النبلاء (7/ 107).

وانظر قول الأوزاعي في: الاستذكار، لابن عبدالبر (4/ 208)، والمغني، لابن قدامة (1/ 521).

(٣) هو: النعمان بن ثابت بن زوطَى، التيمي الكوفي، أحد كبار الأئمة الأربعة المتَّبَعين، توفي سنة 150 هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (6/ 390)، و الجواهر المضية في طبقات الحنفية، تأليف: عبدالقادر القرشي، تحقيق: د. عبدالفتاح محمد الحلو. طبع دار هجر بالجيزة، ط 2، 1413هـ-1993م، (1/ 26).

وانظر قول الإمام أبي حنيفة في: شرح معاني الآثار، تأليف: الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط 1، 1399هـ-1979م، (1/ 205).

(٤) هو: أبو سليمان داود بن علي بن خلف، البغدادي، رئيس أهل الظاهر، توفي سنة 270هـ. انظر: تاريخ بغداد (8/ 369)، وسير أعلام النبلاء (13/ 97).

وانظر قول داود الظاهري في: الإنصاف، لابن عبدالبر (ص 157-158)، والاستذكار (4/ 207).

البسملةُ في أوائلِ السور كلِّها قرآناً، لا في الفاتحة، ولا في غيرها.

وقال أحمد [(١)]: هي آيةٌ في أوّل الفاتحة، وليست بقرآنٍ في أوائل باقي السور.

وعنه روايةٌ: أنّها ليست من الفاتحة أيضاً[(٢)].

وقال أبو بكر الرازي [(٣)] من الحنفيّة وغيرُه منهم: هي آيةٌ بين كلِّ سورتين، غير الأنفال وبراءة، وليست من السور، بل هي قرآنٌ مستقلٌّ كسورةٍ قصيرة [(٤)].

وحُكِيَ هذا عن داود وأصحابه أيضاً[(٥)].

---

(١) سبق توثيق قوله.

(٢) انظر: مسائل الإمام أحمد، برواية أبي داود السجستاني، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد. طبع مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، ط 1، 1999هـ- 1419م، (ص 30)، والمغني (1/ 522).

(٣) هو: أحمد بن علي، الرازي الحنفي، عُرف بالجصّاص، من مجتهدي الحنفية ومفتيهم، توفي سنة 370هـ، من مؤلفاته: أحكام القرآن. انظر: سير أعلام النبلاء (16/ 340)، والجواهر المضية (1/ 220).

وانظر قول الجصّاص في: أحكام القرآن ، تأليف: الجصاص، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي. طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت، 1405هـ، (1/ 13).

(٤) وهذا القول هو الراجح عندي، وإليه تطمئن النفس وبه ينشرح الصدر. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (13/ 399): « وهذا أعدل الأقوال الثلاثة في المسألة ».

(٥) انظر: الإنصاف، لابن عبدالبر (ص 157-158)، والاستذكار (4/ 207).

وهو روايةٌ عن أحمد[١].

وقال محمد بن الحسن[٢]: ما بين دُفَّتي المصحف قرآنٌ.

وأجمعت الأمّةُ على أنّه لا يكفرُ من أثبتها، ولا من نفاها؛ لاختلاف العلماء فيها، بخلاف ما لو نفى حرفاً مُجمَعاً عليه، أو أثبتَ ما لم يقل به أحدٌ، فإنّه يكفرُ بالإجماع[٣].

وهذا في البسملةِ في أوائل السور غيرِ براءة.

وأما البسملةُ في أثناء سورة النمل: ﴿**إنه من سليمـن وإنه بسم الله الرحمـن الرحيم**﴾ النمل: ٣٠، فقرآنٌ بالإجماع، فمن جحدَ منها حرفاً / كفر بالإجماع. [6أ]

واحتجَّ من نفاها في أول الفاتحة وغيرِها من السور:

بأنّ القرآنَ لا يُثبَتُ بالظنّ[٤]، ولا يُثبَتُ إلاّ بالتواتر.

وبحديث أبي هريرة ﷺ عن النبيّ ﷺ قال: « **قال الله تعالى: قسمتُ الصلاةَ بيني وبين عبدي نصفين، فإذا قال العبدُ الحمد لله رب العالمين** »، إلى آخر الحديث[٥]، ولم يذكر البسملة.

---

(١) انظر: المغني (1/ 522).

(٢) هو: أبو عبدالله محمد بن الحسن بن فرقد، الشيباني الكوفي، فقيه أهل العراق وصاحب أبي حنيفة، توفي سنة 189هـ، له مؤلفات منها: الآثار، والجامع الصغير، والجامع الكبير. انظر: سير أعلام النبلاء (9/ 134)، وطبقات الشيرازي (ص 135).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (13/ 399)، وأحكام القرآن، لابن العربي (1/ 2).

(٤) الظنّ: هو الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض. انظر: التعريفات (ص219).

(٥) تتمة الحديث: « **فإذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدي، وإذا قال الرحمن الرحيم قال أثنى عليَّ عبدي، وإذا قال مالك يوم الدين قال مجّدني عبدي، وإذا**

رواه مسلم[١].

وبحديث أبي هريرةﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال: « **من القرآن سورةٌ ثلاثون آيةً، شفعت لرجلٍ حتى غُفِر له:﴿تبـرك الذى بيده الملك﴾ الملك:١** ».

رواه أبو داود [٢]، والترمذي [٣] وقال: « حديث حسن »، وفي رواية أبي داود: « **تشفعُ** ».

قالوا: وقد أجمع القرّاءُ على أنّها ثلاثون آيةً سوى البسملة.

وبحديث عائشة [٤] في مبدأ الوحي: أنّ جبريل أتى النبيَّ ﷺ فقال:﴿اقرأ باسم ربك الذى خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم﴾العلق: ١ - ٣ ، ولم يذكر البسملة في أولها.

رواه البخاري ومسلم[٥].

=

قال إياك نعبد وإياك نستعين قال هذه بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل، وإذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال هذه لعبدي ولعبدي ما سأل ».

(١) في صحيحه (كتاب الصلاة/ باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة) (رقم: 395).

(٢) في سننه (كتاب الصلاة/ باب في عدد الآي) (رقم: 1400).

(٣) في جامعه، طبع دار السلام بالرياض، ط 2 ، 1421هـ-2000م، كتاب فضائل القرآن/ باب ما جاء في فضل سورة الملك، رقم: 2891.

(٤) هي: عائشة بنت أبي بكر الصديق، زوجة النبي ﷺ وأحب نسائه إليه رضي الله عنها وعن أبيها، كانت مكثرة من الرواية عن النبي ﷺ ، واتّصفت بالعلم والفقه، توفيت سنة 57هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (2/ 135)، والإصابة (4/ 359).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب بدء الوحي/ باب كيف بدأ الوحي إلى رسول الله

وبحديث أنسٍ ﷺ [(١)] قال: « صلّيتُ مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فلم أسمعْ أحداً منهم يقرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ».

رواه مسلم [(٢)].

وفي رواية له: « كانوا يستفتحون بـ ﴿الحمد لله رب العلمين﴾، لا يذكرون ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ في أول قراءة ولا في آخرها ».

قالوا: ولأنّها لو كانت قرآناً لكفر جاحدُها، وأجمعْنا أنّه لا يكفر.

واحتجَّ أصحابُنا:

بأنّ الصحابة رضوانُ الله عليهم أجمعوا على إثباتها في المصحف في أوائل السور سوى براءة، بخطّ المصحف، بخلاف تراجم السور [(٣)] فإنّ العادةَ كتابتُها بحُمْرةٍ ونحوها، فلو لم تكن قرآناً لما استجازوا إثباتَها بخطّ المصحف من غير تمييز؛ لأنّ ذلك يحمِلُ على اعتقادها، فيكونون مُغَرِّرين بالمسلمين، حاملين لهم على اعتقادِ ما ليس بقرآن قرآناً، وهذا مما لا يجوز اعتقادُه في الصحابة، قال أصحابنا: هذا أقوى أدلَّتِنا في إثباتها.

=

ﷺ وقول الله جل ذكره إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى النبيين من بعدك) (رقم: 1)، ومسلم في صحيحه (كتاب الإيمان/ باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ) (رقم: 160).

(١) هو: أنس بن مالك بن النضْر، الأنصاري الخزرجي، صحابي جليل، كان خادم النبي ﷺ ومكثراً من الرواية عنه، توفي سنة 93هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (3/ 395)، والإصابة (1/ 71).

(٢) في صحيحه (كتاب الصلاة/ باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة) (رقم: 399).

(٣) أي: أسماء السور.

[6ب] قال الحافظُ أبو بكر / البَيْهَقي [1]: أحسنُ ما يحتجُّ به أصحابُنا: كتابتُها في المصاحف التي قصدوا بكتابتها نفيَ الخلاف عن القرآن، فكيف يُتَوَهَّمُ عليهم أنّهم أثبتوا مائةً وثلاثَ عشرةَ آيةً ليست من القرآن.

فإن قيل: لعلّها أُثبِتَتْ للفصل بين السور.

فجوابُه من أوجه:

أحدُها: أنّ هذا فيه تغريرٌ لا يجوز ارتكابُه بمجرّد الفصل.

والثاني: أنّها لو كانت للفصل لكُتبتْ بين براءة والأنفال، ولمَا كُتبتْ أوّلَ الفاتحة.

والثالثُ: أنّ الفصلَ كان ممكناً بتراجم السور كما حصل بين براءة والأنفال.

فإن قيل: لعلّها كُتبتْ للتبرُّك بذكر الله.

فجوابُه:

من هذه الأوجه الثلاثة.

ومن وجه رابع: وهو: أنّه لو كانت للتبرُّك لاكْتُفيَ بها في أوّل المصحف، أو لَكُتبتْ في أوّل براءة، ولمَا كُتبتْ في أوائل السور التي فيها ذكرُ الله تعالى، كالفاتحة والأنعام وسبحان والكهف والفرقان والحديد ونحوها، فلم تكنْ حاجةٌ إلى البسملة.

---

(١) هو: أحمد بن الحسين بن علي، البيهقي الخراساني، من كبار الحفاظ الفقهاء المصنفين، توفي سنة 458هـ، من مؤلفاته: السنن الكبرى، ودلائل النبوة، والخلافيات. انظر: سير أعلام النبلاء (18/ 163)، طبقات السبكي (4/ 8).

ولم أعثر على قول البيهقي في كتبه المطبوعة، فلعلّه في كتابه الخلافيات، ولم يُطبع منه غير الطهارة.

ولأنّهم قصدوا تجريدَ المصحف ممّا ليس بقرآن، ولهذا لم يكتبوا التعوُّذَ والتأمينَ، مع أنّه صحَّ الأمرُ بهما.

وعن أمِّ سَلَمَة رضي الله عنها [(١)] أنّ النبيّ ﷺ : قرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ في أوّلِ الفاتحة في الصلاة، وعَدَّها آيةً.

وعن ابن عبّاس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿ولقك ءاتينـك سبعا من المثانى﴾ الحجر: ٨٧ ، قال: « فاتحة الكتاب »، قيل: فأين السابعة؟ قال: « ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ».

رواهما ابنُ خُزَيْمَة[(٢)] في صحيحه[(٣)].

ورواهما البَيْهَقيُّ[(٤)] وغيرُه[(٥)].

---

(١) هي: هند بنت أبي أمية بن عتبة، المخزومية، زوجة النبي ﷺ ، كانت ممن أسلم قديماً هي وزوجها، توفيت سنة 62هـ مع اختلاف في تحديد ذلك. انظر: سير أعلام النبلاء (2/ 201)، والإصابة (4/ 458).

(٢) هو: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، السلمي النيسابوري، من كبار الحفاظ، ألف الصحيح والقدر وغيرهما، توفي سنة 311هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (14/ 365).

(٣) حديث أم سلمة في تحقيق: د.محمد مصطفى الأعظمي. طبع المكتب الإسلامي ببيروت، ط1، 1395هـ-1975م، (1/ 248-249/ رقم: 493). ولم أعثر فيه على أثر ابن عباس.

(٤) انظر: سنن البيهقي الكبرى (2/ 44).

(٥) حديث أم سلمة أخرجه أيضا: الدارقطني في سننه (2/ 76/ رقم: 1175) والطبراني في المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي. طبع مكتبة العلوم والحكم بالمدينة، ط2 ، 1404هـ-1983م، (23/ 392) (رقم: 937).

وعن أنسٍ ﷺ قال: بينا رسولُ الله ﷺ ذات يومٍ بين أظهُرنا إذْ أغفى إغْفاءةً، ثم رفع رأسَه مبتسماً، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟! قال: « **نزلت عليَّ آنفاً سورةٌ** »، فقرأ: ﴿**بسم الله الرحمن الرحيم**﴾ إنا أعطينـــك الكوثر﴾ فصل لربك وانحر﴾ إن شانئك هو الأبتر ﴾ الكوثر: ١ – ٣.

رواه مسلم[١].

وعن أنسٍ ﷺ أنّه سُئل عن قراءة النبيّ ﷺ فقال: « كانت مدًّا، ثم قرأ ﴿**بسم الله الرحمن الرحيم** ﴾ / يمدُّ ﴿**بسم الله**﴾ ، و يمدُّ ﴿**الرحمن**﴾ ، ويمدُّ ﴿**الرحيم**﴾ ». [7أ]

رواه البخاري[٢].

وعن ابن عبّاس ﷺ قال: « كان النبيّ ﷺ لا يعرفُ فصلَ السورة حتى تنزل عليه ﴿**بسم الله الرحمن الرحيم**﴾ ».

رواه الحاكمُ [٣] في "المستدرك" وقال: « حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم »[٤].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الصلاة/ باب حجة من قال البسملة آية من أول كل سورة سوى براءة) (رقم: 400).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب فضائل القرآن/ باب مد القراءة) (رقم: 5046).

(٣) هو: أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه، النيسابوري، من كبار أئمة الحديث، ألف المستدرك على الصحيحين في الأحاديث التي على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاها، توفي سنة 405هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (17/ 162).

(٤) مستدرك الحاكم (1/ 231)، ولفظه فيه: كان النبي ﷺ لا يعلم ختم السورة حتى تنزل

ورواه أبو داود[١]، وغيرُه[٢].

وأخرج الحاكمُ في "المستدرك" أيضاً ثلاثةَ أحاديث كلّها عن عمرو بن دينار[٣] عن سعيد بن جُبَيْر[٤] عن ابن عبّاس:

الأول: أنّ النبيّ ﷺ كان إذا جاءه جبريلُ ﷺ فقرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾، علمَ أنّها سورة[٥].

الثاني: كان النبيّ ﷺ لا يعلمُ ختمَ السورة حتى تنزل ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾[٦].

=
﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾.

(١) سنن أبي داود (كتاب الصلاة/ باب من جهر بها) (رقم: 788)، واللفظ الذي ساقه المصنف هو لفظ أبي داود.

(٢) أخرجه كذلك: الطحاوي في تحقيق: شعيب الأرناؤوط، طبع مؤسسة الرسالة، ط 1، 1415هـ-1994م، (3/ 407/ رقم: 1376)، والحميدي في مسنده، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. طبع دار الكتب العلمية ببيروت ومكتبة المتنبي بالقاهرة، (1/ 539).

(٣) هو: أبو محمد عمرو بن دينار، المكي الأثرم الجمحي مولاهم، من رواة الحديث من التابعين، ثقة ثبت، توفي سنة 126هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (5/ 307)، وتقريب التهذيب (رقم: 5059).

(٤) هو: سعيد بن جبير بن هشام، الوالبي مولاهم الكوفي الأسدي، من علماء التابعين ومفسّريهم، روى كثيرا عن ابن عباس، ثقة ثبت في الحديث، توفي سنة 95هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (4/ 321)، وتهذيب الكمال (10/ 358).

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرك (231)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٦) سبق تخريجه قريباً.

الثالث: كان المسلمون لا يعلمون انقضاءَ السورة حتى تنزل ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ [(١)].

وفي سنن الدارقطني [(٢)] عن أبي هريرة: قال رسول الله ﷺ: « **إذا قرأتُم الحمدَ فاقرؤوا: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾، إنّها أمُّ القرآن وأمُّ الكتاب والسبعُ المثاني، و ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ إحدى آياتها** ».

قال الدارقطني: رجالُ إسناده كلُّهم ثقات، ورُوِيَ موقوفاً [(٣)].

فهذه الأحاديثُ مُتعاضدةٌ، يحصلُ الظنُّ القويُّ بكونها قرآناً حيثُ كُتبت.

والمطلوبُ هنا هو الظنُّ لا القطعُ، خلافَ ما ظنَّه القاضي أبو بكر ابن الباقِلاَّني [(٤)]، حيث شنَّع على مذهبنا وقال: لا يثبتُ القرآنُ بالظنّ [(٥)].

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (1/ 232)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(٢) سنن الدارقطني (2/ 86/ رقم: 1190). والدارقطني هو: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد، البغدادي الدارقطني، من كبار أئمة الحديث ونقاده، اشتهر بعلم العلل وألف فيه وفي الحديث، توفي سنة 385هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (16/ 449).

(٣) لم أجد كلام الدارقطني هذا في المطبوع، لكنه عطف على الحديث السابق الروايةَ الموقوفةَ على أبي هريرة ﷺ.

(٤) هو: أبو بكر محمد بن الطيّب بن محمد ابن الباقلاني، البصري ثم البغدادي، أوحد المتكلّمين ومقدَّمُ الأصوليين، توفي سنة 403هـ، له مؤلفات منها: إعجاز القرآن، والتمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والخوارج والمعتزلة. انظر: تاريخ بغداد (5/ 379)، وسير أعلام النبلاء (17/ 190).

(٥) انظر: الانتصار للقرآن، تأليف: أبو الطيّب الباقِلاّني، تحقيق: د. محمد عصام القضاة.

وأنكر عليه الغزّاليُّ [١]، وأقام الدليلَ على أنّ الظنَّ يكفي فيما نحن فيه، ممّا ذكره حديث: كان النبيّ ﷺ لا يعرفُ ختمَ السورة حتى تنزل ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾.

قال: والقاضي مُعتَرفٌ بهذا، ولكنّه تأوَّلَه على أنّها كانت تنزلُ ولم تكنْ قرآناً، وهذا التأويل بعيد، فكيف والنبي ﷺ أمر بكتابتها في أوائل السور، مع إخباره ﷺ أنها منزّلة، وهذا يوهم كلّ أحد أنها قرآن، فترك بيان أنها ليست بقرآن دليل قاطع أو كالقاطع أنها قرآن، فلا وجه لترك بيانها لو لم تكن قرآنا.

قال الغزّاليُّ في آخر كلامه: الغرَضُ هنا أنّ المسألة ليست قطعيَّةً؛ بل ظنِّيَّةٌ، وأنّ الأدلّة وإن كانت مُتعارضَةً فجانبُ الشافعيِّ فيها أَرْجَحُ وأَغْلَبُ [٢].

وأما الجوابُ عن أدلّتهم:

[7ب] فالجوابُ عن قولهم: لا يَثبُتُ / القرآنُ إلاّ بالتواتر [٣]، من وجهين:

=

طبع دار الفتح بعمّان ودار ابن حزم ببيروت، ط 1 ، 1422هـ-2001م، (1/ 204 فما بعدها).

(١) هو: زين الدين أبو حامد محمد بن محمد بن محمد، الطوسي الغزّالي الشافعي، كان يلقّب حجّة الإسلام، وكان عالماً فقيهاً متكلّماً أعجوبة زمانه، توفي سنة 505هـ، من مؤلفاته الكثيرة: إحياء علوم الدين، والوسيط في الفقه. انظر: سير أعلام النبلاء (19/ 322)، وطبقات السبكي (4/ 182).

(٢) كلام الغزالي هنا في الرد على الباقلاني أورده في رسالته: نصرة القولين ومسألة البسملة، انظر: كتاب البسملة، لأبي شامة (ص 216).

(٣) التواتر هو: رواية جماعة تُحيلُ العادةُ توافقَهم على الكذب عن مثلهم، وأن يكون مستند انتهائهم الحس، ويصحب خبرَهم إفادةُ العلم لصاحبه. انظر: نزهة النظر شرح نخبة

أحدهما: أنّ إثباتَها في المصحف في معنى التواتر.

والثاني: أنّ التواترَ إنّما يُشتَرَطُ فيما يُثبَتُ قرآناً على سبيل القطع، فأمّا ما يُثبَتُ قرآناً على سبيل الحكم فيكفي فيه الظنُّ كما سبق بيانُه، والبسملةُ قرآنٌ على سبيل الحكم على الصحيحِ وقولِ جمهور أصحابنا كما سبق.

وأمّا الجوابُ عن حديث « **قَسَمتُ الصلاةَ بيني وبين عبدي** »، فمن أوجه ذكرها أصحابُنا:

أحدها: أنّ البسملة إنّما لم تُذكرْ؛ لاندراجها في معنى الاثنين بعدها.

والثاني: أن يقال: معناه: فإذا انتهى في قراءته إلى ﴿الحمد لله رب العـــلمين﴾ ، وحينئذٍ تكون البسملةُ داخلةً.

الثالث: أن يُقال: المقسومُ ما يختصُّ بالفاتحة من الآيات الكاملة، واحْتَرَزْنا بالكاملة عن قول الله تعالى: ﴿وقيل الحمد لله رب العـــلمين ﴾ الزمر: ٧٥ ، وعن قوله تعالى: ﴿وسلام على المرسلين☐ والحمد لله رب العـــلمين ﴾ الصافات: ١٨١ - ١٨٢ ، وأما البسملة فغيرُ مختَصَّة.

الرابع: لعلّه قاله قبل نزول البسملة؛ فإنّ النبيّ ﷺ كان تنزلُ عليه الآيةُ

=

الفكر، لابن حجر العسقلاني، مع النكت بقلم: علي حسن عبدالحميد. طبع دار ابن الجوزي بالدمام، ط1 ، 1413هـ-1992م، (ص 56).

فيقول: « **ضعوها في سورة كذا** »(١).

الخامس: أنّه جاء ذكرُ البسملة في رواية الدارَقُطْني والبَيْهَقي (٢)، قال فيها: « **فإذا قال عبدي: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾، يقولُ الله تعالى: ذكرني عبدي** »، ولكنَّ إسنادَه ضعيفٌ(٣).

فإن قيل: قد أجمعتْ الأمّةُ على أنّ الفاتحة سبعُ آيات، واختُلِف في السابعة: فمن جعل البسملة آيةً قال: السابعةُ ﴿**صرٰط الذين أنعمت عليهم**﴾ إلى آخر

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (1/ 459-460/ رقم: 399)، وأبو داود في سننه (كتاب الصلاة/ باب من جهر بها) (رقم: 486 ، 487)، والترمذي في جامعه (كتاب تفسير القرآن/ باب ومن سورة التوبة) (رقم: 3086)، والبزار في مسنده، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله. طبع مؤسسة علوم القرآن ببيروت ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة، ط1 ، 1409هـ-1988م، (2/ 8/ رقم: 344)، والنسائي في السنن الكبرى، تحقيق: عبدالغفار البنداري وسيد كسروي، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط 1 ، 1411هـ/ 1991م، (5/ 10/ رقم: 8007)، وابن حبان في صحيحه، الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان ، تأليف: ابن بلبان. طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، ط 1 ، 1412هـ-1991م، (1/ 230-231/ رقم: 43)، والحاكم في المستدرك (2/ 221)، من حديث عثمان بن عفان ﷺ . والحديث ضعيف الإسناد، وقد تكلّم على إسناده الشيخان أحمد شاكر في حاشية المسند والألباني في ضعيف سنن أبي داود، طبع مكتبة المعارف بالرياض، 1417هـ/ 1997م، (1/ 306).

(٢) سنن الدارقطني (2/ 84-85/ رقم:1189)، والسنن الكبرى للبيهقي (2/ 39-40).

(٣) علّته أن في إسناده عبدالله بن زياد بن سمعان، وهو متروك الحديث عند المحدثين، واتّهمه بعضهم بالكذب. انظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي. طبع دار المعرفة ببيروت، (2/ 423/ رقم: 4324).

السورة، ومن نفاها قال: ﴿صرٰط الذين أنعمت عليهم ﴾ سادسةٌ، و ﴿غير المغضوب﴾ إلى آخرها هي السابعةُ.

قالوا: ويترجَّحُ هذا؛ لأنّ به تحصلُ حقيقةُ التنصيف، فتكون لله تعالى ثلاثُ آياتٍ ونصف، وللعبد مثلُها، ومَوْضعُ التنصيف: ﴿إيـك نعبد وإيـك نستعين﴾ ، فلو عُدَّت البسملةُ آيةً ولن تُعَدَّ ﴿غير المغضوب عليهم﴾: / صار [8أ] لله تعالى أربع آيات ونصف، وللعبد آيتان ونصف، وهذا خلافُ تصريح الحديث بالتنصيف.

فالجوابُ من وجوه:

أحدها: منعُ إرادةِ حقيقةِ التنصيف؛ بل هو من باب قول الشاعر [(١)]:

إذا مِتُّ كان الناسُ نصفان شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصنعُ

فيكون المرادُ أنّ الفاتحة قسمان: فأوّلُها لله تعالى، وآخرُها للعبد.

الثاني: أنّ المرادَ بالتنصيف قسما الثناء والدعاء، من غير اعتبارٍ لعدد الآيات.

الثالث: أنّ الفاتحة إذا قُسمت باعتبار الحروف والكلمات –والبسملةُ منها –كان التنصيفُ في شطريها أقربَ مما إذا قُسمتْ بحذف البسملة، فلعلّ المرادَ قسمتُها باعتبار الحروف.

فإن قيل: يترجَّحُ جعلُ الآية السابعة ﴿غير المغضوب﴾ ؛ لقوله: « **فإذا**

---

(١) البيت من قصيدة للعُجَيْر بن عبدالله بن عبيدة السلولي. انظر: أسرار العربية، تأليف: الأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة. طبع دار الجيل ببيروت، ط 1، 1415هـ– 1995م، (ص 136).

قال العبد: ﴿**اهدنا الصراط المستقيم**﴾ »[١] إلى آخر السورة، قال: « **فهؤلاء لعبدي** »، ولَفْظةُ هؤلاء جمعٌ يقتضي ثلاثَ آيات، وعلى قول الشافعي: ليس للعبد إلاّ اثنان.

فالجواب: أنّ أكثر الرواة رووه: « **فهذا لعبدي** »، وهو الذي رواه مسلم في صحيحه [٢]، وإنْ كانتْ هؤلاء ثابتةً في سنن أبي داود [٣] والنسائي [٤] بإسناديهما[٥] الصحيحة[٦].

وعلى هذا: تكون الإشارةُ بهؤلاء إلى الكلمات والحروف، أو إلى اثنين ونصف من قوله تعالى ﴿**وإياك نستعين**﴾ إلى آخر السورة، ومثلُ هذا يُجمعُ كقوله تعالى: ﴿**الحج أشهر معلومات**﴾ البقرة: ١٩٧ ، والمرادُ شهران وبعضُ الثالث، أو إلى اثنين فحسب، وذلك يُطْلَقُ عليه اسمُ الجمع بالاتّفاق، ولكن

---

(١) سبق تخريجه (ص 122).

(٢) صحيح مسلم (كتاب الصلاة/ باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة) (رقم: 395).

(٣) سنن أبي داود (كتاب الصلاة/ باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب) (رقم: 821).

(٤) هو: أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي، الخراساني النسائي، من أئمة الحديث الستة، ألف السنن الكبرى ثم اجتبى منها الصغرى، توفي سنة 303هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (14/ 125).

انظر: سنن النسائي الصغرى، طبع دار السلام بالرياض، ط 2، 1421هـ-2000م، (كتاب الافتتاح/ ترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب) (رقم: 910).

(٥) كذا بخط المؤلف، وكان الأولى أن يكتب: بأسانيدهما.

(٦) كذا جاءت العبارة في الأصل، والصواب أن يقول: بأسانيدهما الصحيحة.

اختلفوا في أنّه حقيقةٌ (١) أو مجازٌ (٢)، وحقيقتُه ثلاثةٌ، والأكثرون على أنّه مجازٌ في الاثنين حقيقةٌ في الثلاثة، قاله الشيخُ أبو محمد المقدسي رحمه الله تعالى (٣).

هذا كلُّه إذا سلَّمْنا أنّ التنصيف يُوَجَّه إلى آيات الفاتحة، وذلك ممنوعٌ من أصله، وإنّما التنصيفُ مُتَوَجِّهٌ إلى الصلاة بنصّ الحديث.

فإن قالوا: المرادُ قراءةُ الصلاة.

[8ب] قلنا: بل المرادُ: / قسمتُ ذكرَ الصلاة، أي: الذكرُ المشروعُ فيها، وهو ثناءٌ ودعاءٌ، فالثناءُ مُنْصَرِفٌ إلى الله تعالى سواء ما وقع منه في القراءة وما وقع في الركوع والسجود وغيرهما، والدعاءُ مُنصَرِفٌ إلى العبد سواء ما وقع منه في القراءة والسجود وغيرهما، ولا يُشتَرَطُ التساوي في ذلك لما سبق.

ثم ذكر النبيّ ﷺ - بعد إخباره بقسمة أذكار الصلاة - أمراً آخرَ وهو ما يقوله الله تعالى عند قراءة العبد لهذه الآيات التي هي من جملة المقسوم؛ لأنّ ذلك تفسيرٌ لكلّ المقسوم.

فإن قيل: يترجَّحُ كونُه تفسيراً؛ لذِكرِه عقبَه.

---

(١) الحقيقة هي: الكلمة المستعملة فيما وُضعت له. انظر: التعريفات (ص154).

(٢) المجاز هو: اسمٌ لما أُريدَ به غير ما وُضع له لمناسبة بينهما. انظر: المصدر السابق (ص 283).

(٣) هو: أبو محمد عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، المقدسي الشافعي الملقّب بأبي شامة، حافظ فقيه مؤرّخ، توفي سنة 665هـ، له عدة مؤلفات منها: كتاب البسملة الكبير، والصغير، والذيل على الروضتين. انظر: طبقات الشافعية الكبرى (8/ 165)، والبداية والنهاية (17/ 472).

وكلامه المذكور في كتابه البسملة (ص 168-169).

قلنا: ليس كذلك؛ لأنّ قراءةَ الصلاة غيرُ مُنْحَصِرَةٍ في الفاتحة، فحملُ الحديث على قسمة الذكر أعمُّ وأكثرُ فائدةً.

فهذا الحديث هو عمدةُ نُفاة البسملة، وقد بان أمرُه والجوابُ عنه.

وأما الجوابُ عن حديث شفاعة تبارك[١]، فهو:

أنّ المراد ما سوى البسملة؛ لأنّها غيرُ مختصَّةٍ بهذه السورة.

ويُحتملُ أن يكون هذا الحديثُ قبل نزول البسملة فيها، فلما نزلت أضيفتْ إليها؛ بدليل كتابتها في المصحف، ويؤيِّدُ تأويلَ هذا الحديث: أنّ راويَه أبا هريرة ممّن يُثبتُ البسملةَ[٢]، فهو أعلمُ بتأويله.

وجوابٌ آخر: وهو أنّ إطلاقَ العدد بالعقد لا ينفي الزيادةَ على العدد من الأحاديث.

وقد أخرج أحمدُ من حديث ابن مسعود [٣]: « كانوا إذا كانت السورةُ أكثرَ من ثلاثين آيةً قالوا: سورة ثلاثين »[٤]، هذا أو معناه.

وأما الجوابُ عن مبتدأ الوحي: فهو أنّ البسملةَ نزلت بعد ذلك، كنظائر لها من الآياتِ المتأَخِّرةِ عن سورة الفاتحة في النزول.

---

(١) سبق تخريجه في (ص 123).

(٢) انظر: مصنف عبدالرزاق (2/ 90)، ومصنف ابن أبي شيبة (1/ 412).

(٣) هو: أبو عبدالرحمن عبدالله بن مسعود بن غافل، الهُذَلي المكِّي، صحابيّ جليل، من السابقين الأولين، شهد بدراً، وهاجر الهجرتين، ومناقبه غزيرة، توفي سنة32هـ، وقيل: 33هـ. انظر: سير أعلام النبلاء(1/ 461-500)، والإصابة (4/ 129-130).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (1/ 88/ رقم: 3981)، وإسناده حسن.

وقد استدلَّ السُّهَيْلِيُّ [١] على ثبوت البسملة في القراءة بما تضمَّنَه الأمرُ في أول سورةٍ نزلت، وهي: ﴿اقرأ بسم ربك﴾ العلق: ١.

على أنّه قد رُوِي أنّ البسملةَ أوّلُ ما نزل [٢]، ولا يَثبتُ.

وأما حديثُ أنس [٣] فهو مُعَلَّل – كما سيأتي إن شاء الله تعالى –.

وأما قولُهم لو كانت قرآناً لكفَر جاحدُها، فجوابُه من وجهين:

أحدهما: أن يُقلَبَ عليهم فيُقال: لو لم تكن قرآناً لكفر مُثْبِتُها.

الثاني: أنّ التكفير لا يكون بالظنّيّات؛ بل بالقطعِيّات، والبسملةُ ظنِّيَّةٌ والله أعلم.

---

(١) هو: أبو القاسم وأبو زيد عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد، الخثعمي السهيلي، من أهل مالَقة بالأندلس، عالم باللغة والسير والتفسير، توفي سنة 581هـ، من مؤلفاته: الروض الأنف في السيرة، والتعريف والإعلام في مبهمات القرآن. انظر: وفيات الأعيان (3/ 143)، وإنباه الرواة (2/ 162).

وقد بحثتُ عن قول السهيلي في كتبه المطبوعة: الروض الأنف، والتعريف والإعلام، والأمالي في اللغة، ونتائج الفكر في النحو، فلم أعثر على ما يطابقه.

(٢) أخرجه الواحدي في أسباب النزول (ص 11) من قول عكرمة والحسن رحمهما الله.

(٣) سبق تخريجه.

المسألة الثانية:

في حكم الجهر بها والإِسْرار

واختلف العلماءُ رحمهم الله تعالى في ذلك:

فذهب الشافعيُّ [١] - إمامُنا رحمه الله تعالى - إلى أنّه يُستَحَبُّ الجهرُ بها،

[9أ] حيث يجهرُ بالقراءة في الفاتحة والسورة جميعاً، / فلها في الجهر حكمُ باقي الفاتحة وغيرِها من السور.

وهذا قولُ أكثر العلماء من الصحابة والتابعين، ومَن بعدهم من الفقهاء والقرّاء.

فأمّا الصحابةُ الذين قالوا به: فأبو بكر [٢]، وعمر [٣]، وعثمان [٤]،

---

(١) هو: أبو عبدالله محمد بن إدريس بن العباس، المطَّلِبي القرشي المكي، يتّصل نسبه بالنبي ﷺ، الإمام الكبير العالم الفقيه الزاهد، من الأئمة الأربعة المتَّبَعين، توفي سنة 204هـ، من مؤلفاته: الرسالة، والسنن، والمسند، والأم. انظر: سير أعلام النبلاء (10/ 5)، وطبقات السبكي (1/ 192).

وقد أخرج كلامَ الشافعي البيهقيُّ في معرفة السنن والآثار (1/ 515).

(٢) هو: عبدالله بن عثمان بن عامر، أبو بكر بن أبي قحافة، التيمي القرشي، الصديق الأكبر، صحابي جليل من العشرة المبشرين، وأول الخلفاء الراشدين، توفي سنة 13هـ. انظر: الإصابة (3/ 101-104)، وتقريب التهذيب (رقم: 3490).

وقول أبي بكر ورد في حديث أنس السابق.

(٣) هو: أبو حفص عمر بن الخطّاب بن نُفَيْل، القرشي العدوي، صحابي جليل من العشرة المبشرين، أمير المؤمنين وثاني الخلفاء الراشدين، لُقِّب بالفاروق، توفي سنة 23هـ. انظر: البداية والنهاية (1/ 376)، والإصابة (4/ 279).

وقول عمر أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (1/ 412) والبيهقي في السنن الكبرى (2/ 48).

(٤) هو: عثمان بن عفان بن أبي العاص، ألأموي، صحابي جليل من العشرة المبشرين، أمير المؤمنين وثالث الخلفاء الراشدين، لقبه ذو النورين، توفي سنة 35هـ. انظر: البداية والنهاية (9/ 270)، والإصابة (4/ 223).

وعلي(١)، وعمّارُ بنُ ياسر(٢)، وأُبَيُّ بنُ كعب(٣)، وابنُ عُمَر، وابنُ عبّاس(٤)، وأبو قتادة(٥)، وأبو سعيد(٦)، وأنس بنُ مالك(٧)، وأبو هريرة(٨)، وعبد الله بنُ أبي

=

وقول عثمان ورد في حديث أنس السابق.

(١) وقول علي أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (2/ 48).

(٢) هو: أبو اليقظان عمار بن ياسر بن عامر، العنْسي مولى بني مخزوم، صحابي جليل من السابقين الأولين، توفي سنة 37هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (1/ 406)، والإصابة (4/ 273).

(٣) هو: أبو المنذر أُبَيّ بن كعب بن قيس، الأنصاري الخزرجي، صحابي جليل، كان سيد القراء من الصحابة، اختلف في سنة وفاته اختلافاً كثيراً، قيل: 19هـ، وقيل: 32هـ، وقيل غير ذلك. انظر: سير أعلام النبلاء (1/ 389)، والإصابة (1/ 16).

وقول أبي ذكره الخطيب البغدادي في كتاب البسملة، انظر: البسملة، لأبي شامة (ص 3

(٤) وقول ابن عباس أخرجه البيهقي في الخلافيات، انظر: المصدر السابق.

(٥) اختلف في اسمه، فقيل: الحارث، وقيل: النعمان، وقيل: عمرو، ابن رِبْعِيّ، السلمي المدني، صحابي جليل، شهد أحداً وما بعدها، توفي سنة 54هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (2/ 449)، والإصابة (7/ 155).

والرواية عنه ذكرها الخطيب البغدادي في البسملة، انظر: البسملة، لأبي شامة (ص 338-339).

(٦) هو: أبو سعيد سعد بن مالك بن سنان، الأنصاري، صحابي جليل ابن صحابي جليل، من المكثرين من الرواية عن النبي ﷺ، اختلف في سنة وفاته فقيل: 63هـ، 64هـ، 65هـ، 74هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (3/ 168)، وتقريب التهذيب (رقم: 2266).

والرواية عنه ذكرها الخطيب البغدادي في البسملة، انظر: البسملة، لأبي شامة (ص 338-339).

(٧) انظر: المصدر السابق.

(٨) انظر: المصدر السابق.

أَوْفى(١)، وشدّادُ بنُ أَوْس (٢)، وعبدالله بنُ جعفر (٣)، والحسينُ بنُ عليّ (٤)، ومعاويةُ(٥)، وجماعةُ المهاجرين والأنصار الذين حضروا لمّا صلّى بالمدينة وترك الجهرَ، فأنكروا عليه فرجع إلى الجهر بها(٦)، رضي الله عنهم أجمعين.

---

(١) هو: عبدالله بن أبي أوفى علقمة بن خالد، الأسلمي، صحابي جليل، توفي سنة 87هـ، وهو آخر من مات بالكوفة من الصحابة. انظر: سير أعلام النبلاء (3/ 428)، وتقريب التهذيب (رقم: 3236).

وقوله ذكره الخطيب البغدادي في البسملة، انظر: البسملة، لأبي شامة (ص333-339).

(٢) هو: أبو يعلى شداد بن أوس بن ثابت، الأنصاري، صحابي جليل، توفي بعد سنة 60هـ أو قبلها. انظر: سير أعلام النبلاء (2/ 460)، وتقريب التهذيب (رقم: 2767).

وقوله ذكره الخطيب البغدادي في البسملة، انظر: البسملة، لأبي شامة (ص333-339).

(٣) هو: عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، الهاشمي، صحابي جليل، من الأجواد، كان يسمى بحر الجود، توفي سنة 80هـ وهو ابن ثمانين سنة. انظر: سير أعلام النبلاء (3/ 456)، وتقريب التهذيب (رقم: 3268).

وقوله ذكره الخطيب البغدادي في البسملة، انظر: البسملة، لأبي شامة (ص333-339).

(٤) هو: أبو عبدالله الحسين بن علي بن أبي طالب، الهاشمي المدني، صحابي جليل، سبط رسول الله ﷺ وريحانته، توفي شهيداً سنة 61هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (3/ 280)، وتقريب التهذيب (رقم: 1343).

وقوله ذكره الخطيب البغدادي في البسملة، انظر: البسملة، لأبي شامة (ص333-339).

(٥) هو: أبو عبدالرحمن معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب، الأموي، صحابي جليل، من كتّاب الوحي، كان خليفة المسلمين بالشام، توفي سنة 60هـ.انظر: سير أعلام النبلاء (3/ 119)، وتقريب التهذيب (رقم: 6806).

وقوله ذكره الخطيب البغدادي في البسملة، انظر: البسملة، لأبي شامة (ص333-339).

(٦) أخرجه: الحاكم في المستدرك (1/ 357-358)، والدارقطني في سننه (2/ 83-84/ رقم: 1188)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 49). وإسناده حسن.

وأمّا التابعون وتابعوهم القائلون بالجهر بها، فهم أكثرُ من أنْ يُذكَروا وأوسعُ من أنْ يُحْصَروا، وهم: سعيد بنُ المسيّب [١]، وطاووس [٢]، وعطاء [٣]، ومُجاهد [٤]، وأبو وائل [٥]، وسعيد بنُ جُبيْر [٦]، جُبيْر [٦]، وابنُ سيرين [٧]، وعِكْرِمة [٨]، وعليّ بن الحسين [٩]، وابنه محمد

---

(١) هو: سعيد بن المسيّب بن حزْن، القرشي المخزومي، من كبار التابعين، كان أحد العلماء الأثبات الفقهاء، توفي بعد سنة 90هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (4/ 217)، وتقريب التهذيب (رقم: 2409).

وقوله ذكره الخطيب البغدادي في البسملة، انظر: البسملة، لأبي شامة (ص341).

(٢) وقوله مذكور في المصدر السابق.

(٣) أخرج قول طاوس: عبدالرزاق في المصنف (2/ 91)، وابن أبي شيبة في المصنف (1/ 412)، وابن المنذر في الأوسط (3/ 125).

(٤) أخرج قول مجاهد: عبدالرزاق في المصنف(2/ 92)، وابن أبي شيبة في المصنف(1/ 412).

(٥) هو: شقيق بن سلمة، الأسدي الكوفي، مخضرم من التابعين، توفي سنة 82هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (4/ 161)، وتقريب التهذيب (رقم: 2832).

وقوله ذكره الخطيب البغدادي في البسملة، انظر: البسملة، لأبي شامة (ص343).

(٦) أخرج قول سعيد: عبدالرزاق في المصنف (2/ 91)، وابن أبي شيبة في المصنف (1/ 412)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (1/ 510).

(٧) أخرج قول ابن سيرين ابن أبي شيبة في المصنف (1/ 412).

(٨) هو: أبو عبدالله عكرمة مولى ابن عباس، أصله بربري، من علماء التابعين ومفسرين، توفي سنة أربع ومائة، وقيل قبلها. انظر: سير أعلام النبلاء (5/ 12)، وتقريب التهذيب (رقم: 4707).

وقد ذكر قول عكرمة: البيهقي في معرفة السنن والآثار (1/ 522)، الخطيب البغدادي في البسملة كما في البسملة لأبي شامة (ص341).

(٩) هو: زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الهاشمي، ثقة فقيه عابد زاهد

محمد بن عليّ [(١)]، وسالمُ بنُ عبدالله[(٢)]، ومحمدُ بنُ المُنْكَدِر[(٣)]، وأبو بكر بنُ محمد بنِ عمرو بن حَزْم[(٤)]، ومحمد بنُ كَعْب[(٥)]، ونافعٌ مولى ابن عمر[(٦)]، وأبو الشَّعْثاء[(١)]،

=

زاهد من التابعين، اشتهر بالجود، توفي سنة 93هـ، وقيل غير ذلك. انظر: سير أعلام النبلاء (4/ 386)، وتقريب التهذيب (رقم: 4749).

وقد ذكر قوله الخطيب البغدادي في البسملة كما في البسملة لأبي شامة (ص341).

(١) هو: أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الهاشمي السجّاد، يلقب بالباقر، ثقة عالم من أتباع التابعين، توفي بعد 110هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (4/ 401)، وتقريب التهذيب (رقم: 6191).

وقد ذكر قوله الخطيب البغدادي في البسملة كما في البسملة لأبي شامة (ص341).

(٢) هو: أبو عمر أو أبو عبدالله سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب، القرشي العدوي، من كبار التابعين، وأحد الفقهاء السبعة، توفي آخر سنة 106هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (4/ 475)، وتقريب التهذيب (رقم: 2189).

وقد ذكر قوله الخطيب البغدادي في البسملة كما في البسملة لأبي شامة (ص342).

(٣) هو: محمد بن المنكدر بن عبدالله، التيمي المدني، من ثقات أتباع التابعين وفضلائهم، توفي بعد سنة130هـ. انظر: سير أعلام النبلاء5/ 535)، وتقريب التهذيب (رقم6367).

وقد ذكر قوله الخطيب البغدادي في البسملة كما في البسملة لأبي شامة (ص343).

(٤) الأنصاري النجّاري المدني، من كبار القضاة، أحد الأئمة الأثبات، توفي سنة 120هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (5/ 313)، وتقريب التهذيب (رقم: 8045).

وقد ذكر قوله الخطيب البغدادي في البسملة كما في البسملة لأبي شامة (ص342).

(٥) وقوله أخرجه: أبو عبيد في فضائل القرآن، تحقيق: مروان العطية وآخرون، طبع دار ابن كثير بدمشق، 1415هـ/ 1995م، (ص 114–115)، والبيهقي في السنن الكبرى (2/ 45–46) ومعرفة السنن والآثار (1/ 510)، وذكره الخطيب البغدادي في البسملة كما في البسملة لأبي شامة (ص342).

(٦) أبو عبدالله القرشي العدوي المدني، من الفقهاء المشهورين الثقات الأثبات، توفي بعد سنة 117هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (5/ 95)، وتقريب التهذيب (رقم: 7136).

وقد أخرج قول نافع: أبو عبيد في فضائل القرآن (ص 115)، وذكره الخطيب البغدادي في البسملة كما في البسملة لأبي شامة (ص343).

ومَكْـــحـــولٌ[2]، وحبيب بنُ أبي ثابتٍ[3]، والزُّهْريُّ[4]، وأبو قِلابَةَ[5]، وعليّ بنُ عبدالله بن عبّاس[6]، وابنُه محمد بنُ عليٍّ[7]، والأزرقُ بنُ قَيْسٍ[8]، وعبدالله بنُ مَعْقِلِ ابن مُقَرِّنٍ[9]

=

(١) هو: جابر بن زيد، الأزدي البصري، مشهور بكنيته، ثقة فقيه، توفي سنة 93هـ، وقيل 103هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (4/ 481)، وتقريب التهذيب (رقم: 873).
وقوله أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص 115)، وذكره الخطيب البغدادي في البسملة كما في البسملة لأبي شامة (ص 343-344).

(٢) وقوله ذكره الخطيب البغدادي في البسملة كما في البسملة لأبي شامة (ص 344).

(٣) هو: أبو يحيى حبيب بن أبي ثابت قيس ويقال: هند بن دينار، الأسدي مولاهم الكوفي، ثقة فقيه جليل، توفي سنة 119هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (5/ 288)، وتقريب التهذيب (رقم: 1092).
وقوله ذكره الخطيب البغدادي في البسملة كما في البسملة لأبي شامة (ص 344).

(٤) أخرج قوله: عبدالرزاق في المصنف (2/ 91)، وأبو عبيد في فضائل القرآن (ص 114-115)، وذكره الخطيب البغدادي في البسملة كما في البسملة لأبي شامة (ص 340).

(٥) هو: عبدالله بن زيد بن عمرو — أو: عامر -، الجرمي البصري، ثقة فاضل، توفي سنة 104هـ، وقيل بعدها. انظر: سير أعلام النبلاء (4/ 468)، وتقريب التهذيب (3353).
وقوله ذكره الخطيب البغدادي في البسملة كما في البسملة لأبي شامة (ص 340).

(٦) هو: أبو محمد، الهاشمي، ثقة عابد، ولد عام قتل علي بن أبي طالب فسمي باسمه، توفي سنة 118هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (5/ 252)، وتقريب التهذيب (رقم: 4795).
وقوله ذكره الخطيب البغدادي في البسملة كما في البسملة لأبي شامة (ص 343).

(٧) أبو عبدالله الهاشمي المدني، من ثقات أتباع التابعين، توفي سنة 124هـ، وقيل 125هـ. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26/ 153)، وتقريب التهذيب (6198).
وقوله ذكره الخطيب البغدادي في البسملة كما في البسملة لأبي شامة (ص 343).

(٨) الحارثي البصري، من رواة التابعين وثقاتهم، توفي بعد سنة 120هـ. انظر: تهذيب الكمال (2/ 318)، وتقريب التهذيب (رقم: 304).
وانظر قوله في: المصنف لابن أبي شيبة (1/ 412).

(٩) المزني، أبو الوليد الكوفي، من رواة التابعين وثقاتهم، توفي سنة 88هـ. انظر: سير أعلام

فهؤلاء من التابعين.

وممّن قال به بعد التابعين: عبيدالله بنُ عمر العُمَري (١)، والحسنُ ابنُ زَيْد (٢)، وعبدالله بنُ حسن (٣)، وزَيْد بنُ عليّ بن حسين (٤)، ومحمد بن عمر بن عليّ (٥)، وابنُ أبي ذئب (١)، واللَّيْث

= النبلاء (4/ 206)، وتقريب التهذيب (رقم: 3659).

وقوله ذكره الخطيب البغدادي في البسملة، انظر: البسملة لأبي شامة (344).

(١) هو: أبو عثمان عبيدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، العمري المدني، من الرواة الثقات من أتباع التابعين، توفي بعد سنة 140هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (6/ 304)، وتقريب التهذيب (رقم: 4353).

وقد ذكر قوله الخطيب البغدادي في البسملة، انظر: البسملة لأبي شامة (344).

(٢) هو: أبو محمد الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، المدني، ولي إمرة المدينة للمنصور، توفي سنة 168هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (7/ 304)، وتقريب التهذيب (1242).

وقد ذكر قوله الخطيب البغدادي في البسملة، انظر: البسملة لأبي شامة (345).

(٣) هو: أبو محمد عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، الهاشمي المدني، من الرواة الثقات من أتباع التابعين، توفي سنة 145هـ. انظر: تهذيب الكمال (14/ 414)، وتقريب التهذيب (رقم: 3292).

وقد ذكر قوله الخطيب البغدادي في البسملة، انظر: البسملة لأبي شامة (345).

(٤) هو: أبو الحسين زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الهاشمي المدني، من الرواة الثقات ، وهو الذي يُنسب إليه الزيدية، توفي سنة 122هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (5/ 389)، وتقريب التهذيب (رقم: 2161).

وقد ذكر قوله الخطيب البغدادي في البسملة، انظر: البسملة لأبي شامة (345).

(٥) هو: محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، روى عن جده مرسلاً، توفي بعد 130هـ. انظر: تهذيب الكمال (29/ 172)، وتقريب التهذيب (رقم: 6210).

وقد ذكر قوله الخطيب البغدادي في البسملة، انظر: البسملة لأبي شامة (345).

بنُ سعد[٢]، وإسحاق بنُ راهويه[٣].

رواه عن هؤلاء كلِّهم الحافظُ أبو بكر الخطيب[٤].

ورواه البَيْهَقي عن: عبدالله بن صَفْوان[٥]، ومحمد بن الحنفيّة[٦]، وسليمان

=

(١) هو: أبو الحارث محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب، القرشي العامري المدني، من الفقهاء الثقات، توفي سنة 158هـ، وقيل 159هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (7/ 139)، وتقريب التهذيب (رقم: 6122).

وقد ذكر قوله الخطيب البغدادي في البسملة، انظر: البسملة لأبي شامة (345).

(٢) هو: أبو الحارث الليث بن سعد بن عبدالرحمن، الفهْمي المصري، ثقة ثبت إمام فقيه مشهور، توفي سنة 175هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (8/ 136)، وتقريب التهذيب (رقم: 5720).

وانظر في نسبة القول إليه: الاستذكار، لابن عبدالبر (6/ 204)، والتمهيد (2/ 211).

(٣) وانظر قوله في: الأوسط، لابن المنذر (3/ 129)، وشرح السنة (3/ 49).

(٤) هو: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، البغدادي الخطيب، صاحب التصانيف، كان خاتمة الحفاظ، ومن كبار الشافعية، توفي سنة 463هـ، من مؤلفاته: تاريخ بغداد، وكتاب البسملة. انظر: سير أعلام النبلاء (18/ 270)، والبداية والنهاية (16/ 27).

وقد روى أقوال هؤلاء الأئمة في كتابه البسملة كما ذكر ذلك أبو شامة المقدسي في البسملة (ص 241-245).

(٥) هو: أبو صفوان عبدالله بن صفوان بن أمية، الجمحي المكي، مشهور من التابعين، ولأبيه صحبة، توفي سنة 73هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (4/ 150)، وتقريب التهذيب (رقم: 3415).

والرواية عنه في الخلافيات للبيهقي، انظر: البسملة، لأبي شامة (ص242).

(٦) هو: أبو القاسم محمد بن علي بن أبي طالب، ابن الحنفية، ثقة عالم من التابعين، توفي بعد سنة 80هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (4/ 110)، وتقريب التهذيب (رقم: 6197).

التَّيْمي(١) من التابعين، ومن تابعيهم: المُعْتَمِر بن سليمان(٢).

ونقله ابنُ عبدالبرّ(٣) عن: عمرو بن دينار، وابنِ جُرَيْج(٤)، ومسلمِ بنِ خالد(٥)، وسائرِ أهل الكوفة.

قال(٦): وهو أحدُ قوْليْ ابنِ وَهْب(٧) صاحبِ مالك.

وحكاه غيرُه عن: ابن المبارك(٨)، وأبي ثَوْر(١).

=

وقد روى قوله البيهقي في الخلافيات، انظر: البسملة، لأبي شامة (ص 243).

(١) هو: أبو المعتمر سليمان بن طرخان، التيمي البصري، ثقة عابد، توفي سنة 143هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (6/ 195)، وتقريب التهذيب (رقم: 2590).

(٢) هو: أبو محمد معتمر بن سليمان، التيمي، يلقّب بالطفيل، ثقة من أتباع التابعين، توفي سنة 187هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (8/ 477)، وتقريب التهذيب (رقم: 6833).

(٣) في: الإنصاف (ص 159-161).

(٤) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، الأموي مولاهم المكي، من ثقات أتباع التابعين وفقهائهم، توفي سنة 150هـ أو بعدها. انظر: سير أعلام النبلاء (6/ 325)، وتقريب التهذيب (رقم: 422).

(٥) المخزومي مولاهم، المكي، يعرف بالزنجي، من فقهاء أتباع التابعين، توفي سنة 179هـ أو بعدها. انظر: سير أعلام النبلاء (8/ 176)، وتقريب التهذيب (رقم: 6669).

(٦) الإنصاف (ص 293).

(٧) هو: أبو محمد عبدالله بن وهب بن مسلم، القرشي مولاهم المصري، ثقة حافظ عابد، توفي سنة 197هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (9/ 223)، وتقريب التهذيب (رقم: 3718).
وانظر حكايةَ قول ابن وهب في: الاستذكار، لابن عبدالبر (4/ 165)، والمجموع، للنووي (3/ 300).

(٨) بل حكى قول ابن المبارك ابن عبدالبر نفسه في الإنصاف (ص 163)، وحكاه أيضا: البغوي في شرح السنة (2/ 49، 51)، وابن قدامة في المغني (1/ 522)، وغيرهم.

قال الشيخ أبو محمد المقدسي رحمه الله تعالى: والجهرُ بالبسملة هو الذي قرّره الأئمةُ الحفّاظُ، واختاروه، وصنَّفوا فيه، مثل: محمد ابنِ نصر المَرْوَزي [٢]، وأبي بكر بنِ خُزَيْمَة [٣]، وأبي حاتم بنِ حِبّان [٤]، وأبي الحسن الدارَقُطْني [٥]،

=

(١) هو: إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان، الكلبي البغدادي، حافظ حجة فقيه مجتهد، صاحب الإمام الشافعي، توفي سنة 240هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (12/ 72)، وتقريب التهذيب (رقم: 174).

وقد حكى قول أبي ثور ابن عبدالبر نفسه في الإنصاف (ص159) والاستذكار (4/ 206).

(٢) أبو الحجّاج، حافظ إمام فقيه، توفي سنة 294هـ، من مؤلفاته: تعظيم قدر الصلاة، والسنة. انظر: سير أعلام النبلاء (14/ 33)، وتقريب التهذيب (رقم: 6392).

وانظر: البسملة، لأبي شامة (ص346) ففيه توثيق النقل عن المروزي من كلام لأبي المظفّر السمعاني.

(٣) هو: محمد بن إسحاق بن خزيمة، السلمي النيسابوري الشافعي، حافظ مصنِّف فقيه، توفي سنة 311هـ، من مؤلفاته: الصحيح، والتوحيد. انظر: سير أعلام النبلاء (14/ 365)، طبقات السبكي (3/ 109).

وقد أشار ابن خزيمة في كتابه الصحيح (1/ 249) إلى أن له كتاباً مفرداً عن البسملة، وقد ذكر كلامه أبو شامة في البسملة (ص 254-255).

(٤) هو: محمد بن حبان بن أحمد، التميمي الدارمي البستي، حافظ إمام مصنِّف، توفي سنة 354هـ، من مؤلفاته: الصحيح، وروضة العقلاء. انظر: سير أعلام النبلاء (16/ 92)، وطبقات السبكي (3/ 131).

وانظر أقوال ابن حبان في صحيحه (5/ 100-105).

(٥) هو: علي بن عمر بن أحمد، البغدادي، حافظ ناقد إمام مقرىء مصنِّف مشهور، توفي سنة 385هـ، من مؤلفاته: السنن، والعلل. انظر: سير أعلام النبلاء (16/ 449)، وطبقات السبكي (3/ 462).

قال أبو شامة في البسملة (ص346): وذكر أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني في آخر كتاب الانتصار لأصحاب الحديث، قال: وصنّف في هذه المسألة على الانفراد إمام وقته في

[9ب] / وأبي عبدالله الحاكم [(١)]، وأَبَوَيْ بكر البَيْهَقي والخطيب [(٢)]، وأبي عمر بنِ عبدالبرّ[(٣)]، وغيرهم رحمهم الله.

وفي كتاب الخلافيّات للبيهقي[(٤)]: عن جعفر بن محمد[(٥)] قال: اجتمع آلُ محمد ﷺ [(٦)] على الجهر بـ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ [(٧)].

=

صنعته أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني رحمه الله، وأورد من الأخبار عن النبيﷺ وعن الصحابة في الجهر بالتسمية ما لا يُعدّ كثرةً، ومحلّه في هذا الفن ما لا يخفى على أحد.

(١) هو: محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه، ابن البيِّع، الضبّي الطهماني النيسابوري، إمام حافظ مصنِّف، شيخ المحدثين، توفي سنة 405هـ، من مؤلفاته: المستدرك على الصحيحين، وتاريخ نيسابور. انظر: سير أعلام النبلاء (17/ 162)، وطبقات السبكي (4/ 155).
انظر قول الحاكم في المستدرك (1/ 359).

(٢) في كتابه البسملة، انظر النقل عنه في ثنايا كتاب البسملة، لأبي شامة.

(٣) في الإنصاف (ص 247- فما بعدها).

(٤) انظر: مختصر الخلافيات للبيهقي، تأليف: ابن فرح الإشبيلي، تحقيق: علاء إبراهيم الأزهري، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط1، 1420هـ/ 1999م، (2/ 48).

(٥) هو: أبو عبدالله جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الهاشمي، المعروف بالصادق، إمام فقيه، توفي سنة 148هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (6/ 255)، وتقريب التهذيب (رقم: 958).

(٦) آل محمد ﷺ ويسمون آل البيت هم الذين حُرِّمت عليهم الصدقة، ويشمل قرابتَه وذريتَه وأزواجَه. انظر: منهاج السنة النبوية، تأليف: ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم. نشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، ط2، 1409هـ-1989م، (4/ 359).

(٧) انظر: المجموع، للنووي (3/ 299).

ونقل الخطيبُ[1] عن عكرمة أنّه كان لا يُصلِّي خلف من لا يجهر بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾.

وقال أبو جعفر محمد بن علي: «لا تنبغي الصلاةُ خلف من لا يجهر»[2].

قال أبو محمد: واعلم أنّ أئمّة القراءة السبعة منهم من يرى البسملة بلا خلاف عنه، ومنهم من رُوي عنه الأمران، وليس فيهم من لم يُبَسْمِل بلا خلافٍ عنه، فقد بحثتُ عن ذلك أشدَّ البحث فوجدتُه كما ذكرتُه.

ثم كلُّ من رُوِيَتْ عنه البسملةُ منهم ذُكِرَتْ بلفظ الجهر بها؛ إلاّ رواياتٍ شاذّةً[3] جاءت عن حمزة[4] رحمه الله بالإسرار بها[5].

وهذا كلُّه مما يدلُّ – من حيثُ الإجمالُ – على ترجيح إثبات البسملة

---

(١) انظر: مختصر الجهر بالبسملة للخطيب البغدادي، تأليف: الذهبي، تحقيق: محمد بن أحمد عثمان وعلي بن أحمد الكندي المرر. طبع ونشر مؤسسة بينونة بأبو ظبي، ط 1، 1426هـ-2005م، (ص 183).

(٢) انظر: البسملة، لأبي شامة (ص 346).

(٣) القراءة الشاذّة هي: التي تُروَى آحاداً وتخالف خطَّ المصحف العثماني الإمام. انظر: التعريفات (ص 254).

(٤) هو: أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة، الكوفي التيمي مولاهم، الزيّات، من القراء السبعة المشهورين، توفي سنة 156هـ، وقيل: 158هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (7/ 90)، و غاية النهاية في طبقات القراء، تأليف: ابن الجزري، تحقيق: ج. برجستراسر. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط 3، 1402هـ-1982م، (1/ 261).

(٥) انظر: المجموع، للنووي (3/ 342).

والجهر بها.

وفي كتاب "البيان" لابن أبي هاشم[١]: عن أبي القاسم بن المُثَنَّى قال: « كنا نَقرأُ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ في أول فاتحة الكتاب، وفي أول سورة البقرة، وبين السورتين، في الصلاة، وفي العَرْض، كان هذا مذهبَ القرّاء بالمدينة ».

وذهبت طائفةٌ إلى أنّ السنّة الإسرارُ بها في الصلاة الجهريّة والسِّرِّيَّة[٢].

وهذا حكاه ابنُ المُنْذِر[٣] عن: عليّ بن أبي طالب ﷺ، وابنِ مسعود، وعمّار ابنِ ياسر، وابنِ الزُّبَيْر، والحَكَم[٤]، وحَمّادٍ[٥]،

---

(١) هو: أبو طاهر عبدالواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم، البغدادي، إمام المقرئين في زمنه، توفي سنة 349هـ، من مؤلفاته: جامع البيان. انظر: سير أعلام النبلاء (16/ 21)، وغاية النهاية (1/ 475).

(٢) وهذا القولُ هو الذي أرجِّحُه وأميل إليه؛ لقوّة أدلة أصحاب هذا القول كما سيذكرها المصنّف، ولئلاّ يُفهم أنها آية من سورة الفاتحة. ولا يمنع أن يجهر بها الأئمة في الصلاة أحياناً لإعلام المأمومين أنها تُقرأُ في الصلاة، وعلى هذا المقصد تُحملُ الآثار المنقولة عن بعض الصحابة والتابعين أنهم كانوا يجهرون بها.

(٣) هو: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، النيسابوري، حافظ فقيه نزل مكة، توفي سنة 318هـ، من مؤلفاته: الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، الإجماع، التفسير. انظر: سير أعلام النبلاء (14/ 490)، وطبقات السبكي (3/ 102).
وانظر: الأوسط (3/ 127-129).

(٤) هو: أبو محمد الحكم بن عتيبة – مصغَّراً –، الكندي الكوفي، عالم أهل الكوفة، ثقة ثبت فقيه، من أتباع التابعين، توفي سنة 115هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (5/ 208)، وتقريب التهذيب (رقم: 1461).
وانظر الرواية عنه في المصنف، لابن أبي شيبة (1/ 411).

(٥) هو: أبو إسماعيل حماد بن أبي سليمان، الأشعري مولاهم الكوفي، فقيه من أتباع

والأَوْزاعيِّ (١)، والثَّوْريِّ، وأبي حنيفة.

وهو مذهبُ: أحمد بن حنبل (٢)، وأبي عُبَيْد (٣).

وحُكِيَ عن النَّخَعيّ (٤).

وحكى القاضي أبو الطيِّب (٥) وغيرُه عن ابن أبي لَيْلى (١) والحَكَم أنّ الجهرَ

=

التابعين، توفي سنة 120هـ أو قبلها. انظر: سير أعلام النبلاء (5/ 231)، وتقريب التهذيب (رقم: 1508).

وانظر الرواية عنه في المصنف، لابن أبي شيبة (1/ 411).

(١) هو: أبو عمرو عبدالرحمن بن عمرو بن محمد، الأوزاعي الدمشقي، شيخ الإسلام، من كبار الفقهاء المحدثين في وقته، توفي 157هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (7/ 107)، وتقريب التهذيب (رقم: 3992).

(٢) انظر: المغني، لابن قدامة (1/ 522)، والمحرر في الفقه، تأليف عبدالسلام ابن تيمية، تحقيق: عبدالعزيز الطويل وأحمد عبدالعزيز الجماز، طبع دار أطلس الخضراء بالرياض ودار ابن حزم ببيروت، ط1، 1429هـ/2008م، (1/ 53).

(٣) انظر: المغني، لابن قدامة (1/ 522).

(٤) هو: أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس، النخعي الكوفي، من كبار فقهاء التابعين، توفي سنة 96هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (4/ 520)، وطبقات الفقهاء، للشيرازي (ص82).

وانظر الرواية عنه في: مصنف عبدالرزاق (2/ 87)، ومصنف ابن أبي شيبة (1/ 411)، وشرح السنة (3/ 54).

(٥) انظر: التعليقة الكبرى في الفروع، تحقيق: إبراهيم الظفيري. رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1422هـ-1423هـ، (1/ 269-270).

وأبو الطيب هو: طاهر بن عبدالله بن طاهر، الطبري الشافعي، فقيه بغداد، توفي سنة 450هـ، من مؤلفاته: التعليقة الكبرى في شرح مختصر المزني. انظر: سير أعلام النبلاء (17/ 668)، وطبقات السبكي (5/ 12).

والإسرارَ سواءٌ[٢].

واعلم أنّ مسألة الجهر ليست مبنيَّةً على مسألة إثبات البسملة؛ لأنّ جماعةً ممّن يرى الجهرَ لا يعتقدونها قرآناً، بل يرَوْنها من سننه، كالتعَوُّذ والتأمين، وجماعةٌ ممّن يرى الإسرارَ بها يعتقدونها قرآناً، وإنّما أسرُّوا بها وجهر أولئك لما ترجَّحَ عند كلِّ فريقٍ من الأخبار والآثار.

واحتجَّ من يرى الإسرارَ بها:

بحديث أنس ﷺ المُتقدِّم[٣]: أنّ النبيّ ﷺ وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يفتتحون الصلاةَ بـ﴿الحمد لله رب العـلمين﴾.

رواه البخاري[٤].

[10أ] وعن أنس ﷺ قال: صلَّيْتُ مع رسول الله / ﷺ وأبي بكر وعمر، فلم أسمعْ أحداً منهم يقرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾.

رواه مسلم[٥].

=

(١) هو: أبو عيسى عبدالرحمن بن أبي ليلى، الأنصاري، المدني ثم الكوفي، ثقة فقيه من كبار التابعين، توفي 83هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (4/ 262)، وتقريب التهذيب (رقم: 4019).

(٢) نص كلامهما كما في التعليقة الكبرى: «إن أخفيتها فحسن، وإن جهرت بها فحسن».

(٣) انظر: (ص 124).

(٤) صحيح البخاري (كتاب الأذان/ باب ما يقول بعد التكبير) (رقم: 743).

(٥) سبق تخريجه، انظر: (ص 124).

وفي روايةٍ لمسلم: لا يذكرون ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ في أوّل قراءةٍ ولا في آخرها.

وعن ابنِ عبدالله بن مُغَفَّل [(١)] قال: سمعني أبي [(٢)] وأنا أقرأُ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ فقال: أيْ بُنيَّ إيّاك والحَدَث، فإنّي صلَّيْتُ مع رسول الله ﷺ ومع أبي بكر وعمر ومع عثمان، فلم أسمعْ رجلاً منهم يقولُه، فإذا قرأتَ فقلْ: ﴿الحمد لله رب العـلمين﴾.

رواه الترمذي[(٣)] والنسائي[(٤)]، قال الترمذي: « حديثٌ حسن ».

فهذان الحديثان هما عمدةُ من قال بالإسرار.

قالوا: ولأنّ الجهر بها منسوخ[(٥)].

---

(١) هو: يزيد بن عبدالله بن مغفل. انظر: تقريب التهذيب (رقم: ز7793).

(٢) هو: عبدالله بن مغفل بن نهم، أبو عبدالرحمن، المزني، صحابي جليل من أهل بيعة الرضوان، نزل البصرة، توفي سنة 57هـ، وقيل بعد ذلك. انظر: سير أعلام النبلاء (2/ 483)، وتقريب التهذيب (رقم: 3663).

(٣) جامع الترمذي (كتاب الصلاة/ باب ما جاء في ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم) (رقم: 244).

(٤) سنن النسائي الصغرى (كتاب الافتتاح/ باب ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم) (رقم: 909). وأخرجه أيضا: أحمد في مسنده (27/ 342/ رقم: 16787)، والبيهقي في السنن الكبرى (2/ 52).

(٥) النسخ هو: أن يرد دليل شري متراخياً عن دليل شرعي، مقتضياً خلافَ حكمه، وله أقسام ثلاثة. انظر: التعريفات (ص 330).

قال سعيد بن جُبَيْر: كان رسولُ الله ﷺ يجهرُ بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ بمكّة، وكان أهلُ مكّة يدعون مُسَيْلَمَة الرحمنَ، فقالوا: إنّ محمداً يدعو إلى إله اليمامة، فأمر رسولُ الله ﷺ بإخفائها فيما جُهِر بها حتى مات[(١)].

قالوا: وقياساً[(٢)] على التعوُّذ.

قالوا: وقال بعضُ التابعين: الجهرُ بها بدعةٌ[(٣)].

واحتجَّ من قال باستحباب الجهر بها – وهم: أصحابُنا والجمهور – بأحاديث كثيرة متعدِّدة، عن جماعةٍ من الصحابة – قال أبو محمد المقدسي[(٤)] رحمه الله تعالى: يرتقي عددُهم إلى أحد وعشرين صحابيًّا –، رووا ذلك عن النبيّ ﷺ، منهم من صرَّح بذلك، ومنهم من فُهِم من عبارته، ولم يردْ تصريحٌ بالإسرار بها عن النبيّ ﷺ إلاّ روايتان: إحداهما عن ابن مُغَفَّل وهي ضعيفة، والثانية عن أنس وهي مُعَلَّلَة بما أوجب سقوطَ الاحتجاج بها، كما سنُوَضِّحُه إن شاء الله تعالى.

قال النَّوَوِيّ[(٥)]: وأما أحاديثُ الجهر، فالحجَّةُ قائمةٌ بما شُهِد له بالصحّة منها، منها، وهو ما رُوي عن ستّةٍ من الصحابة: أبي هريرة، وأمِّ سَلَمَة، وابن عبّاس،

---

(١) أخرجه أبو داود في المراسيل، تحقيق: د. عبدالله بن مساعد الزهراني. طبع دار الصميعي بالرياض، ط1 ، 1422هـ-2001م، (ص 89).

(٢) القياس هو: إبانة مثل حكم المذكورَين بمثل علته في الآخر. التعريفات (ص261).

(٣) قال به إبراهيم النخعي كما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (1/ 448).

(٤) هو: أبو شامة المقدسي، انظر: البسملة (ص 318).

(٥) انظر: المجموع شرح المهذب (3/ 344).

وأنس، وعليّ بنِ أبي طالب، وسَمُرَة بنِ جُنْدُب رضي الله عنهم[١].

أمّا أبو هريرة، فوردت عنه أحاديثُ دالّةٌ على ذلك من ثلاثة أوجه:

الأول: ما هو مُستَنْبَطٌ من متّفَقٍ على صحّته، رواه البخاري

[10ب] / ومسلم عن أبي هريرة قال: « في كل صلاةٍ قراءةٌ »[٢]، وفي روايةٍ: « يقرأُ »[٣]، وفي رواية أخرى: « لا صلاة إلاّ بقراءة »[٤]، قال أبو هريرة: « فما أعلن رسولُ الله ﷺ أعلنّاه لكم، وما أخفاه أخفَيْناه لكم »[٥]، وفي روايةٍ: « فما أسمعَنا رسولُ الله ﷺ أسمعناكم، وما أخفى منّا أخفَيْناه منكم »[٦].

كلُّ هذه الألفاظ في الصحيح، بعضُها في الصحيحين، وبعضُها في أحدهما.

ومعناه: نجهرُ بما جهرَ به، ونُسِرُّ ما أَسَرَّ به.

وقد ثبت عن أبي هريرة أنّه كان يجهر في صلاته بالبسملة[٧]، فدلَّ على أنّه سمعَ الجهرَ بها من رسول الله ﷺ .

---

(١) هو: سمرة بن جندب بن هلال، الفزاري، حليف الأنصار، صحابي جليل مشهور، توفي سنة 58هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (3/ 183)، وتقريب التهذيب (رقم: 2645).

(٢) هذه الرواية في صحيح مسلم (كتاب الصلاة/ باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة) (رقم: 396).

(٣) هذه الرواية في صحيح البخاري (كتاب الأذان/ باب القراءة في الفجر) (رقم: 772).

(٤) هذه الرواية في صحيح مسلم (الإحالة السابقة).

(٥) هذه الرواية أيضا في صحيح مسلم (الإحالة السابقة).

(٦) هذه الرواية في صحيح البخاري (الإحالة السابقة).

(٧) سبق ذكر تخريج هذه الرواية (انظر: ص 153).

قال الخطيبُ أبو بكر الحافظ البغدادي [١]: الجهرُ بالبسملة مذهبٌ لأبي هريرة، حُفِظ عنه واشتهر به، ورواه عنه غيرُ واحدٍ من أصحابه.

الوجه الثاني: حديثُ نُعَيْم بن عبدالله المُجَمِّر [٢] قال: صلَّيْتُ وراء أبي هريرة فقرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ، ثم قرأ بأمّ القرآن، حتى إذا بلغ ﴿ولا الضالين﴾ قال: آمين، وقال الناسُ: آمين، ويقولُ كلّما سجد: الله أكبر، وإذا قام من الجلوس في الإثنين قال: الله أكبر، ثم يقولُ إذا سلَّمَ: « والذي نفسي بيده إنّي لأَشْبَهُكم صلاةً برسول الله ﷺ ».

رواه النسائي في سننه[٣]، وابنُ خُزَيْمَة في صحيحه[٤].

وقال ابنُ خُزَيْمَة في "مصنَّفه في البسملة"[٥]: فأمّا الجهرُ ببسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة، فقد صحَّ وثبت عن النبيّ ﷺ بإسنادٍ ثابتٍ متّصِلٍ، لا شكَّ ولا ارتيابَ عند أهل المعرفة بالأخبار في صحّة سنده واتّصاله، فذكر هذا الحديث.

وأخرجه: أبو حاتم بن حِبّان في صحيحه، والدارَقُطْني في سننه وقال: « حديث صحيح، وكلهم ثقات ».

---

(١) في كتابه في البسملة، انظر: البسملة، لأبي شامة (ص 268).

(٢) هو: المدني، مولى آل عمر، من ثقات التابعين، معروف بالرواية عن أبي هريرة. انظر: سير أعلام النبلاء (5/ 227)، وتقريب التهذيب (رقم: 7221).

(٣) سنن النسائي (كتاب الافتتاح/ قراءة بسم الله الرحمن الرحيم) (رقم: 906).

(٤) صحيح ابن خزيمة (1/ 251/ رقم: 499).

(٥) انظر: البسملة، لأبي شامة (ص 254-255) فقد ذكر كلام ابن خزيمة بتمامه.

ورواه الحاكمُ في المستدرك على الصحيحين [(١)] وقال: « هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط البخاري ومسلم ».

وقال البَيْهَقي[(٢)]: « كلّهم ثقات مُجْمَعٌ على عدالتهم مُحتَجٌّ بهم في الصحيح».

الثالث: ما رواه الدارقطني في سننه، من طريقين عن منصور بن أبي مُزاحِم[(٣)] قال: حدّثنا أبو أُوَيْس [(٤)]، عن العلاء بن / عبدالرحمن بن يعقوب [(٥)]، عن أبيه[(٦)]، عن أبي هريرة، عن النبيّ ﷺ أنّه كان إذا قرأ وهو يؤُمُّ الناسَ افتتح بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ ، قال أبو هريرة: « هي آيةٌ من كتاب الله، اقرؤوا إن شئتُم فاتحةَ الكتاب، فإنّها الآية السابعة».

---

(١) المستدرك (1/ 357).

(٢) انظر: السنن الكبرى (1/ 46-47).

(٣) هو: أبو نصر منصور بن أبي مزاحم بشير، التركي البغدادي، الكاتب، ثقة، توفي 235هـ. انظر: الجرح والتعديل ، تأليف: ابن أبي حاتم. نشر دار الكتب العلمية ببيروت ، (170/8)، وتقريب التهذيب (رقم: 6955).

(٤) هو: عبدالله بن عبدالله بن أويس، الأصبحي المدني، صهر الإمام مالك بن أنس، كان صدوقا في الحديث، توفي سنة 167هـ. انظر: الجرح والتعديل (5/ 92)، وتقريب التهذيب (رقم: 3434).

(٥) هو: أبو شبل العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب، الحرقي المدني، محدّث صدوق ربما وهم، توفي بعد 130هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (6/ 186)، وتقريب التهذيب (رقم: 5282).

(٦) هو: عبدالرحمن بن يعقوب، الجهني المدني، مولى الحرقة، ثقة. انظر: تقريب التهذيب (رقم: 4073).

وفي رواية: أنّ النبيّ ﷺ كان إذا أمَّ الناسَ قرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾[١].

قال الدارقطني: « رجالُ إسناده كلُّهم ثقات ».

وقال الخطيبُ[٢]: ورد عن جماعة عن أبي هريرة: أنّ النبيّ ﷺ كان يجهرُ بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ويأمرُ به، وذكرَ هذا الحديث وقال بدلَ قرأَ: جهرَ[٣].

وعن أبي حازم[٤]، عن أبي هريرة قال: كان النبيّ ﷺ يجهرُ بقراءة ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾[٥].

وأمّا حديثُ أمِّ سَلَمَة، فرواه جماعةٌ من الثقات، عن ابن جُرَيْج، عن عبدالله بن أبي مُلَيْكَة[٦]، عنها قالت: كان رسولُ الله ﷺ يُقَطِّعُ قراءةَ ﴿بسم الله

---

(١) انظر: سنن الدارقطني (2/ 74/ رقم: 1171).

(٢) هو الخطيب البغدادي.

(٣) انظر: البسملة، لأبي شامة (ص 270).

(٤) اسمه: سلمان، الكوفي، مولى عَزَّة، ثقة من أصحاب أبي هريرة، توفي في خلافة عمر بن عبدالعزيز قريبا من سنة 100هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (5/ 7)، وتقريب التهذيب (رقم: 2492).

(٥) أخرجه الخطيب البغدادي في البسملة، انظر: مختصره للذهبي (ص 168 –ضمن ست رسائل).

(٦) هو: عبدالله بن عبيدالله بن عبدالله بن أبي مليكة، يقال: اسم أبي مليكة زهير، التيمي المدني، ثقة فقيه من التابعين، توفي سنة 117هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (5/ 88)، وتقريب التهذيب (رقم: 3477).

الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين﴾.

وفي روايةٍ: كان النبيّ ﷺ يقرأ: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين﴾ يُقَطِّعُها حرفاً حرفاً.

وفي روايةٍ: كان رسولُ الله ﷺ إذا قرأ يُقَطِّعُ قراءتَه آيةً آيةً.

رواه أبو داود[(١)]، وابنُ خُزَيْمَة[(٢)]، والدارَقُطْني[(٣)] وقال: « إسنادُه كلُّهم ثقات، وهو إسنادٌ صحيح ».

وقال الحاكمُ في المستدرك[(٤)]: « هو حديثٌ صحيحٌ على شرط البخاري ومسلم ».

وفي روايةٍ عنها: أنّ رسول الله ﷺ قرأ في الصلاة: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ فعدَّها آيةً، ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ اثنتين، ﴿الرحمن الرحيم﴾ ثلاثَ آياتٍ، ﴿مالك يوم الدين﴾ أربعَ آياتٍ، وقال هكذا ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾، وجمع خمسَ أصابعه – يعني: الراوي –.

أخرجه ابنُ خُزَيْمَة في صحيحه[(٥)]، وفي سنده: عمر بن هارون البَلْخي[(٦)]، وفيه كلامٌ لبعض الحُفّاظ[(١)].

---

(١) سنن أبي داود (كتاب الحروف والقراءات) (رقم: 4001)، والرواية الأولى له.

(٢) صحيح ابن خزيمة (1/ 248–249/ رقم: 493).

(٣) سنن الدارقطني (2/ 76/ رقم: 1175).

(٤) المستدرك (1/ 356).

(٥) صحيح ابن خزيمة (1/ 248–249/ رقم: 493).

(٦) عمر بن هارون بن يزيد، البصري، توفي سنة 194هـ. انظر: سير أعلام النبلاء

والزيادةُ التي في حديثه – وهي قوله: قرأ في الصلاة – قد رواها الطحاوي من حديث ابن جُرَيْجٍ بسنده[٢]، وذكر هو والراوي له تأويلاتٍ ضعيفةً باطلةً.

وأما حديثُ ابن عبّاس، فرواه الدارَقُطْني في سننه [٣]، والحاكمُ في المستدرك[٤]، بإسنادهما عن سعيد بن جُبَيْر، عن ابن عبّاس قال: كان رسولُ الله ﷺ يجهرُ بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾.

[11ب] / قال الحاكم: « هذا إسناد صحيح، وليس له علّةٌ ».

وفي روايةٍ: أنّ النبيّ ﷺ جهر بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾.

رواها الدارقُطْني[٥] وقال: « هذا إسنادٌ صحيح، ليس في رواته تجريح ».

وفي روايةٍ: كان النبيّ ﷺ يفتتحُ الصلاةَ بـ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾.

رواه أيضاً الدارَقُطْني[٦] وقال: « إسنادُه صحيح ».

وهذه الرواية رواها أيضاً الترمذي[١] وقال:« ليس إسنادُه بذلك».

=

(9/ 267)، وتقريب التهذيب (رقم: 5014).

(١) قال فيه عبدالرحمن بن مهدي والإمام أحمد والنسائي: متروك الحديث، وقال يحيى بن معين: كذاب خبيث، وقال أبو داود: غير ثقة. انظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال (3/ 228).

(٢) شرح معاني الآثار، للطحاوي (1/ 199).

(٣) سنن الدارقطني (2/ 68/ رقم: 1160).

(٤) مستدرك الحاكم (1/ 208).

(٥) سنن الدارقطني (2/ 68–69/ رقم: 1161).

(٦) المصدر نفسه (2/ 69/ رقم: 1162).

وأمّا حديثُ أنس، فرواه قتادةُ قال: سُئل: كيف كانت قراءةُ النبيّ ﷺ ؟ قال: كانت مدًّا، ثم قرأ: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ، يمدُّ ﴿بسم الله﴾ ، ويمدُّ ﴿الرحمن﴾ ، ويمدُّ ﴿الرحيم﴾.

رواه البخاري في صحيحه[٢].

وفيه دلالةٌ على الجهر مُطلقاً، فتناول الصلاةَ وغيرَها؛ لأنّ قراءةَ النبيّ ﷺ لو اختلفت في الجهر بين حالتَيْ الصلاة وغيرها لبيَّنَها أنسٌ ولَمَا أطلقَ جوابَه.

وعن أنس ﵁ قال: بينا رسولُ الله ﷺ ذات يومٍ بين أظهُرنا إذْ أغفى إغْفاءةً، ثم رفع رأسَه متبسِّماً، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟! قال: « **أُنزلتْ عليَّ آنفاً سورةٌ** –فقرأ: – ﴿بسم الله الرحمن الرحيم ☐ إنا أعطيناك الكوثر﴾الكوثر: ١ » إلى آخرها.

رواه مسلم[٣].

وهذا تصريحٌ بالجهر بها خارجَ الصلاة، فكذا في الصلاة كسائر الآيات.

وعن أنسٍ أيضا ﵁ قال: صلَّى معاويةُ بالمدينة صلاةً يجهرُ فيها بالقراءة، فقرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ لأمِّ القرآن، ولم يقرأ بها للسورة التي بعدها حتى مضى تلك القراءة، ولم يكبِّر حتى يهوي حتى مضى تلك الصلاة، فلمّا سلَّم ناداه من شهد ذلك من المهاجرين: يا معاوية! أَسَرَقْتَ الصلاة، أم نسيت؟ فلمّا

=

(١) جامع الترمذي (كتاب الصلاة/ باب من رأى الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم) (رقم245).

(٢) صحيح البخاري (كتاب فضائل القرآن/ باب مد القراءة) (رقم: 5046).

(٣) صحيح مسلم (كتاب الصلاة/ باب حجة من قال البسملة من أول كل سورة سوى براءة) (رقم: 400).

صلّى بعد ذلك قرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ للتي بعد أمّ القرآن، وكبَّر حتى يهويَ ساجداً.

رواه الإمام الشافعي[(١)] بإسناده الصحيح.

ورواه الحاكم[(٢)] وقال: « هذا حديثٌ صحيح على شرط مسلم».

وفي رواية: فناداه المهاجرون والأنصار حين سلَّم: يا معاوية! أسرقتَ صلاتك؟ أين ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ؟

رواه الشافعي[(٣)] بإسنادٍ على شَرط مسلم.

وفي روايةٍ: كان النبيّ ﷺ يجهرُ بالقراءة بـ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾.

رواه الدارَقُطْني[(٤)] وقال: « إسنادُه صالح ».

وفي روايةٍ عن محمد بن أبي السَّرِيّ العسقلاني[(٥)] قال: صلَّيتُ خلف

[12أ] المُعْتَمِر بن سليمان ما لا أُحصي صلاةَ المغرب / والصبح، فكان يجهرُ بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ قبل فاتحة الكتاب وبعدها، وسمعتُ المُعْتَمِر يقول: ما آلو

---

(١) مسند الشافعي ، ترتيب: محمد عابد السندي. طبع ونشر شركة المطبوعات العلمية بمصر، 1327هـ، (1/ 74/ رقم: 207).

(٢) مستدرك الحاكم (1/ 233).

(٣) مسند الشافعي (1/ 74/ رقم: 208).

(٤) سنن الدارقطني (2/ 79/ رقم: 1180).

(٥) هو: محمد بن أبي السري المتوكل بن عبدالرحمن، الهاشمي العسقلاني، صدوق له أوهام كثيرة، توفي سنة 238هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (11/ 161)، وتقريب التهذيب (رقم: 6303).

إن اقتديتُ بصلاة أبي، وقال أبي: ما آلو إن اقتديتُ بصلاة أنس بن مالك، وقال أنس: ما آلو إن اقتديتُ بصلاة رسول الله ﷺ .

قال الدارَقُطْني[(١)]: « إسنادُه كلُّهم ثقات ».

وأخرجه الحاكمُ في المستدرك [(٢)] وقال: « رواةُ هذا الحديث عن آخرهم ثقات ».

وفي روايةٍ عن شريكٍ [(٣)] عن أنس قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يجهرُ بـ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾.

رواه الحاكمُ[(٤)] وقال: « روّاتُه كلُّهم ثقات ».

قال الحاكمُ [(٥)]: « ففي هذه الأخبار معارضَةٌ لحديث قتادة عن أنس السابق في ترك قراءة البسملة ».

وهو كما قال؛ لأنّه إذا صحَّ عنه ما ذكرناه قولاً وفعلاً وروايةً، فكيف يُظَنُّ به أنّه يروي ما يَفهمُ خلافَه، وهو لم يقتدِ في جهره بها إلاّ برسول الله ﷺ.

ففي الصحيحين عن حمّاد بن زيد[(٦)] عن ثابت[(١)] عن أنس قال: إنّي لا آلو

---

(١) سنن الدارقطني (2/ 78/ رقم: 1179).

(٢) المستدرك (1/ 233-234).

(٣) هو: أبو عبدالله شريك بن عبدالله بن أبي نمر، المدني، صدوق، توفي في حدود سنة 140هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (6/ 159)، وتقريب التهذيب (رقم: 2803).

(٤) المستدرك (1/ 233).

(٥) المصدر نفسه.

(٦) هو: أبو إسماعيل حماد بن زيد بن درهم، الجهضمي البصري، ثقة ثبت فقيه، توفي سنة

آلو أنْ أُصلِّيَ بكم كما رأيتُ رسولَ الله ﷺ يصلِّي بنا(٢).

وأمّا حديثُ عليّ ؓ، فرواه الدارَقُطْني في سننه (٣) عنه قال: كان النبيّ ﷺ يقرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ في صلاته.

قال الدارَقُطْني: « هذا إسنادٌ عَلَوِيٌّ لا بأس به ».

وأمّا حديثُ سَمُرَة، فأخرجه الدارَقُطْني (٤) والبَيْهَقي (٥) والخطيب بأسانيدهم، عن حُمَيْد (٦)، عن الحسن، عن سَمُرَة قال: كانت لرسول الله ﷺ سكتتان، سكتةٌ إذا قرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ، وسكتةٌ إذا فرغ من القراءة، فأنكر ذلك عِمْران بن حُصَيْن، فكتبوا إلى أُبَيّ بن كَعْب، فكتب أنْ صدَق سَمُرَة.

قال الدارَقُطْني: « كلّهم ثقات ».

=

179هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (7/ 456)، وتقريب التهذيب (رقم: 1506).

(١) هو: أبو محمد ثابت بن أسلم، البناني البصري، ثقة عابد من التابعين، توفي بعد سنة 120هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (5/ 220)، وتقريب التهذيب (رقم: 818).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأذان/ باب المكث بين السجدتين) (رقم: 8[illegible])، ومسلم في صحيحه (كتاب الصلاة/ باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام) (رقم: [illegible]).

(٣) سنن الدارقطني (2/ 65-66/ رقم: 1155).

(٤) سنن الدارقطني (2/ 80/ رقم: 1182).

(٥) سنن البيهقي الكبرى (2/ 195-196).

(٦) هو: أبو عبيدة حميد بن أبي حميد، الطويل البصري، اختلف في اسم أبيه على نحو عشر أقوال، ثقة عرف بالتدليس، توفي سنة 142هـ أو 143هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (6/ 163)، وتقريب التهذيب (رقم: 1553).

وقال البَيْهَقي: « روّاة هذا الحديث كلّهم ثقات، وكان عليّ بنُ المديني [١] يُثْبِتُ سماعَ الحسن من سَمُرَة ».

قال الخطيب: « قوله: سكتةٌ إذا قرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ، يعني: إذا أراد أن يقرأ؛ لأنّ السكتة إنّما هي قبل قراءة البسملة لا بعدها ».

وأمّا الجوابُ عن استدلالهم بحديث أنس: كانوا يفتتحون الصلاةَ بـ﴿الحمد لله رب العالمين﴾، فهو أنّ المرادَ: كانوا يفتتحون بسورة الفاتحة لا بالسورة، وهذا التأويل متعيِّنٌ للجمع بين الأدلَّة.

[12ب] / وأمّا الروايةُ التي في مسلم [٢]: فلم أسمعْ أحداً منهم يقرأُ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾، فقال أصحابُنا: هي روايةُ اللفظ الأوّل بالمعنى الذي فهمه الراوي، عبّر عنه على قدر فهمه وأخطأَ، ولو بلَّغ الحديثَ بلفظه الأوّل لأصابَ، فإنّ اللفظَ الأوّلَ هو الذي اتّفقَ الحُفّاظُ عليه، ولم يُخَرِّج البخاري وأبو داود والترمذيّ غيرَه، والمرادُ به اسمُ السورة.

ويبيِّنُه ما في سنن الدارَقُطْني [٣] عن أنس قال: « كنّا نصلّي خلف النبيّ ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ﭫ فكانوا يستفتحون بأمِّ القرآن فيما يُجْهَرُ به ».

قال الدارَقُطْني: « هذا حديثٌ صحيح ».

---

(١) هو: أبو الحسن علي بن عبدالله بن جعفر، السعدي مولاهم، المديني البصري، ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، توفي سنة 234هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (11/ 41)، وتقريب التهذيب (رقم: 4794).

(٢) سبق تخريجها من صحيح مسلم.

(٣) سنن الدارقطني (2/ 94/ رقم: 1207).

وهو دليلٌ صريحٌ لتأويلنا، فقد ثبت الجهرُ بالبسملة عن أنس وغيرِه كما سبق، فلا بدَّ من تأويل ما ظاهرُه خلافُ ذلك.

قال الشيخ أبو محمد المقدسي [(١)]: ثم للناس في تأوليه والكلامِ عليه خمسُ طُرُق:

أحدُها – وهو الذي أجاب به ابنُ عبدالبرّ واختاره [(٢)] -: أنّه لا يجوزُ الاحتجاجُ به؛ لتلوُّنِه، واضطرابِه، واختلافِ ألفاظه مع تغاير معانيها، قال: ولا حجّة في شيءٍ منها عندي؛ لأنّه قال مرّةً: كانوا يفتتحون بِـ ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ ، ومرّةً: كانوا لا يجهرون بِـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾، ومرّةً: كانوا لا يقرؤونها، ومرّةً: لم أسمعْهم يقرؤونها، ومرّةً قال – وقد سُئِل عن ذلك -: كبرتُ ونسيتُ [(٣)].

فحاصلُه أن نحكمَ بتعارض الروايات، ولا نجعلَ بعضَها أولى من بعض فنُسقِطُ الجميعَ، ونظيرُ ما فعلوا في حديث أنس هذا ما نقله الخَطّابي [(٤)] في معالم السنن [(٥)]: عن أحمد ابن حَنْبَل أنّه ردَّ حديثَ رافع بن خَدِيج [(٦)] في المزارعة [(١)]

---

(١) هو: أبو شامة المقدسي، انظر: البسملة (القسم الثاني- ص 128).

(٢) انظر: الإنصاف، لابن عبدالبر (ص 230).

(٣) لم أعثر على تخريج هذه الرواية.

(٤) هو: أبو سليمان حمْد بن محمد بن إبراهيم، البستي الخطابي، إمام علامة، حافظ لغوي، توفي سنة 338هـ، من مؤلفاته: معالم السنن في شرح سنن أبي داود، وغريب الحديث. انظر: سير أعلام النبلاء (17/ 23)، والبداية والنهاية (15/ 244).

(٥) انظر: معالم السنن (5/ 54).

(٦) هو: أبو عبدالله – ويقال: أبو رافع- رافع بن خديج بن عديّ، الأوسي الأنصاري

لاضطرابه وتلوُّنه، فقال: هو حديثٌ كثيرُ الألوان(٢).

الثانية: أنْ تُرَجَّح بعضُ ألفاظ هذه الروايات المختلفة على باقيها ويُرَدَّ ما خالفها إليها، ولا نجد الرجَحانَ إلاّ للرواية أنّهم كانوا يفتتحون بـ ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ ، أي بالسورة.

وهذه طريقةُ الإمام الشافعي في الجواب عنه (٣)؛ لأنّ أكثر الرواة على هذا اللفظ.

الثالثة: أن يُقال: ليس في هذه الروايات ما ينافي أحاديثَ الجهر الصحيحة السابقة، أمّا الروايةُ المتَّفَق عليها فظاهرة.

وأما قوله: « لا يجهرون » فالمرادُ به نفيُ الجهر الشديد الذي نهى الله عنه بقوله: ﴿ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلا﴾ الإسراء: ١١٠ ، فنفَى أنسٌ ﷺ الجهرَ الشديدَ دون أصل الجهر؛ بدليل أنّه هو روى الجهرَ في حديثٍ آخر(٤).

=

المدني، صحابي جليل، توفي سنة 73هـ أو 74هـ أو قبل ذلك. انظر: سير أعلام النبلاء (3/ 181)، وتقريب التهذيب (رقم: 1871).

(١) هو حديث: « **من كانت له أرض فليزرعها، ولا يكريها بثلث ولا بربع ولا بطعام مسمى** »، أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الحرث والمزارعة/ باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسي بعضهم بعضا في الزراعة والثمر) (رقم: 2339) ومسلم في صحيحه (كتاب البيوع/ باب كراء الأرض بالطعام) (رقم: 1548).

(٢) انظر: المغني، لابن قدامة (7/ 558).

(٣) انظر: البسملة، لأبي شامة (القسم الثاني- ص 130).

(٤) سبق تخريجه.

وأمّا روايةُ من روى: « يُسِرُّون »، فلم يُرِد حقيقةَ الإسرار وإنّما أراد به يُسِرُّون التوسُّطَ المأمورَ به الذي هو بالنسبة إلى الجهر المَنْهيِّ عنه كالإسرار.

وهذه طريقةُ الإمام أبي بكر بن خُزَيْمَة في الجواب عنه (١).

الرابعة: أنْ تُرَدَّ جميعُ الروايات إلى معنى أنّهم كانوا يُسِرُّون بالبسملة دون تركها، وقد ثبت الجهرُ بها بالأحاديث السابقة عن أنس، فكأنّ أنساً بالغ في الردّ على من أنكرَ الإسرار بها فقال: أنا صلَّيْتُ خلف النبيّ ﷺ وخلفائه فرأيتُهم يُسِرُّون بها، / أي وقع ذلك منهم مرّةً أو مرّاتٍ لبيان الجواز، ولم يُرِد الدوام؛ [13أ] بدليل ما ثبت عنه من الجهر روايةً وفعلاً كما سبق.

فتكون أحاديثُ أنس قد دلَّت على جوازِ الأمرين ووقوعِهما من النبيّ ﷺ وهما: الجهرُ، والإسرارُ، ولهذا اختلفتْ أقوالُ الصدر الأوّل في ذلك، وهو كالاختلاف في الأذان والإقامة.

وهذا الوجه اختاره ابنُ خُزَيْمَة (٢).

قال أبو حاتم بنُ حِبّان (٣): هذا عندي من الاختلاف المُباح، والجهرُ أحَبُّ إليّ.

فعلى هذا معنى قول من روى: « لم يقرأ » أي: لم يجهر، و « لم أسمعْهم يقرؤون » أي: يجهرون.

---

(١) وذلك في كتابه في البسملة، ونقل طرفاً من كلامه أبو شامة في البسملة (القسم الثاني- ص 185-189).

(٢) انظر كلامه في البسملة، لأبي شامة (القسم الثاني- ص 185-189).

(٣) في كتاب المستدل، الذي جمع فيه بين الحديث والفقه، انظر: البسملة، لأبي شامة (القسم الثاني- ص 134).

الطريقة الخامسة: أن يقال: نطق أنسٌ بكلّ هذه الألفاظ المرويّة في مجالس متعدِّدة، بحسب الحاجة إليها في الاستدلال والبيان.

فإن قيل: هلاّ حملتُم حديثَ أنس على أنّ آخر الأمرين من رسول الله ﷺ تركُ الجهر، بدليل أنّه حكى ذلك عن الخلفاء بعده.

قلنا: منع ذلك أنّ الجهر يُروى عن أنس من فعله -كما سبق -، فلا يختار لنفسه إلاّ ما كان آخرَ الأمرين.

قال الإمام أبو محمد المقدسي رحمه الله تعالى (١): وإنْ رُمنا ترجيحَ الجهر فيما نُقل عن أنس قلنا: هذه الرواية التي انفرد بها مسلم المُصَرِّحة بحذف البسملة وبعدم الجهر بها قد عُلِّلتْ وعورِضتْ بأحاديث الجهر الثابتة عن أنس وغيره، والتعليلُ يُخرجُها من الصحّة إلى الضعف؛ لأنّ من شرط الصحيح ألاّ يكون شاذًّا ولا مُعَلَّلاً وإنْ اتّصلَ سندُه بنقل عدلٍ ضابطٍ عن مثله، فالتعليلُ يُضَعِّفُه لكونِه اطُّلِعَ فيه على علّةٍ خفِيَّةٍ، قادحةٍ في صحّتِه، كاشفةٍ عن وَهَمٍ لبعض روّاته، ولا ينفعُ حينئذٍ إخراجُه في الصحيح؛ لأنّه في نفس الأمر ضعيفٌ وقد خفي ضعفُه، وقد تخفى العلّةُ على أكثر الحُفّاظ ويعرفُها العددُ منهم؛ فكيف والأمرُ هنا بالعكس، ولهذا امتنع البخاريُّ وغيرُه من إخراجه، وقد عُلِّل حديثُ أنس هذا بثمانية أوجُه، - ثم ذكرها أبو محمد مُفَصَّلَةً، وقال -:

الثامنُ منها: أنّ أبا سَلَمَة قال: سألتُ أنساً: أكان رسولُ الله ﷺ يستفتحُ بـ ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ أو / بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم ﴾؟ فقال: إنّك لتسألني عن شيءٍ ما أحفظُه، وما سألني عنه أحدٌ قبلك.

---

(١) انظر: البسملة، لأبي شامة المقدسي (ص 141).

رواه أحمد بن حنبل في مسنده [١]، وابنُ خُزَيْمَة في كتابه [٢]، والدارَقُطْني في سننه[٣] وقال: « إسنادُه صحيح ».

وهذا دليلٌ على توَقُّفِ أنس وعدمِ جَزْمِه بواحدٍ من الأمرين، ورُوي عنه الجزمُ بكلٍّ واحدةٍ منهما، فاضطربتْ أحاديثُه، وكلُّها صحيحةٌ، فتعارضتْ وسقطتْ، وإنْ رُجِّح بعضُها فالترجيحُ للجهر؛ لكثرة أحاديثه، ولأنّها إثباتٌ، فهو مُقَدَّمٌ على النفي، ولعلّ النسيانَ عرض له بعد ذلك.

قال ابنُ عبدالبر[٤]: مَنْ حفظ عنه حجّةٌ على مَنْ سأله في حال نسيانه.

وأجاب الشيخُ الإمامُ أبو شامة رحمه الله تعالى عن هذا بأنّهما مسألتان، فسؤالُ أبي سَلَمَة عن البسملة وتركِها، وسؤالُ قتادة عن الاستفتاحِ بأيّ سورة؟[٥].

والله أعلم.

وأمّا الجوابُ عن حديث عبدالله بن مُغَفَّل، فقال أصحابُنا والحُفّاظُ: هو حديثٌ ضعيفٌ [٦]؛ لأنّ ابنَ عبدالله بن مُغَفَّل مجهولٌ [٧]، والمجهولُ لا تقومُ به

---

(١) مسند الإمام أحمد (20/ 126-127/ رقم: 12700).

(٢) أي البسملة.

(٣) سنن الدارقطني (2/ 94/ رقم: 1208).

(٤) انظر: الإنصاف (ص 231).

(٥) انظر: البسملة، لأبي شامة (القسم الثاني- ص 146).

(٦) انظر: نصب الراية لأحاديث الهداية، تأليف: الزيلعي. نشر دار الحديث بالقاهرة، (1/ 408).

(٧) انظر: تهذيب الكمال (34/ 458).

حُجّةٌ، ولا يُغترُّ بكلام الترمذي أنّه حديثٌ حسنٌ؛ لأنّ مدارَه على مجهول، ولو صحَّ لوَجَبَ تأويلُه جمعاً بينه وبين الأدلّة السابقة، وذكر أصحابُنا له تأويلين اختصرتُهما[١].

والجوابُ عن قول سعيد بن جُبَيْر إنّ الجهرَ منسوخٌ [٢]: أنّ هذا مُرْسَلٌ [٣]، مُرْسَلٌ [٣]، فلا حُجَّة فيه[٤].

وإنْ كان قد رُوي عنه مُتَّصِلاً عن ابن عبّاس، وقال: وأنزل الله ﴿ولا تجهر بصلاتك﴾ فيسمعَ المشركون فيهزؤون، ﴿ولا تخافت بها﴾ عن أصحابك فلا تُسمِعَهم، ﴿وابتغ بين ذلك سبيلا﴾ ، وفي رواية: فخفض النبيّ ﷺ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ [٥].

قال البَيْهَقي [٦]: يعني – والله أعلم -: فخفض بها دون الجهر الشديد الذي يبلُغُ أسماعَ المشركين، وكان يجهرُ بها جهراً يُسمِعُ أصحابَه.

قال أبو محمد[٧]: وهذا هو الحقُّ؛ لأنّ الله تعالى كما نهاه عن الجهر نهاه عن

---

(١) انظر: المجموع شرح المهذب (3/ 355)، والبسملة، لأبي شامة (القسم الثاني- ص 208-210).

(٢) سبق تخريجه في (ص 155).

(٣) المرسل هو: أن يقول التابعي سواء كان صغيرا أو كبيرا: قال رسول الله ﷺ . انظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص 110).

(٤) انظر: البسملة، لأبي شامة (القسم الثاني- ص 221).

(٥) أخرجه البيهقي في الخلافيات كما في البسملة، لأبي شامة (ص 298).

(٦) انظر: البسملة، لأبي شامة (ص 299).

(٧) هو: أبو شامة المقدسي، انظر: البسملة (القسم الثاني- ص 232).

المُخافَتة، فلم يبق إلاّ التوسُّطُ بينهما، وليس هذا الحكمُ مُختصًّا بالبسملة، بل كلُّ القرآن فيه سواءٌ.

وأمّا قياسُهم على التعَوُّذ، فجوابُه أنّ البسملة من الفاتحة، ومرسومةٌ في المصحف، بخلاف التعَوُّذ.

وأما قولُهم: قال بعضُ التابعين: الجهرُ بالبسملة بدعةٌ [(١)]، فلا حُجَّة فيه؛ لأنّه يُخبِرُ عن اعتقاده ومذهبه، كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: العقيقةُ بدعةٌ[(٢)]، وصلاةُ الاستسقاء بدعةٌ [(٣)]، وهما / سُنَّةٌ عند جماهير العلماء؛ [14أ] للأحاديث الصحيحة فيهما، ومذهبُ واحدٍ من الناس لا يكونُ حُجَّةً على مُجتهدٍ واحدٍ، فكيف يكون حُجَّةً على الأكثرين، مع مُخالفته للأحاديث الصحيحة السابقة، والله أعلم.

---

(١) هو قول إبراهيم النخعي.

(٢) انظر: المجموع، للنووي (8/ 339).

(٣) انظر: رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، تأليف: ابن عابدين، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض. طبع عالم الكتب بالرياض، 1423هـ-2003م، (2/ 184).

المقامُ الثاني:

في إعراب باقي الفاتحة

وبيان ألفاظها وقراءاتها ومعانيها

قوله: ﴿الحمد لله﴾: الجمهورُ على رفْع ﴿الحمدُ﴾بالابتداء، و ﴿لله﴾الخبرُ، واللامُ مُتعلِّقةٌ بمحذوفٍ، أي: واجبٌ، أو: ثابتٌ.

قال أبو البقاء[(١)]: ويُقرأ ﴿الحمد﴾بالنصب[(٢)] على أنّه مصدرُ فعلٍ محذوفٍ، أي: أحمدُ الحمدَ، والرفعُ أَجْوَدُ؛ لأنّ فيه عموماً في المعنى، ويُقرأ بكسر الدال [(٣)]، إِتْبَاعاً لكسرة اللام، كما قالوا: المِعِيرة، ورِغيف[(٤)]، وهو ضعيفٌ في الآية؛ لأنّ فيه إتباعَ الإعرابِ البناءَ، وفي ذلك إبطالٌ للإعراب؛ ويُقرأ بضمِّ الدال واللام [(٥)]، على إتباع اللام الدالَ، وهو ضعيفٌ أيضاً؛ لأنّ لامَ الجرِّ متَّصِلٌ بما بعده مُنفَصِلٌ عن الدال، ولا نظير له في حروف الجرّ المُفرَدَة؛ إلاّ أنّ من قرأ به فرَّ من الخروج من الضمِّ إلى الكسر وأجراه مجْرى المتَّصِل؛ لأنّه لا يكاد يُستعمَلُ الحمدُ مُنفرداً عمّا بعده، انتهى.

واللامُ في ﴿الحمد﴾اختُلِف فيها:

فذهب جماعةٌ إلى أنّها للاستغراق [(٦)]؛ إذ الحمدُ في الحقيقة كلُّه لله، إذْ ما من

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن (ص 5).

(٢) وهي قراءة سفيان بن عيينة. انظرالمُجيد في إعراب القرآن المَجيدتأليف: الصفاقسي، تحقيق: موسى محمد زنين. نشر كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس،ط1992م، (ص50).

(٣) وهي قراءة الحسن البصري. انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: لسان العرب (ع ي ر)، وتاج العروس (ر غ ف) (23/ 355).

(٥) وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة. انظر: المجيد (ص 50).

(٦) الاستغراق هو: تناول المعنى على سبيل الشمول. انظر: الخليل: معجم مصطلحات

خيرٍ إلاّ وهو مُولِيه، بوسَطٍ أو غير وسَط، كما قال تعالى: ﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾النحل: ٥٣ [(١)].

وقال الزَّمَخْشَري(٢): إنّ اللامَ فيه لتعريف الجنس، ومعناه: إشارةٌ إلى ماهيّة الحمد التي يعلمُها كلُّ أحد، كما أنّ تعريف العِراك إشارةٌ إلى ماهيّة المعلوم لكلّ أحد، والعِراكُ: الازدحامُ، بحيث يصطكُّ بعضٌ بعضاً، أي: أرسل الإبل على هذه الحالة.

والحمدُ هو: الثناءُ على الجميل الاختياري، من نعمةٍ أو غيرها.

والمَدْحُ هو: الثناءُ على الجميل مُطلَقاً.

يُقال: حمدتُ زيداً على علمه وكَرَمه، ولا تقول: حمدتُه على حُسْنِه؛ بل: مدحتُه.

وقيل: هما أخوان، قاله الزَّمَخْشَري [(٣)].

قال الشيخ قطب الدين [(٤)]: أراد أنّهما أَخَوان في الاشتقاق الكبير [(٥)]، لا أنّهما

=

النحو العربي، تأليف: د. جورج عبدالمسيح وهاني جورج تابري. طبع مكتبة لبنان ببيروت، ط1 ، 1410هـ-1990م، (ص 50).

(١) انظر: أنوار التنزيل (1/ 27)، والدر المصون (1/ 37).

(٢) انظر: الكشاف عن حقائق التنزيل (1/ 50).

(٣) الكشاف عن حقائق التنزيل (1/ 47).

(٤) انظر: حاشية القطب على الكشاف ، تأليف: قطب الدين الشيرازي. مخطوط بمكتبة مانيسا بتركيا برقم (4373)، (ق 8أ-ب).

وهو: قطب الدين محمود بن مسعود بن مصلح، الفارسي الشيرازي، قاضٍ، عالم بالعلوم العقلية، مفسّر، توفي سنة 710هـ، من مؤلفاته: حكمة الإشراق، الانتصاف في شرح الكشاف. انظر: الدرر الكامنة (4/ 339)، الأعلام (7/ 187-188).

(٥) الاشتقاق الكبير: هو أن يكون بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب.

مترادفان، أمّا أنّهما أخوان في الاشتقاق الكبير؛ فلأنّهما متشاركان في المعنى والتركيب، أمّا في التركيب فظاهر، وأمّا في المعنى فلأنّ الحمدَ هو الثناءُ على الجميل الاختياري من نعمةٍ وغيرها، والمدحُ هو الثناءُ مُطلَقاً، فهما متشاركان في الثناء وهو الذكرُ بالخير مُطلَقاً، وأمّا أنّهما ليسا بمترادفين، فلأنّ الحمدَ يختصُّ بأهل العلم، بخلاف المدح، ولأنه شاملٌ للأفعال الاختياريّة وغيرها والحمدُ لا يكون إلاّ على الأفعال الاختياريّة من الإحسان والفضائل، تقول: حمدتُ زيداً على علمه وكرمه ولا تقول حمدتُ زيداً على صباحةِ خدِّه ورشاقةِ قَدِّه، بل مدحتُه، فالمدحُ أعمُّ من الحمد، كلُّ حمدٍ مدحٌ وليس كلُّ مدحٍ حمداً، انتهى.

والشكرُ: مُقابَلَةُ النِّعمة قولاً وعَمَلاً واعتقاداً، قال(١):

أفادتكم النعماءُ منّي ثلاثة　　　يدي ولساني والضمير المُحجَّبا

فهو أَعَمُّ منهما من وجهٍ، وأَخَصُّ من آخر؛ لأنّ الحمدَ يكون في مقابلة النعمة وغيرها، ولا يكون إلاّ باللسان، والشكرُ لا يكون إلاّ في مقابلَة النعمة، ويكون باللسان وغيره كما قلناه ، قال الله تعالى﴿اعملوا ءال داوود/ شكرا﴾سبأ:١٣. [14ب]

وقال شيخُنا أبو المحاسن يوسف بنُ خطيب المنصوريّة(٢) رحمه الله تعالى في

=

انظر: التعريفات (ص 84).

(١) ذكره في الكشاف (1/ 47) ولم ينسبه.

(٢) هو: جمال الدين لأبو المحاسن يوسف بن الحسن بن محمد، المعروف بابن خطيب المنصورية، فقيه شافعي من أهل حماة، توفي سنة 809هـ، من مؤلفاته: الاهتمام في شرح أحاديث الأحكام، وشرح ألفية ابن معطي. انظر: الضوء اللامع (10/ 308)، وبغية الوعاة (2/ 355).

بعض مصنَّفاته[١]: إنّ الحمدَ يكون بالفعل أيضاً، وذكر له شاهداً.

والحمدُ لفظُه لفظُ خبَر، كأنّه يُخبِرُ أنّ المستحِقَّ للحمد هو الله، وفيه تعليمُ الخلْق، تقديرُه: قولوا الحمدُ لله، وفيه إشعارٌ بأنّه تعالى حيٌّ قديرٌ مريدٌ عالِمٌ؛ إذْ الحمدُ لا يستحِقُّه إلاّ من كان هذا شأنُه.

قوله تعالى: ﴿ربِّ﴾: هو مصدر رَبَّ يُرَبِّ، ثم جُعل صفةً، كعدَل وخصَم، وأصلُه رابٌّ، وجرُّه على الصفة أو البدَل.

وقرىء بالنصب، على إضمار أعني، وقيل: على النداء.

وقرىء بالرفع، على إضمار هو.

قاله أبو البقاء العُكْبُري[٢].

وفي معناه أربعةُ أقوال حكاها الماوَرْديُّ وغيرُه[٣]: المالِك، والسيِّد، والمُدَبِّر، والمُرَبِّي.

فإنْ وُصف الله تعالى بأنّه ربٌّ - لأنّه مالكٌ أو سيِّدٌ - فهو من صفات الذات.

وإنْ قيل: لأنّه مُدَبِّرُ خلقِه أو مُرَبِّيهم فهو من صفات فعله.

قال[٤]: ومتى أدخلتَ عليه الألفَ واللامَ فهو مُختَصٌّ بالله تعالى دون خَلْقه، وإن حذفت كان مشتركاً فتقول: ربُّ المال، وربُّ الدار.

قوله تعالى: ﴿العالمين﴾: هو جمعُ عالَم، وهو جمعُ تصحيحٍ لا واحد له من لفظه، واختلف العلماءُ في حقيقته:

فقال المتكلِّمون من أصحابنا وغيرُهم وجماعاتٌ من أهل اللغة والمفسِّرين:

---

(١) لم أعرف ما هو هذا المصنَّف.

(٢) انظر: التبيان (ص 5).

(٣) انظر: النكت والعيون (1/ 54)، وتفسير ابن كثير (1/ 207).

(٤) المصدر السابق.

العالَم: كلُّ المخلوقات[1].

وقال جماعةٌ: هم الملائكةُ والإنسُ والجنُّ[2].

وقيل: هو أربعةُ أنواع: الملائكةُ والإنسُ والجنُّ والشياطينُ، قاله أبو عُبَيْدَة[3] والفرّاء[4].

واختلفوا في مبلغهم:

قال سعيدُ بنُ المسيّب: « لله ألف عالَم: ستّمائة في البحر وأربعمائة في البرّ »[5].

وقال مقاتل بن حيّان[6]: « ثمانون ألف عالَم: أربعون ألفاً في البحر، وأربعون ألفاً في البَرّ »[7].

---

(١) انظر: الكشف والبيان (1/ 111-112)، وتفسير الطبري (1/ 144-145)، وتفسير ابن كثير (1/ 208).

(٢) المصادر السابقة.

(٣) هو: معمر بن المثنى، التيمي مولاهم البصري، من كبار أئمة اللغة والأدب، توفي سنة 209هـ، من مؤلفاته: مجاز القرآن، ونقائض جرير والفرزدق. انظر: سير أعلام النبلاء (9/ 445)، ووفيات الأعيان (5/ 235).

(٤) هو: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله، الديلمي الكوفي الفراء، من أئمة التفسير واللغة، توفي سنة 207هـ، من مؤلفاته: معاني القرآن، والمقصور والممدود. انظر: سير أعلام النبلاء (10/ 118)، ووفيات الأعيان (6/ 176).

(٥) انظر: الكشف والبيان (1/ 112).

(٦) هو: أبو بسطام البلخي الخزّاز، محدّث ثقة من أهل التفسير، توفي في حدود سنة 150هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (6/ 340)، وتقريب التهذيب (رقم: 6915).

(٧) انظر: الكشف والبيان (1/ 112).

وقال وَهْبٌ[١]: « لله ثمانية عشر ألف عالَم، الدنيا عالَمٌ منها، وما العمران في الخراب إلاّ كفُسْطاط في صحراء »[٢].

وقال كَعْبُ الأحبار[٣]: « لا يحصُر عددَ العالمين أحدٌ إلاّ الله، قال الله تعالى: تعالى: ﴿وما يعلم جنود ربك إلا هو﴾المدثر: ٣١ ».

وقيل: العالَمُ بنو آدم خاصّةً، قاله الحسينُ بنُ الفضل وأبو معاذ النحويّ[٤]. النحويّ[٤].

وقال آخرون: هو الدنيا وما فيها.

قال الواحدي[٥]: واختلفوا في اشتقاق العالَم:

فقيل: مُشتَقٌّ من العلاَمة؛ لأنّ كلَّ مخلوق دلالةٌ وعلامةٌ على وجود صانعه، فالعالَمُ اسمٌ لجمع المخلوق، ودليلُه استعمالُ الناس في قولهم العالَمَ مُحدَث، وهذا قولُ

---

(١) هو: أبو عبدالله وهب بن مُنَبِّه بن كامل، اليماني الصنعاني، أخو همام بن منبِّه، أخباري قصصي مشهور، توفي سنة بضع عشرة ومائة. السير (4/ 544)، والتقريب (رقم: 7535).

(٢) الكشف والبيان (1/ 112).

(٣) هو: أبو إسحاق كعب بن ماتع الحميري، كان من أهل اليمن فسكن الشام، من الرواة الثقات، مشهور برواية الإسرائيليات، مات في خلافة عثمان ﷺ. انظر: سير أعلام النبلاء (3/ 489-494)، وتقريب التهذيب (رقم: 5684).

(٤) هو: المروزي المقرىء، قال القفطي: له عناية بهذا الشأن، وله كتاب من تصنيفه في القراءات، وعلمُه حسن. انظر: إنباه الرواة بأنباء النحاة (4/ 185).

(٥) هو: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد، النيسابوري الشافعي، إمام علماء التفسير، توفي سنة 468هـ، من مؤلفاته: التفاسير الثلاثة المشهورة: الوجيز، والوسيط، والبسيط. انظر: سير أعلام النبلاء (18/ 339)، وطبقات السبكي (5/ 240).

الحسن ومجاهد وقتادة، ودليلُه من القرآن قولُ الله تعالى: ﴿قال فرعون وما رب العالمين. قال رب السموات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين﴾ الشعراء:٢٣ - ٢٤.

وقيل: مُشتَقٌّ من العِلْم، والعالَمون - على هذا - مَنْ يعقِلُ خاصّةً، قاله ابنُ عبّاس، واختارَه أبو هَيْثَم (١) والأزهري(٢)؛ لقوله تعالى: ﴿ليكون للعالمين نذيرا﴾ الفرقان:١، وجَمَعَ العالمين ليعُمَّ الأجناسَ كلَّها(٣).

[15أ] قوله تعالى: ﴿الرحمن الرحيم﴾: يجوز فيهما الجرُّ / والنصبُ والرفعُ، وبكلٍّ قرئ - على ما ذكرنا في ربّ -(٤).

قوله تعالى: ﴿مالك يوم الدين﴾:

قرأ عاصمٌ(٥) والكِسائيُّ(٦) ويعقوبُ(١): مالك.

---

(١) هو: الرازي، اشتهر بكنيته، كان من أئمة اللغة والنحو، توفي 20هـ، من مؤلفاته: الفاخر في اللغة، وزيادات معاني القرآن للفراء. انظر: إنباه الرواة(1/ 88)، وبغية الوعاة(2/ 329).

(٢) هو: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر، الأزهري اللغوي، من كبار أئمة اللغة، كان شافعي المذهب، توفي سنة 370هـ، من مؤلفاته: تهذيب اللغة، والتفسير. انظر: سير أعلام النبلاء (16/ 316)، وطبقات السبكي (3/ 63).

(٣) انظر: التفسير البسيط، للواحدي (ق 7 أ)، مخطوط بمكتبة يوسف آغا بقونيا، ولم أجد العبارة في المطبوع.

(٤) انظر: التبيان، للعكبري (ص 5).

(٥) هو: أبو بكر عاصم بن أبي النجود بهدلة، الأسدي مولاهم الكوفي، من القراء السبع المشهورين، توفي سنة 12هـ. انظر: سير أعلام النبلاء(5/ 256)، وغاية النهاية(1/ 346).

(٦) هو: أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله، الأسدي الكوفي الملقَّب بالكسائي، من القراء السبع، ومن علماء العربية، توفي سنة 189هـ، وقيل غير ذلك. انظر: سير أعلام النبلاء (9/ 131-134)، وغاية النهاية (1/ 535).

وقرأ الآخَرون: مَلِك.

وقُرىء بإسكان اللام [٢]، وهو من تخفيف المكسور مثل: فخْذ، وكتْف، وإضافتُه على هذا مَحْضَةٌ، وهو معرفةٌ، فيكون جرُّه على الصفة والبَدَل من الله، ولا حذف فيه على هذا.

وعلى قراءة الألف والجرّ يكون نَكِرَةً؛ لأنّ اسم الفاعل إذا أُريد به الحالَ أو الاستقبالَ جُرَّ بالإضافة، فعلى هذا يكونُ جَرُّه على البَدَل لا على الصفة؛ لأنّ المعرفة لا توصَف بالنكرة.

وفي الكلام حَذْفُ مفعول، تقديرُه: مالكِ أَمْرِ يوم الدين، أو: مالكِ يومِ الدين الأمر.

وبالإضافة إلى ﴿يومِ﴾خرج عن الطرفيّة؛ لأنّه لا يصحُّ فيه تقديرُ في؛ لأنّها تفصلُ بين المضاف والمضاف إليه.

قال أبو البقاء [٣]: ويُقرأُ مالكَ بالنصب، على أن يكونَ بإضمار أعني، أو حالاً، وأجاز قومٌ أن يكونَ نداءً؛ ويُقرأ بالرفع، على إضمار هو، ويكون خبراً لـ ﴿الرحمن الرحيم ﴾على قراءة مَنْ رفع الرحمن؛ ويُقرأُ مليك يوم الدين بالرفع والنصب والجرّ؛ ويُقرأُ ملَكَ يوم، على أنّه فعلٌ ويوم مفعول أو ظرف.

=

(١) هو: أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد، الحضرمي مولاهم البصري، من القراء العشر المشهوري، وبعض علماء القراءات يعدّ قراءته من الشاذّ، توفي سنة 205هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (10/ 169)، وغاية النهاية (2/ 386).

(٢) هي رواية شاذة عن أبي عمرو البصري. انظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد (ص53).

(٣) انظر: التبيان (ص 6).

ثم اختلفوا في مالك وملِك[١]:

فقال قومٌ: معناهما واحد، مثل: فَرِهين وفارِهين، وحَذِرين وحاذِرين، ومعناهما: الربّ، يقال: ربُّ الدار ومالكُها.

وقيل: المالك والملِك: هو القادرُ على اختراع الأعيان من العدَم إلى الوجود، ولا يقدرُ عليه أحدٌ غيرُ الله.

قال أبو عُبَيْدَة: مالِك أَجْمَعُ وأَوْسَعُ؛ لأنّه يقال: مالك العبد والطير والدوابّ، ولا يقال: ملِك هذه الأشياء؛ ولأنّه لا يكونُ مالكاً لشيءٍ إلاّ وهو بمُلْكه، وقد يكونُ ملِكَ الشيء ولا يملكُه.

وقال قومٌ: ملِك أولى؛ لأنّ كلَّ ملِكٍ مالكٌ، وليس كلَّ مالكٍ ملِكاً؛ ولأنّه أَوْفَقُ لسائر القرآن، مثل قوله تعالى: ﴿فتعـلى الله الملك الحق ﴾المؤمنون: ١١٦ و﴿الملك القدوس﴾الجمعة:١ ، و ﴿ملك الناس﴾الناس:٢.

قال ابنُ عبّاس ومقاتل والسُّدِّي[٢]:﴿مالك يوم الدين ﴾: قاضي يوم الحساب[٣].

قال مجاهد: « الدين: الحساب، قال الله تعالى: ﴿ذلك الدين القيّم ﴾التوبة: ٣٦ ، أي: الحساب المستقيم »[٤].

وقال قتادة: « الدين: الجزاء »، ويقع على الجزاء في الخير والشرّ جميعاً،

---

(١) انظر: الكشف والبيان (1/ 114-115).

(٢) هو: أبو محمد إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي كريمة، الكوفي، مفسِّر، صدوق في الحديث، توفي سنة 127هـ. انظر: السير (5/ 264)، والتقريب (رقم: 467).

(٣) انظر: الدر المنثور (1/ 72).

(٤) انظر: الكشف والبيان (1/ 114).

يقال: كما تَدين تُدان، ومنه قولُ الشاعر[(١)]:

ولم يبق سوى العدوّ ان دِنّاهم كما دانوا

[15ب] قال محمد بن كعب القُرَظي(:﴿مالك يوم الدين﴾: / لا ينفعُ فيه إلاّ الدين).

وقيل: الدينُ: القهرُ، يُقالُ: دِنتُه فدان، أي: قَهَرْتُه فذَلَّ.

وقيل: الدينُ: الطاعةُ، أي: يومُ الطاعة.

وقيل: الدينُ: الشريعةُ[(٢)].

ويُطلَقُ الدينُ على معانٍ أُخر يبلُغُ مجموعُها ثمانيةَ عشر معنًى.

أنشدنا شيخُنا الإمامُ الحافظُ العلاّمةُ وليُّ الدين أبو زُرْعَة أحمدُ بنُ الإمام حافظِ الإسلام زَيْنِ الدين أبي الفضل العراقيُّ الشافعِيُّ [(٣)] بالقاهرة قال: أنشدني والدي[(٤)] في معاني الدين لنفسه:

---

(١) البيت من قصيدة للفِنْد شهل بن شيبان الزماني قالها في حرب البسوس. انظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبدالقادر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون. نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط4 ، 1418هـ-1997م، (3/ 431).

(٢) انظر: معالم التنزيل (1/ 53).

(٣) هو: وليّ الدين أبو زرعة أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين، ابن الحافظ العراقي، فقيه محدّث، كان قاضيا للديار المصرية، توفي سنة 826هـ، من مؤلفاته: الإطراف بأوهام الأطراف للمزي، وتحرير الفتاوي، وغير ذلك. انظر: الضوء اللامع (1/ 336)، والبدر الطالع (1/ 72).

(٤) هو: زين الدين أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن، العراقي، حافظ عالم فقيه، توفي سنة 806هـ، من مؤلفاته: التبصرة والتذكرة في المصطلح، وتكملة شرح سنن الترمذي، وغير ذلك. انظر: الضوء اللامع (4/ 171)، و حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تأليف: السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع دار

ويُطلق الدينُ على معاني　　　　الملّة الجزاء الحساب الشان

وسيرة سياسة عبادةُ　　　　توحيد التدبير قهرٌ عادةُ

طاعة الملك القضاء　　　　حالٌ مكافأة وقوم دانوا

وإنّما خصَّ يومَ الدين بالذكر مع كونه مالِكاً للأيّام كلِّها؛ لأنّ الأملاك يومئذٍ زائلةٌ، فلا مُلْك ولا أمرَ إلاّ له، قال الله تعالى: ﴿الملك يومئذ الحق للرحمن﴾ الفرقان: ٢٦ ، وقال: ﴿لمن الملك اليوم لله الواحد القهّار﴾ غافر: ١٦ ، وقال: ﴿والأمر يومئذ لله﴾الانفطار: ١٩ (١).

وإجراءُ هذه الأوصاف على الله تعالى، من كونه موجِداً للعالمين، ربًّا لهم، مُنْعِماً عليهم بالنعم كلِّها ظاهرِها وباطنِها عاجلِها وآجلِها، مالكاً لأمورهم يومَ الثواب والعقاب، للدلالة على أنّه الحَقيقُ بالحمد، لا أحدَ أَحَقُّ به منه؛ بل لا يستحقُّه على الحقيقة سواه؛ فإنّ ترتُّبَ الحُكْم على الوصف يُشعِرُ بعِلِّيَّتِه له (٢)؛ وللإشعار بطريق المفهوم (٣) على أنّه من اتّصفَ بتلك الصفات لا يستأهِلُ لأَنْ

=

إحياء الكتب العربية بمصر، (1/ 204).

(١) لم يكتب المؤلّف الواو من قوله ﴿والأمر﴾.

(٢) انظر في بيان أن ترتب الحكم على الوصف من مسالك العلة: إرشاد الفحول في تحقيق الحق من علم الأصول، تأليف: الشوكاني، تحقيق: سامي بن العربي الأثري. طبع دار الفضيلة بالرياض، ط 1 ، 1421هـ–2000م، (2/ 889)، والبحر المحيط (5/ 201).

(٣) المفهوم هو: ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق، وهو نوعان: مفهوم موافقة، ومفهوم مخالفة. انظر: التعريفات (ص 311).

يُحمَدَ فضلاً عن أنْ يُعْبدَ، ليكونَ دليلاً على ما بعده.

فالوصفُ الأوّلُ لبيان ما هو الموجِبُ للحمد.

والثاني والثالث للدلالة على أنّه متفضِّلٌ بذلك مُختارٌ فيه، ليس يصدرُ منه لإيجابٍ بالذات أو وجوبٍ عليه قضيّة لسوابق الأعمال حتى يستحقَّ به الحمدَ.

والرابع لتحقيق الاختصاص؛ فإنّه مما لا تُقبَلُ الشركةُ فيه بوجهٍ ما، وتضمينُ الوعد للحامِدين والوعيد للمُعرِضين.

[16أ] قوله تعالى: / ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾:

الجمهورُ على كسْر الهمزة وتشديد الياء.

قال أبو البقاء [(١)]: وقُرِىء شاذًّا بفتح الهمزة [(٢)]، والأشبَه أنْ يكون لغةً مسموعةً، وقُرِىء بكسْر الهمزة وتخفيف الياء [(٣)]، والوجهُ فيه أنّه حُذِف إحدى اليائين لاستثقال التكرير في حرف العلّة، وقد جاء ذلك في الشعر، قال الفَرَزْدَق[(٤)]:

تنظَّرتُ نصراً والسماكين أَيْهُما | عليَّ مع الغيث استهَلَّتْ مَواطرُه

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن (ص 6).

(٢) نسب هذه القراءة ابنُ جني إلى الفضل الرقاشي، انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف: ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون. طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، 1415هـ-1994م، (1/ 39).

(٣) نسبها ابنُ جني إلى عمرو بن فائد، انظر: المحتسب (1/ 40).

(٤) انظر: ديوان الفرزدق (1/ 347). وهو: أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة، التميمي البصري، كان أشعر أهل زمانه، توفي سنة 126هـ. انظر: وفيات الأعيان (6/ 86)، وسير أعلام النبلاء (4/ 590).

قال البَيْضاويّ[١]: وقرىء هِيّاك[٢]، يعني: بقلْب الهمزة هاءً.

وإِيَّا عند الخليل وسيبَويه[٣] اسمٌ مُضمَرٌ.

فأمّا الكافُ فحرفُ خِطاب عند سيبَويه لا مَوْضع لها ، ولا تكون اسماً؛ لأنّها لو كانتْ اسماً لكانت إِيَّا مُضافةً إليها، والمُضْمَرات لا تُضاف.

وعند الخليل هي اسمٌ مُضْمَرٌ أُضيفتْ إِيَّا إليه؛ لأنّ إِيَّا تُشبِه المُظْهَر لِتقدُّمها على الفعل والفاعل، ولِطولِها بكثرة حروفها.

وحُكِي عن العرب: إذا بلغ الرجلُ الستِّين فإيّاه وإِيّا الشوابّ.

وقال الكوفيّون: إِيّاك بكمالها اسمٌ، وهذا بعيد؛ لأنّ هذا الاسم يختلفُ آخرُه بحسَب اختلاف المتكلِّم والمُخاطَب والغائب، فيُقال: إِيّايَ، وإِيّاك، وإِيّاه. قاله أبو البقاء[٤].

قال: وقال قومٌ: الكافُ اسمٌ، وإِيّا عِمادٌ [٥] له، وهو حرفٌ، ومَوْضعُ إِيّاك نَصْب بنعبُد.

فإنْ قيل: إيّاك خِطابٌ، والحمد لله على لفظ الغَيْبة، فكان الأَشْبَه أن يكون: إيّاه.

قيل: عادةُ العرب الرجوعُ من الغَيْبَة إلى الخِطاب، ومن الخِطاب إلى الغَيْبَة،

---

(١) انظر: أنوار التنزيل (1/ 29).

(٢) نسبها ابنُ خالويه إلى أبي السوّار الغنوي، انظر:مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، تأليف: ابن خالويه. طبع مكتبة المتنبي بالقاهرة، (ص١).

(٣) هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الفارسي ثم البصري، إمام النحو وحجّة العرب، توفي سنة 180هـ. انظر: إنباه الرواة (2/ 346-360)، والسير (8/ 351-352).

(٤) انظر: التبيان (ص 7).

(٥) انظر: الأصول في النحو، تأليف: أبو بكر السراج، تحقيق: محمد عثمان، طبع مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ط1، 1430هـ/ 2009م، (2/ 152).

ومن الغَيْبَة إلى التكلُّم، ومن التكلُّم إلى الغَيْبَة.

وأمّا الرجوعُ من الغَيْبَة إلى الخطاب، فكقوله تعالى: ﴿وسقـهم ربهم شرابا طهورا إن هذا كان لكم جزاء﴾الإنسان: ٢١ - ٢٢ ، وكقول الشاعر[١]:

وآليتُ لا أرثي لها من كلالةٍ ولا من حفًى حتى تلاقي محمّدا

ومن الخطاب إلى الغَيْبَة: كقوله تعالى: ﴿حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم﴾يونس: ٢٢.

ومن الغَيْبَة إلى التكلّم –قيل فيه: الْتفات –وعكسِه: كقوله تعالى: ﴿والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقنـه﴾ فاطر:٩ ، وكقول امرىء القَيْس[٢]:

تطاول ليلُك بالإثمِدِ ونام الخَلِيُّ ولم ترقُد

وباتَ وباتتْ له ليلةٌ كليلةِ ذي العائرِ الأَرْمَدِ

وذلك من نبأٍ جاءني وخُبِّرْتُه عن أبي الأسْوَد

وفي شعر امرىء القيس هذا ثلاثةُ الْتفاتات:

أحدُها: قولُه ليلُك، وهو الْتفاتٌ من التكلُّم إلى الخطاب؛ لأنّه يُخاطِبُ نفسَه.

والثاني: في قوله باتَ، وحقُّه أن يقول بِتُّ، ففيه الْتفاتٌ من الخطاب إلى الغَيْبَة.

والثالث في قوله جاءني، وهو الْتفاتٌ من الغَيْبَة إلى التكلُّم.

---

(١) البيت للأعشى، انظر: ديوانه الكبير، تحقيق: د. محمد محمد حسين. طبع المطبعة النموذجية بمصر، (ص 135).

(٢) انظر:ديوان امرىء القيس تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع مصر1958م، (ص135).

فالحاصِل أنّ أنواع الالْتفات ستّةٌ، والله أعلم.

ويجوز أنْ يكون فيه الْتفاتٌ من التكلُّم للغيبة بقوله وبات؛ لأنّه يُخاطِب نفسَه.

[16ب] / وفائدةُ الالْتفات هنا: قال الشيخ قطب الدين الرازي رحمه الله تعالى [(١)]: وبيان الفائدة في هذا المَوْضِع -يعني الالتفات- موقوفٌ على مقدِّمة، وهو أنّ كلَّ شيءٍ مُعَلَّم موجود على الترتيب، فإذا عُلِم أوّلاً يوجدُ فصل له تميُّزٌ وظهورٌ عند العقل، ثمّ إذا تُصُوِّر بوجهٍ آخر فلا شكّ أنّه يريدُ ذلك التميُّز والظهور عند الفطر [(٢)]، وهكذا: كلّما يزدادُ وجهُ العلم يزدادُ ظهورُه، حتى يصير كأنّه حاضِرٌ عنده فيُخاطبُه، فالغائبُ ربّما يصيرُ حاضراً بالآخرة؛ إذا تمهَّد هذا فنقول: لمّا ذكر الحمدَ لله تصوّر موجوداً هو المعبود بالحقّ حقيقٌ بالحمد والثناء، فله امتيازٌ وانكشافٌ عند العقل؛ ثمّ لما ذكر ربَّ العالمين -ومعنى الربّ: المالك، العالمين، معناه: المُمكِنات العالِمة والمُمكِنات المعلومة- علمَه مالكاً لجميع المُمكِنات، قد حصل عنده أنّه مُبدىءٌ لجميع المُمكِنات موجِدٌ لها، فلا شكَّ أنّه يزيد ذلك الانكشاف؛ ثمّ لمّا ذكر الرحمن الرحيم تُصُوِّر أنه مبدأٌ لجميع الكمالات الفائضة على الممكنات، كما أن وجودها منه، ثم لما ذكر مالك يوم الدين تبيّن أن كونه مبدئا لجميع الموجودات والكمالات لا يختصُّ بالدنيا، بل كما أنه مالكُ الأمور كلِّها في الدنيا كذلك هو مالكُ الأمور كلِّها يومَ الدين، فربما يزيد ذلك الانكشاف بحيث يحضره مشاهداً له يخاطبُه إياك نعبد، ففائدةُ الخطاب التنبيهُ على أن القراءةَ ينبغي أن تكون بتأمُّلٍ قلبي وحضورٍ تامٍّ، بحيث إذا وصل إلى

---

(١) في حاشية القطب على الكشاف (ق 13ب-14أ).

(٢) في مخطوطة حاشية القطب: العقل.

خاتمة الصفات حصل له الانكشافُ المصحِّحُ للخطاب، وإليه الإشارة بقوله: « لا صلاة إلا بحضور القلب »، انتهى.

والجمهورُ على فتح النون من ﴿نستعين﴾.

وقرىء بكسْرها[١]، وهي لغةٌ.

وأصلُه: نستَعْوِن نستَفْعِلُ من العَوْن، فاستُثْقِلَتْ الكسرةُ على الواو فنُقِلَت إلى العَيْن، ثم قُلِبَتْ ياءً لسكونها وانْكِسار ما قبلَها، هذا إعرابُها[٢].

وأمّا المعنى: فالعبادةُ غايةُ الخضوع والتذلُّل، ومنه: طريقٌ مُعَبَّد أي مُذَلَّل، وثوبٌ ذو عَبَدَة إذا كان في غاية الصفاقة، ولذلك لا يُستَعمَلُ إلاّ في الخضوع لله تعالى.

والاستعانةُ: طلبُ المعونة على العبادة، أي: نطلبُ منك المعونةَ على عبادتك، أو طلبُ المعونة في المهمّات كلِّها.

والضميرُ المُستكِنّ في الفعلين للقارىء ومَن معه من الحَفَظَة وحاضري الجماعة، أو له ولسائر الموحِّدين، أدرجَ عبادتَه في تضاعيفِ عبادتهم، وخلط حاجتَه بحاجتهم، ولعلّها تُقبَلُ برَكتُها ويُجابُ إليها، ولهذا شُرِعت الجماعة.

وقُدِّم المفعولُ:

للتعظيمِ والاهتمامِ والدلالةِ على الحَصْر؛ ولذلك قال ابنُ عبّاس:

---

(١) قرأ بها عبيد بن عمير وزرّ بن حبيش ويحيى بن وثاب وطائفة. انظر: الكشاف عن حقائق التنزيل (1/ 120)، والبحر المحيط (1/ 141).

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن (ص 7).

« ولا نعبدُ غيرَك »[١].

وتقديمِ ما هو مُقَدَّمٌ في الوجود.

والتنبيهِ على أنّ العابدَ ينبغي أن يكون نظرُه إلى المعبود أوّلاً وبالذات، ومنه إلى العبادة، لا من حيثُ إنّها عبادةٌ صدَرَتْ عنه؛ بل من حيث إنّها نسبةٌ شريفةٌ إليه، ووُصْلَةٌ بينه وبين الحقّ، فإنّ العارف إنّما يحقُّ وصولُه إذا استغرقَ في ملاحظة جناب القدس وغاب عمّا عداه، حتى إنّه لا يلاحظُ نفسَه ولا حالاً من أحوالها إلاّ من حيثُ إنّها ملاحظَةٌ له ومنتسِبةٌ إليه، ولذلك فُضِّل ما حكاه الله عن حبيبه حين قال ﴿لا تحزن إن الله معنا﴾التوبة: ٤٠ ، على ما حكاه عن كليمه قال: ﴿إن معى ربى سيهدين﴾الشعراء: ٦٢.

وكُرِّر الضميرُ للتنصيص على أنّه المُستَعانُ لا غير.

فإن قيل: لِمَ قَدّمَ ذكرَ العبادة على الاستعانة والاستعانةُ تكون قبل العبادة؟

قال البغوي: قيل: هذا يلزم من جعل الاستطاعةَ قبل الفعل، ونحن بحمد الله نجعلُ التوفيقَ والاستطاعةَ مع الفعل، فلا فرق بين التقديمِ والتأخير، ويقال: الاستعانةُ نوعُ تعبُّد، فكأنّه / ذكر جملةَ العبادة أوّلا ثم ذكر ما هو من تفاصيلها، انتهى كلامُ البغوي[٢]. [17أ]

---

(١) أخرج ابن جرير في نفسيره (1/ 159) وابن أبي حاتم في تفسيره (1/ 29)، عن ابن عباس في قوله تعالى (إياك نعبد) قال: « قال جبريل لمحمد ﷺ: قل يا محمد: (إياك نعبد) : إياك نوحّد ونخاف ونرجو يا ربّنا، لا غيرَك ».

(٢) انظر: معالم التنزيل (1/ 54).

وقال [البَيْضاوِيّ][(١)]: وقُدِّمت العبادةُ على الاستعانة ليوافق رؤوس الآي، ويُعلَمُ منه أنّ تقديم الوسيلة على طلب الحاجة أَدْعى إلى الإجابة.

قال: وأقول: لما نسب المتكلِّمُ العبادةَ إلى نفسه أَوْهم ذلك تبجُّحاً واعتداداً منه بما يصدرُ عنه، فعقَّبَه بقوله ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ليدلَّ على أنّ العبادةَ أيضاً مما لا تتمُّ ولا تستَتِبُ إلاّ بمعونةٍ منه وتوفيقٍ.

وقيل: الواوُ للحال، والمعنى: نعبدُك مُستعينين بك.

قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾:

هو فعلُ أمرٍ من الهَدْي.

قال القُرْطُبِيّ [(٢)] في "المقصد الأسنى "[(٣)]: الهَدْيُ ضربان: هَدْيُ ضلالةٍ وهو الذي تقدرُ عليه الرسلُ، قال تعالى: ﴿ولكل قوم هاد﴾الرعد: ٧، وقال: ﴿وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم﴾الشورى: ٥٢، وهَدْيُ توفيقٍ وتأييدٍ وعصمةٍ وهذا انفرد به سبحانه وتعالى، قال الله لنبيِّه في حقِّ عمِّه أبي طالب: ﴿إنك لا تهدى من أحببت﴾القصص: ٥٦.

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من قلم المصنّف سهواً. وانظر: أنوار التنزيل (1/ 29).

(٢) هو: أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر، الأنصاري الخزرجي الأندلسي، من كبار المفسّرين، عاش بمصر وتوفي سنة 671هـ، من مؤلفاته: الجامع لأحكام القرآن، والتذكرة بأحوال الموت وأمور الآخرة. انظر: الوافي بالوفيات (2/ 122)، وطبقات المفسرين للداوودي (2/ 65).

(٣) انظر: الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، تأليف: القرطبي، تحقيق: أ.د. محمد حسن جبل وطارق أحمد محمد. طبع دار الصحابة بطنطا، ط 1، 1416هـ-1995م، (1/ 377-378) بتصرّف من المصنّف.

قال إمامُ الحرمين: وقد ترِدُ الهدايةُ والمرادُ بها الإرشادُ، قال الله تعالى: ﴿سيهديهم﴾محمد:٥ ، وقال: ﴿فاهدوهم إلى صراط الجحيم﴾الصافات:٢٣.

والهَدْيُ مُذكَّرٌ، وحُكِي فيه التأنيثُ، يُقال: هذه هديٌ مستقيمة، وهو يتعدَّى بنفسه وباللام وبإلى، فمن الأول قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾، ومن الثاني: ﴿قل الله يهدى للحق﴾يونس: ٣٥ ، ومن الثالث: ﴿فاهدوهم إلى صراط الجحيم﴾الصافات: ٢٣.

وذكر بعضُ أهل العلم أنّ الهَدْيَ وقع في القرآن على أنواعٍ كثيرة: نحو العشرين نوعاً[١].

وقال البَيْضاوِيّ رحمه الله تعالى[٢]: وهدايةُ الله تتنوَّعُ أنواعاً لا يُحصيها عدٌّ؛ لكنّها تنحصر في أجناس مترتِّبة:

الأول: إفاضة القِوَى التي بها يتمكَّنُ المرءُ من الاهتداء إلى مصالحه، كالقوّة العقليّة، والحواسّ الباطنة، والمشاعر الظاهرة.

والثاني: نصبُ الدلائلِ الفارقة بين الحقّ والباطل والصلاح والفساد، [17ب] / وإليه أشار حيث قال: ﴿وهدينــه النجدين﴾البلد: ١٠ ، وقال تعالى: ﴿فهدينــهم فاستحبوا العمى على الهدى﴾فصلت: ١٧.

والثالث: الهدايةُ بإرسالِ الرسُل وإنزالِ الكتُب، وإيّاها عنى بقوله: ﴿وجعلناهم أيمة يهدون بأمرنا﴾الأنبياء: ٧٣ وقوله تعالى: ﴿إن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم﴾ الإسراء: ٩.

---

(١) لم أعثر على قائل هذا القول.

(٢) انظر: أنوار التنزيل (1/ 30).

والرابع: أن يكشف على قلوبهم السرائر، ويُريهِم الأشياء كما هي، بالوحي والإلهام والمنامات الصادقة، وهذا قسمٌ يختصُّ بنَيْله الأنبياء والأولياء، وإيّاه عنى بقوله: ﴿أولئك الذين هدى الله فبهدـهم اقتده﴾ الأنعام:٩٠ ، وقوله: ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا﴾ العنكبوت: ٦٩ .

فالمطلوب: إمّا زيادة ما مُنِحوه من الهدى والثبات عليه، أو حصول المراتب المَرَتَّبَة عليه، فإذا قاله العارفُ الواصلُ عنى به: أرْشِدْنا طريقَ السير فيك ليمحوَ عنّا ظلماتِ أحوالنا، وتميطَ غواشيَ أبداننا، لنستضيءَ بنور قُدسك فنراك بنورك.

والأمرُ والدعاءُ يتشاركان لفظاً ومعنًى، ويتفاوتان بالاستعلاء والتّسفُّل، وقيل: بالرتبة.

والسِّراط بالسين هو الأصل؛ لأنّه من سَرَط الشيءَ إذا بلعه، وسُمِّي الطريقُ سراطاً لجَرَيان الناس فيه كجَرَيان المُبتَلَع، ولذلك سُمِّيَ لقماً؛ لأنّه يلتقمُهم[1].

فمن قرأه بالسين – وهو: ابنُ كثير[2]، ويعقوب[1] – جاء به على الأصل.

---

(١) انظر: لسان العرب (س ر ط)، والدر المصون في إعراب الكتاب المكنون (1/65-66).

(٢) في رواية قُنْبُلٍ عنه، انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تأليف: مكّيّ ابن أبي طالب. طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ط5 1418هـ-1997م، (1/34).

وابن كثير هو: أبو معبد عبدالله بن كثير بن عمرو، الكناني الداري المكي، مقرىء أهل مكة، من القراء السبعة المشهورين، توفي سنة 122هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (5/318-319)، و معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تأليف: الذهبي، تحقيق: د. طيار آلتي قولاج، نشر مركز البحوث الإسلامية بإستانبول ط1 1416هـ-1995م، (1/197).

ومن قرأه بالصادِ[٢] قلَبَ السين صاداً لِتُجانسَ الطاَء في الإطباق[٣]، والسينُ تُشارِك الصادَ في الصفيرِ[٤] والهمْس[٥].

ومن قرأ بالزاي [٦] قلبَ السينَ زاياً؛ لأنّ الزايَ والسينَ من حروف الصفير، والزايُ أَشْبَهُ بالطاءِ لأنّهما مجهورتان[٧].

=

(١) في رواية رُوَيْسٍ عنه، انظر: النشر في القراءات العشر ، تأليف: ابن الجزري، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضبّاع. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، (1/ 271).

(٢) وهم جمهورُ القراء غير حمزة، انظر: المصدر السابق (1/ 272).

(٣) الإطباق هو: أن ترفع في النطق طرفي اللسان إلى الحنك الأعلى مُطبِقاً له فيُفخَّم نطقُ الحرف، وحروف الإطباق أربعة هي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء. انظر: المعجم الوسيط، إعداد: مجمع اللغة العربية بمصر. نشر مكتبة الشروق الدولية، ط 4 ، 1425هـ-2004م، (ص 550)، و اللباب في علل البناء والإعراب ، تأليف: أبو البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات. طبع دار الفكر المعاصر ببيروت ودار الفكر بدمشق، ط1 ، 1416هـ-1995م، (2/ 346-347).

(٤) الصفير هو: صوتٌ يخرجُ من بين ثنايا اللسان وطرفه عند النطق بحروف: الزاي، والسين، والصاد. انظر: فن الترتيل وعلومه، تأليف: أحمد بن أحمد الطويل. طبع مجمع طباعة المصحف بالمدينة ومركز الملك فيصل بالرياض، ط 1، 1420هـ-1999م، (2/ 588).

(٥) الهمس هو: جريان النفَس مع الحرف عند النطق به ساكناً، وحروفه مجموعة في عبارة: فحثه شخص سكت. انظر: المصدر السابق(2/ 579)، والنشر في القراءات العشر(1/ 202).

(٦) هي قراءة حمزة في بعض الروايات عنه. انظر: النشر في القراءات العشر (1/ 272).

(٧) الجهر هو: انحباس جري النفَس مع الحرف عند النطق به، ويكون في جميع الحروف عدا حروفَ الهمس. انظر: المصدرين السابقين.

ومن أَشَمَّ[١] الصادَ زاياً[٢] قصد أن يجعلَها بين الجهْر والإطباق.

وقرأ حمزةُ بالإشمام، وقرأ الجمهورُ بالصاد وهو المختار؛ لموافقة المصحف[٣].

وأصل المستقيم: مُسْتَقْوِم، ثم عمل فيه ما ذكرنا في ﴿نَسْتَعِينُ﴾[٤].

ومُسْتَفْعِل هنا بمعنى فعيل، أي: السراط القويم، ويجوز أن يكون بمعنى القائم، أي: الثابت.

وجمعُ السراط: سُرُط، ككُتُب، وهو كالطريق في التذكير والتأنيث.

و ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ : قال ابنُ عبّاس وجابر [٥]: « هو الإسلام »[٦].

»[٦].

---

(١) الإشمام هو: تهيئة الشفتين بالتلفظ بالضم، ولكن لا يتلفظ به تنبيها على ضم ما قبلها. انظر: التعريفات (ص 83).

(٢) وهو: حمزة بن حبيب الزيات، في رواية خَلَفٍ عنه، انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع (1/ 34).

(٣) انظر: الدر المصون في إعراب الكتاب المكنون (1/ 65)، والنشر في القراءات العشر (1/ 271-272)

(٤) انظر: (ص 207).

(٥) هو: جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام، الأنصاري ثم السلمي، صحابي ابن صحابي، مُكثِرٌ من الرواية عن النبي ﷺ ، توفي بعد سنة 70هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (3/ 189)، وتقريب التهذيب (رقم: 879).

(٦) الأثر عن ابن عباس أخرجه ابن جرير في تفسيره (1/ 174). وعن جابر أخرجه ابن جرير (1/ 173) والحاكم في المستدرك (2/ 258- 259). وانظر: الدر المنثور (1/ 76).

وهو قولُ مقاتل[١].

وقال ابنُ مسعود: « هو القرآن »[٢].

وروي عن عليّ مرفوعاً: « **الصراطُ المستقيم:** / **كتابُ الله** »[٣]. [18أ]

وقال سعيدُ بنُ جُبَيْر: « طريقُ الجنّة »[٤].

وقال سَهْلُ بنُ عبدالله[٥]: « طريقُ السنّة والجماعة »[٦].

وقال بَكْرُ بنُ عبدالله المُزَني[٧]: « طريقُ النبيّ ﷺ »[٨].

وقال أبو العالية[٩] والحسنُ: « رسولُ الله وصاحباه »[١].

---

(١) انظر: معالم التنزيل (1/ 54).

(٢) أخرجه ابن جرير (1/ 173) والحاكم في المستدرك (2/ 258).

(٣) أخرجه الترمذي في جامعه (كتاب فضائل القرآن/ باب ما جاء في فضل القرآن) (رقم: 2906)، وابن أبي شيبة في مصنفه (10/ 482)، وابن جرير في تفسيره (1/ 172). وإسناده ضعيف جدًّا لأنه فيه راويين مجهولين وراوياً ضعيفاً.

(٤) انظر: معالم التنزيل (1/ 54)، وفي الكشف والبيان (1/ 120): طريق الحق.

(٥) هو: أبو محمد سهل بن عبدالله بن يونس، التستري الصوفي، محدِّث مفسِّر، من كبار الزهّاد، توفي سنة283هـ. انظر: سير أعلام النبلاء3(1/ 330)، وطبقات المفسرين ((/ 210).

(٦) أخرجه الثعلبي في الكشف والبيان (1/ 121)، وفيه زيادة قوله: لأن البدعة لا تكون مستقيمة.

(٧) هو: أبو عبدالله بكر بن عبدالله بن عمرو، من التابعين الثقات من أقران الحسن البصري وابن سيرين، توفي سنة 106هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (4/ 532)، وتقريب التهذيب (رقم: 751).

(٨) انظر: معالم التنزيل (1/ 54).

(٩) هو: رُفَيْع بن مِهْران، الرياحي، إمام مقرىء مفسِّر من التابعين، وكان قد أدرك زمن

فإن قيل: الذين يعبدون الله ويستعينون من الله مؤمنون بالله لا مَحالَة، فهم مهتدون، فكيف يطلبون الهدايةَ وطلَبُ الحاصل مُحال؟

فالجوابُ: إنّ المرادَ طلبُ زيادة الهدى، أو طلبُ الثبات، والألطافُ عنده الوسائلُ والأسبابُ التي يختار بها المُكَلَّفُ الطاعةَ تركاً أو إثباتاً، أو يقربُ منها مع تمكُّنه في الحالين، فإن كانت الأسبابُ تامّةً تُسمّى مُحَصِّلَةً، وإلاّ فمُقَرِّبَةً.

هكذا ذكر السؤالَ والجوابَ الشيخُ قطبُ الدين الرازيّ [٢] ناقلاً له عن الزمخشري [٣].

ثم قال قطبُ الدين [٤]: وعلى ما ذهبنا إليه لا سؤال؛ لأنّ المؤمنين وإن كانوا مُهتدين في عقائدهم وأعمالهم إلاّ أنّ مطالبَهم – وهي السعاداتُ الأبديّة والكمالاتُ السَّرْمَدِيّة – لا تحصُلُ إلاّ بهداية الله إلى الطريق المستقيم إليها، فلا بدّ من طلبها.

=

النبي ﷺ وهو شابّ، وأسلم في خلافة أبي بكر الصديق ﷺ، توفي سنة 90هـ، وقيل: 93هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (4/ 207)، وتقريب التهذيب (1964).

(١) أخرجه ابن جرير (1/ 175) وابن أبي حاتم (1/ 21)، وزاد السيوطي في الدر المنثور (1/ 79) نسبته إلى: عبد بن حميد وابن عدي وابن عساكر. وأخرجه الحاكم (2/ 259) من طريق أبي العالية عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) انظر: حاشية القطب على الكشاف (ق 10أ-ب).

(٣) انظر: الكشاف للزمخشري (1/ 121)، وعبارته فيه: ومعنى طلب الهداية – وهم مهتدون – طلبُ زيادة الهدى بمنح الإلطاف.

(٤) انظر: حاشية القطب على الكشاف (ق 10ب).

قولُه تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾: هو بَدَلٌ [١] من ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾، وهو بَدَلُ الكُل [٢] »، وهو في حكم تكرير العامل من حيثُ إنّه المقصودُ بالنسبة، وفائدتُه التوكيدُ والتنصيصُ على أنّ طريقَ المسلمين هو المَشهودُ عليه بالاستقامة على آكَدِ وجهٍ وأبْلَغِه؛ لأنّه جُعِل كالتفسير والبيان له، وكأنّه من البيِّن الذي لا خفاء فيه أنّ الطريقَ المستقيمَ طريقُ المؤمنين، والبَدَلُ والمُبْدَل كلٌّ منهما معرفة [٣].

و﴿ٱلَّذِينَ﴾ اسمٌ موصول، وصِلَتُه﴿أَنۡعَمۡتَ﴾، والعائدُ عليه الهاءُ والميمُ.

والغرَضُ من وضع الذي وَصْفُ المعارف بالجمل؛ لأنّ الجمل تفسِّرُ النكراتِ [٤]، والنكراتُ لا توصف بها المعرفةُ.

والألفُ واللامُ في الذي زائدتان، وتعريفُها بالصلة، ألا ترى أنّ مَنْ وما معرفتان ولا لام فيهما، فدلَّ أنّ تعرُّفَهما بالصلة.

والأصلُ في الذين: اللذيُّون؛ لأنّ واحدَه الذي، إلاّ أنّ ياءَ الجمع حُذفَتْ بالأصل [٥] لئلاّ يلتقيَ ساكنان.

[18ب] والذين بالياء في كلّ حال؛ لأنّه اسمٌ مَبنيٌّ، / ومن العرب من يجعلُه في الرفع بالواو وفي الجرّ والنصب بالياء، كما جعلوا تثنيتَه بالألف في الرفع وبالياء

---

(١) البدل هو: تابعٌ، مقصودٌ بالحكم، بلا واسطة. انظر: قطر الندى وشرحه، تأليف: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، طبع المكتبة العصرية ببيروت، 1425هـ/ 2005م، (ص 309).

(٢) بدل الكل هو: عبارةٌ عمّا الثاني فيه عينُ الأول. المصدر السابق.

(٣) انظر: الدر المصون (1/ 66-67).

(٤) في التبيان في إعراب القرآن: بالنكرات. والمصنف ينقل هنا منه.

(٥) في التبيان للعكبري: حذفت ياء الأصل.

في الجرّ والنصب.

وقُرِىء صراط من أنعمت عليهم[١].

وفي الذي خمسُ لغات:

أحدها: الَّذيْ[٢]، بلام مفتوحة من غير لام التعريف، وقد قُرىء به شاذًّا.

والثانية: الذيْ، بسكون الياء.

والثالثة: بحذفها وإبقاء كسرة الذال.

والرابعة: حذف الياء وإسكان الذال.

والخامسة: بياءٍ مشدَّدَة.

وقرأ حمزةُ عليهم وإليهم ولديهم بضمِّ هائها[٣].

وضمَّ يعقوبُ كلَّ هاءٍ قبلها ياءٌ ساكنةٌ تثنيةً وجمعاً، إلاّ قوله ﴿بين أيديهن وأرجلهن﴾ الممتحنة: ١٢ [٤].

وقرأ الآخرون بكسرها[٥].

---

(١) هي قراءة عمر بن الخطاب ، أخرجها سعيد بن منصور في سننه (2/ 533/ رقم: 176) وابن أبي داود في المصاحف (1/ 284-285).

(٢) في التبيان للعكبري (ص 9): لذي.

(٣) انظر: التيسير في القراءات السبع، تأليف: أبو سعيد الداني، تصحيح: أوتويرتزل. نشر دار الكتاب العربي ببيروت، ط2 ، 1404هـ-1984م، (ص 19).

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر (1/ 273)، وفيه أنه انفرد ابن مهران عن يعقوب بقراءتها بضم الهاء، وانظر: مفردة يعقوب، تأليف: محمد بن شريح الرعيني، تحقيق: مهدي دهيم. طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة، (ص 76-77).

(٥) انظر: النشر في القراءات العشر (1/ 273).

فمن ضمَّ الهاءَ ردَّها إلى الأصل مضمومةً عند الانفراد، ومن كسرَ فلأجل الياء الساكنة، والكسرةُ أختُ الياء[١].

وضمَّ ابنُ كثير كلَّ ميمِ جمعٍ مُشبَعاً في الوصل، إذا لم يلْقَها ساكنٌ، فإنْ لقِيَها ساكنٌ فلا يُشبعُ[٢].

ونافعٌ[٣] يخيِّر[٤].

وضمَّ ورْشٌ[٥] عند ألف القطع، وإذا تلقَّتْه ألفُ وصلٍ، وقبل الهاءِ كسرٌ أو أو ياءٌ ساكنة[٦].

وضمَّ الهاءَ والميمَ حمزةُ والكسائيُّ، وكسرها أبو عمرو[٧]، وكذلك يعقوب

---

(١) النقل من الكشف والبيان (1/ 122-123)، وانظر: معاني القرآن للفراء (1/ 5)، والكشف عن وجوه القراءات السبع (1/ 35-36).

(٢) النقل من معالم التنزيل (1/ 54)، وانظر: النشر في القراءات العشر (1/ 273).

(٣) هو: أبو رُوَيْم نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم، الليثي مولاهم المدني، قارىء أهل المدينة، من القراء السبعة المشهورين، توفي سنة 169هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (7/ 336-338)، وغاية النهاية (2/ 330-334).

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر (1/ 273).

(٥) هو: عثمان بن سعيد بن عبدالله، شيخ القراء بمصر، روى القراءة عن نافع المدني، توفي سنة 197هـ. انظر: السير (9/ 295-296)، وغاية النهاية (1/ 502-503).

(٦) معالم التنزيل (1/ 55)، والنشر في القراءات العشر (1/ 274).

(٧) هو: أبو عمرو بن أبي العلاء، المازني البصري، اسمه زبّان، مقرىء أهل البصرة، من القراءة السبعة المشهورين، توفي سنة 121هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (6/ 407-410)، وغاية النهاية (1/ 288-292).

يعقوب إذا انكسرَ ما قبله[١].

والآخرون يُقِرُّون بضمِّ الميم وكسر الهاء؛ لأجْل الياء، أو لِكسْر ما قبلها وضمِّ الميمِ على الأصل[٢].

والإنعامُ: إيصالُ النعمة، وهي في الأصل الحالةُ التي يستلذُّها الإنسانُ، فأُطلِقتْ لِما يستلذُّه من النعمة وهي الدين.

ونِعَمُ الله – وإنْ كانت لا تُحصى كما قال تعالى: ﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها﴾ إبراهيم: ٣٤ ، والنحل: ١٨ –: قال البَيْضاويّ[٣]: تنحصرُ في جنسين: دنيويّ وأُخرويّ، والأول قسمان: مَوْهِبيّ وكَسْبي، والمَوْهِبيّ قسمان: روحانيّ؛ لنفْخ الروح فيه، وإشراقِه بالعقل وما يتبعُه من القوى كالفهم والفكر والنطق، وجِسمانيّ؛ لتَخْليق البدَن والقوى الحالّة فيه والهيْئات العارضة له من الصحّة وكمال الأعضاء، والكَسْبيّ: تزكيةُ النفس عن الرذائل، وتحَلِّيها بالأخلاق والمَلَكات الفاضلة، وتزَيُّن البدن بالهيْئات المطبوعة والحُلى المُستحسنَة، وحصول الجاه والمال، والثاني:

/ أنْ يغفر ما فرط منه، ويرضى عنه، ويُبوِّئه في أعلى عِلِّيِّين مع الملائكة المُقَرَّبين أبدَ الآبدين، والمراد هو القسم الأخير وما يكون وُصْلةً إلى نَيْله من القسم الآخر، فإنّ ما عدا ذلك يشتركُ فيه المؤمنُ والكافرُ. [19أ]

وقال البغَوِيّ[٤]: ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾أي: منَنْتَ عليهم بالهداية والتوفيق.

---

(١) انظر هذه القراءات في النشر (1/ 274).

(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع (1/ 36).

(٣) انظر: أنوار التنزيل (1/ 31).

(٤) في معالم التنزيل (1/ 54).

قال عِكْرِمَة: مننْتَ عليهم بالثبات على الإيمان والاستقامة [(١)]، وهم الأنبياء.

وقيل: هم كلُّ من ثبّتَه الله على الإيمان من النبيّين والمؤمنين الذي ذكرهم الله في قوله ﴿فأولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين﴾ الآية، النساء:٦٩.

وقال ابنُ عبّاس: هم قومُ موسى وعيسى قبل أنْ غيَّروا دينهم [(٢)].

وقال عبدالرحمن بن زيد [(٣)]: هم النبيّ ﷺ ومنْ معه [(٤)].

وقال أبو العالية: هم آلُ رسول الله وأبو بكر وعمر [(٥)].

وقال شَهْر بنُ حَوْشَب [(٦)]: هم أصحابُ رسول الله ﷺ وأهلُ بيته [(٧)].

قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾: يُقرأُ بالجرّ.

قال أبو البقاء رحمه الله تعالى [(٨)]: وفيه ثلاثة أوجُه:

---

(١) لم أعثر على تخريجه عن عكرمة. وهو منسوب إليه عند البغوي.

(٢) انظر: الكشف والبيان (1/ 122).

(٣) هو: عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، من مفسِّر من رواة الحديث، توفي سنة 182هـ، من مؤلفاته: التفسير، والناسخ والمنسوخ. انظر: سير أعلام النبلاء (8/ 349)، وتقريب التهذيب (رقم: 3890).

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره (1/ 178).

(٥) انظر: معالم التنزيل (1/ 54).

(٦) أبو سعيد، الأشعري الشامي، مولى أسماء بنت يزيد رضي الله عنها، من كبار علماء التابعين، توفي سنة 112هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (4/ 372)، وتقريب التهذيب (رقم: 2846).

(٧) انظر: الكشف والبيان (1/ 122).

(٨) التبيان في إعراب القرآن (ص 9-10).

أحدها: أنّه بَدَل من ﴿ٱلَّذِينَ﴾.

والثاني: أنّه بَدَل من الهاء والميم في ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾.

والثالث: أنّه صفة للذين.

فإن قلتَ: الذين معرفةٌ، وغير لا يتعرَّف بالإضافة، فلا يصحُّ أن يكون صفةً له، ففيه جوابان:

الأول: أنّ غيرًا إذا وقعت بين مُتَضادَّين وكانا معرفتين تعرَّفَتْ بالإضافة، كقولك: عجبتُ من الحركة غيرِ السكون، وكذلك الأمرُ هنا؛ لأنّ المُنْعَمَ عليه والمغضوبَ عليه مُتَضادّان.

الجواب الثاني: أنّ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ قريبٌ من النكرة؛ لأنّه لم يُقصَدْ به فضلُ قومٍ بأعيانهم، و ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ﴾ قريبةٌ من المعرفة الحاصلة لها بالإضافة، فكلٌّ واحدٍ منهما فيه إبهامٌ من وجهٍ واختصاصٌ من وجه.

ويُقرأُ ﴿غَيۡرِ﴾ بالنصب(١)، وفيه ثلاثةُ أوجُه:

أحدها: أنّه حالٌ من الهاء والميم، فالعامل فيها ﴿أَنۡعَمۡتَ﴾، ويَضعُفُ أن يكون حالاً من ﴿ٱلَّذِينَ﴾؛ لأنّه مُضافٌ إليه، و ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ لا يصلُحُ / أن يعمل بنفسه في الحال، وقد قيل إنّه ينتصِبُ على الحال من ﴿ٱلَّذِينَ﴾، ويعمل فيهما معنى الإضافة. [19ب]

والوجه الثاني: أنه ينتصِبُ على الاستثناء من ﴿ٱلَّذِينَ﴾، أو من الهاء والميم.

والثالث: أنّه ينتصِبُ بإضمار أعني.

---

(١) نسب هذه القراءة أبو حيان في البحر المحيط (1/ 29) إلى عمر وابن مسعود وعلي وعبدالله بن الزبير رضي الله عنهم.

و ﴿ ٱلۡمَغۡضُوبِ ﴾ : مفعولٌ من غضب عليه، وهو لازم، والقائمُ مقامَ الفاعل: ﴿ عَلَيۡهِمۡ ﴾ ، والتقدير: غيرِ الفريق المغضوب، ولا ضمير في ﴿ ٱلۡمَغۡضُوبِ ﴾؛ لِقيام الجارّ والمجرور مقامَ الفاعل، ولذلك لم يجتمعْ فيقال: الفريق المغضوبين؛ لأنّ اسمَ الفاعل والمفعول إذا عمل فيما بعده لم يُجمَعْ جمعَ السلامة. انتهى كلامُ أبي البقاء.

والغضَبُ: ثوَرانُ النفس إرادةً للانتقام.

وهنا قاعدةٌ كلِّيَّةٌ وهي أنّ الأعراض النفسانيّة، كالرحمة، والفرح، والسرور، والحياء، والمكْر، والخِداع، والاستهزاء، والغضب، أوائلُ غاياتٍ، فإذا وُصِف الله تعالى بشيءٍ منها يكون محمولاً على الغايات لا على البدايات.

فالغضبُ مَثَلاً كيفيّةٌ تَعرِضُ للنفس بسببها يغلي الدمُ وتتحرَّكُ الروحُ إلى خارجٍ دفعاً للمكروه وطلَباً للانتقام، فابتداؤه غليانُ الدم وحركةُ الروح، وغايتُه إرادةُ الانتقام من المغضوب عليه، فهو في حقِّ الله تعالى محمولٌ على إرادة الانتقام لا على غليان الدم.

وأيضاً الحياءُ له أوّلٌ وهو انكسارٌ يحصُلُ في النفس، وله غايةٌ وهو تركُ القول، فلفظُ الحياء في حقِّ الله تعالى يُحملُ على ترك الفعل لا على الانكسار[(١)].

---

(١) هذه القاعدة التي ذكرها المؤلف ومثل لها هنا –نقلاً عن الفخر الرازي– هي من حجج الأشاعرة في تأويل الصفات الاختيارية مثل التي ذكرها هنا. والصواب الذي عليه السلف من الصحابة والتابعين والأئمة الأولين أنّ الله تعالى موصوفٌ بهذه الصفات كما يليق بها جلاله وعظمتُه، وأنها لا تُشبِهُ اتّصاف المخلوقين بها، كما أنّ ذات الله تعالى لا تشبه ذوات المخلوقين، فنُثبِتُها لله تعالى من غير تكييفٍ ولا تمثيلٍ ولا تأويل، ونَكِلُ حقيقتَها إليه سبحانه وتعالى. انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (217 - فما بعدها).

وهذه قاعدةٌ شريفةٌ في هذا الباب[١].

والمغضوبُ عليهم: قيل: هم اليهود؛ لقوله تعالى: منهم[٢] ﴿من لعنه الله وغضب عليه﴾ المائدة: ٦٠.

قال البغوي[٣]: وغضبُ الله تعالى لا يلحقُ المؤمنين، إنّما يلحقُ الكافرين.

قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾: لا زائدةٌ عند البصريِّين للتوكيد، لتأكيد ما في ﴿غَيْرِ﴾ من معنى النفي، فكأنّه قال: لا المغضوب عليهم ولا الضالّين.

وعند الكوفيّين هي بمعنى غير، كما قالوا: جئتُ بلا شيءٍ، فأدخلوا عليها حرفَ الجرّ، فيكون لها حكمُ غير، وقرىء: وغير الضالّين[٤].

وأجاب البصريّون عن هذا بأنّ لا دخلتْ للمعنى، فتخطّاها العاملُ كما يتخطّى الألفَ واللامَ[٥].

[20أ] والجمهورُ على ترك الهمز / في ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾.

وقرأ أيّوبُ السَّخْتِيانيّ[٦] بهمزةٍ مفتوحةٍ، وهي لغةٌ فاشيةٌ في العرب في كلِّ

---

(١) نقلها المؤلف من مفاتيح الغيب للفخر الرازي (1/ 27).

(٢) هذه الكلمة زيادة من المؤلّف قد ظنَّها من الآية، وليست منها، ولعله قصد أن يكتب: (فيهم)، ولا تظهر هكذا من خطّه.

(٣) معالم التنزيل (1/ 55).

(٤) قرأ بها عمر بن الخطاب ﷺ، وقد تقدّم تخريجها ضمن قراءته: (من أنعمت عليهم).

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن (ص 10).

(٦) هو: أبو بكر أيوب بن أبي تميمة كيسان، العنزي مولاهم، البصري، عالم حافظ عابد من صغار التابعين، توفي سنة 131هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (6/ 15)، وتقريب التهذيب (رقم: 610).

ألفٍ وقع بعدها حرفٌ مُشَدَّدٌ، نحو: ضالّ، ودابّة، وجانّ، والعلّةُ في ذلك أنّه قلَبَ الألفَ همزةً ليفتح حركتَها لئلاّ يجمعَ بين ساكنين (١).

فإن قيل: لِمَ دخلتْ لا هنا؟ والقاعدةُ أنّ لا بعد الواو العاطفة لا تُذكرُ إلاّ في سياق النفي، فلا يُقال: جاء زيدٌ ولا عمرو، بل: ما جاء زيدٌ ولا عمرو، وههنا قد جاء لا بعد الواو العاطفة في غير سياق النفي.

فالجواب: أنّ في غير معنى النفي كما تقدّم، ولهذا جاز: إنّ زيداً غيرُ ضاربٍ؛ لأنّه في معنى: لا ضارب، بخلاف: إنّ زيداً مثلُ ضاربٍ؛ لأنّ المُضافَ إليه لا يتقدَّمُ المُضافَ، فبطريق الأَوْلى أنْ لا يتقدَّمَ عليه معمولُ المُضاف إليه.

وأصلُ الضلال الهلاكُ والغَيْبوبةُ، يقال: ضلَّ الماءُ في اللبن إذا هلك وغاب (٢).

و﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ هم النصارى؛ لأنّ الله تعالى حكم على النصارى بالضلال فقال: ﴿ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا ﴾ المائدة: ٧٧ ، كما حكم على اليهود فقال: ﴿من لعنه الله وغضب عليه﴾ المائدة: ٦٠.

وقال سهلُ بنُ عبدالله: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ ﴾ بالبدعة ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ عن السنّة (٣).

إذا علمتَ ذلك، فاعلمْ أنّه يُسَنُّ للقارىء أن يقولَ بعد فراغه من قراءة الفاتحة: آمين، مفصولاً عن الفاتحة بسكتةٍ، سواءً أكان في الصلاة أو في غيرها،

---

(١) انظر: المحتسب لابن جني (1/ 46).

(٢) انظر: لسان العرب (ض ل ل).

(٣) انظر: معالم التنزيل (1/ 55).

لكنْ في الصلاة آكَدُ.

والدليلُ عليه:

ما رواه الدارَقُطْني، عن أبي هُرَيْرَة ﷺ قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا فرغ من قراءة أمّ القرآن رفعَ صوتَه وقال: « **آمين** ».

قال الدارَقُطْني: « إسنادُه حسن »[(١)].

وصحّحه ابنُ حِبّان والحاكمُ أيضاً، وزاد الحاكمُ « على شرط الشيخين »[(٢)].

وعن أبي هُرَيْرَة ﷺ عن النبيّ ﷺ قال: « **إذا قال الإمام:** ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ **فقولوا: آمين، فإنّه من وافق قولُه قولَ الملائكة غُفِرَ له ما تقدَّمَ من ذنبه** »[(٣)].

وتكونُ السَّكتَةُ الفاصِلَةُ بين ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ وآمين خفيفةً جدًّا؛ لِيُعلمَ أنّ آمين ليست بقرآنٍ، فإنّها ليستْ بقرآنٍ بإجماع المسلمين.

وفيها خمسُ لغات:

إحداها: بالمدّ وتخفيف الميم.

والثانية: بالقصر وتخفيف الميم.

والثالثة: بالمدّ والإمالة.

والرابعة: بالمدّ وتشديد الميم، وهي ضعيفةٌ مُنْكَرَةٌ، وقد نصَّ ابنُ

---

(١) سنن الدارقطني (1/ 134/ رقم: 1274).

(٢) انظر: صحيح ابن حبان (5/ 111/ رقم: 1806) ومستدرك الحاكم (1/ 223).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأذان/ باب فضل اللهم ربنا ولك الحمد) (رقم: 796)، ومسلم في صحيحه (كتاب الصلاة/ باب التسميع والتحميد والتأمين) (رقم: 409).

السِّكِّيت[١] وجماعةٌ على أنّها من لَحْن العوام[٢].

والخامسةُ: بالقصر وتشديد الميم، وهي ضعيفةٌ، حكاها الشيخُ تاجُ الدين الفِرْكاحُ[٣] في "الإقليد"[٤] عن ابن الأَنْباريّ[٥]، قال ابنُ المُلَقِّن[٦]: ولم أرَها في "زاهره"[٧].

---

(١) هو: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت، البغدادي، شيخ العربية وحجتها في زمانه، توفي سنة 204هـ، من مؤلفاته: إصلاح المنطق، وأدب الكاتب. انظر: وفيات الأعيان (6/ 395)، وسير أعلام النبلاء (12/ 16).

(٢) انظر: إصلاح المنطق، تأليف: ابن السِّكِّيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون. طبع دار المعارف بمصر، ط 3، (ص 179). وانظر أقوال الفقهاء في حكم القراءة بها في المجموع للنووي (3/ 370).

(٣) هو: تاج الدين أبو محمد عبدالرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزاري، من فقهاء الشافعية ومجتهديهم، مصري الأصل نزل دمشق وتوفي بها سنة 690هـ، من مؤلفاته: الإقليد لدرء التقليد، وشرح الورقات. انظر: تاريخ الإسلام (681-690هـ/ ص414)، وطبقات السبكي (8/ 163).

(٤) عنوانه الكامل: (الإقليد لدرء التقليد)، وهو في شرح (التنبيه في الفقه) لأبي إسحاق الشيرازي.

(٥) هو: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار، إمام حافظ، مقرىء من كبار علماء النحو واللغة في زمانه، توفي سنة: 304هـ، من مؤلفاته: البيان في إعراب القرآن، والإنصاف في النحو. انظر: سير أعلام النبلاء (15/ 274)، وإنباه الرواه (3/ 201).

(٦) هو: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد، الأنصاري الشافعي، من كبار علماء الحديث والفقه والتاريخ، أصله من الأندلس ونزل القاهرة ومات بها سنة 804هـ، من مؤلفاته: التوضيح لشرح الجامع الصحيح، وخلاصة الفتاوي في تسهيل أسرار الحاوي. انظر: الضوء اللامع (6/ 100)، والأعلام (5/ 57).

(٧) انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، تأليف: أبو بكر الأنباري، قرأه وعلق عليه: يحيى مراد، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، 1424هـ/ 2004م، (1/ 66)، ولم يذكر

[20ب] / واختُلِف في معناها:

فقيل: معناها: اللهمّ استجِبْ واسْمَعْ[(١)].

وقال ابنُ عبّاس وقتادَة: معناها: كذلك يكونُ[(٢)].

وقال مُجاهد: هو اسمٌ من أسماء الله تعالى[(٣)].

وقيل: هو طابعُ الدعاء[(٤)].

وقيل: خاتمُ الله على عباده يدفعُ الآفاتِ عنهم، كخاتم الكتاب يمنعُه من الفساد وظهور ما فيه[(٥)].

وقيل: لا تُخَيِّبْ رجاءَنا[(٦)].

وقيل: لا يقدرُ على هذا غيرُك[(٧)].

وقيل: هو كنزٌ من كنوز العرش لا يعلمُ تأويلَه إلاّ الله[(١)].

=

الأنباري هذه اللغة.

(١) قال به الحسن البصري، انظر: الدر المنثور (1/ 93).

(٢) انظر: معالم التنزيل (1/ 55)، وهو تفسير الجوهري في الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار. طبع دار العلم للملايين بالقاهرة، ط 1، 1376هـ-1956م (أ م ن).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (2/ 426).

(٤) انظر: معالم التنزيل (1/ 55).

(٥) روي نحوه مرفوعا إلى النبيﷺ ، وضعّفه الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة (رقم1487).

(٦) قال به محمد بن علي الترمذي كما في الجامع لأحكام القرآن (1/ 197)، ووقع في الكشف والبيان (1/ 125) تصحيف الترمذي إلى النهدي.

(٧) هو قول سهل بن عبدالله التستري كما في الكشف والبيان (1/ 125).

وقيل غيرُ ذلك.

والأولُ هو قولُ الجمهور.

قال أهلُ العربيّة: وحقُّ آمين الوقفُ؛ لأنّها كالأصوات، فإنْ حرَّكَها مُحَرِّكٌ ووصَلَها بشيءٍ بعدها فتَحَها لالْتقاء الساكنين.

قالوا: وإنّما لم تُكسَرْ لِثِقَل الكسرة بعد الياء، كما فتحوا أينَ وكيفَ[٢].

وإذا كانت الصلاةُ سِرِّيَّةً أسرَّ الإمامُ وغيرُه بالتأمينِ تَبَعاً للقراءة، وإنْ كانتْ جهريَّةً وجهر بالقراءة استُحِبَّ للإمام الجهرُ بالتأمينِ بلا خلافٍ، نصَّ عليه إمامُنا الشافعيُّ رحمه الله تعالى [٣]، واتَّفقَ الأصحابُ عليه [٤]؛ لحديث أبي هُرَيْرَة السابق مرّ عند البخاريّ[٥] وغيرِه من الأحاديث التي في معناه.

وأمّا المُنفَرِدُ فيُسَنُّ أيضاً له الجهرُ بها كالإمام عند جمهور الأصحاب[٦].

وأمّا المأمومُ فنصَّ الشافعيُّ في الجديد [٧] على أنّه لا يجهرُ، وقال في

=

(١) هو قول عبدالرحمن بن زيد بن أسلم كما في الكشف والبيان (1/ 125).

(٢) النقل من المجموع للنووي (3/ 370).

(٣) انظر: الأم، تأليف: الإمام الشافعي، تحقيق: د. رفعت فوزي عبدالمطّلب. طبع دار الوفاء بالمنصورة، ط1 ، 1422هـ-2001م، (2/ 249).

(٤) انظر: المجموع للنووي (3/ 371).

(٥) انظر: (ص 156-157).

(٦) انظر: المجموع للنووي (3/ 371).

(٧) انظر: الأم (2/ 249). والجديد: هو مذهب الشافعي وأقواله بمصر. انظر: المدخل إلى مذهب الشافعي، تأليف: د. أكرم يوسف القواسمي. طبع دار النفائس بالأردن، ط1،

القديم[١]: يجهرُ[٢].

وللأصحاب طرُقٌ:

أصحُّها وأشهرُها والتي قالها الجمهورُ[٣]: أنّ المسألة على قولين:

أحدهما: يجهرُ.

والثاني: يُسِرُّ.

والثاني[٤]: يجهرُ قولاً واحداً.

والثالث: إن كثُر الجمعُ وكبُر المسجدُ جهرَ، وإن قلُّوا وصغُر المسجدُ أسرَّ.

والرابع: أنّه إنْ لم يجهر الإمامُ جهرَ، وإلاّ فقولان[٥].

والأصحُّ من حيثُ الجملةُ: أنّ المأموم يجهرُ به.

وممّن صحّحه: أبو إسحاق الشيرازيُّ [٦] في "التنبيه"[١]، والغزّاليُّ في

=

1423هـ (ص 505-506).

(١) القديم: هو مذهب الشافعي وأقواله قبل انتقاله إلى مصر. المصدر السابق (ص505).

(٢) وقد خطّأ النوويُّ قولَ من نسب هذا إلى القديم، انظر: المجموع (3/ 371).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (2/ 112)، و نهاية المطلب في دراية المذهب، تأليف: إمام الحرمين الجويني، تحقيق: أ.د. عبدالرحيم محمود الديب. طبع دار المنهاج بجدة، ط 1 ، 1428هـ-2007م، (2/ 150)، والمجموع للنووي (3/ 371-372).

(٤) أي ثاني الطرق.

(٥) انظر: نهاية المطلب (2/ 152)، والمجموع (3/ 372).

(٦) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف، الفيروزآبادي الشيرازي نزيل بغداد، من كبار أئمة الشافعية، توفي سنة 476هـ، من مؤلفاته: التنبيه، والمهذّب، كلاهما

"الوجيز"[٢]، والبَغَوِيُّ[٣]، والرافِعِيُّ[٤]، وغيرُهم.

وقطعَ به المَحامِلِيُّ في "المقنع"[٥] وآخرون.

والمسألةُ معروفةٌ بأنّها ممّا يُفتى فيها على القديم.

وهذا الخلافُ إذا أمَّن الإمام.

أمّا إذا لم يُؤَمِّن الإمامُ، فيُستَحَبُّ للمأموم التأمينُ جهراً بلا خلاف، نصَّ عليه الشافعيُّ، واتّفقَ عليه الأصحابُ؛ ليَسمعَه الإمامُ فيأتي به، قال أصحابُنا: سواءً تركه الإمامُ عمداً أو سهواً يُستَحَبُّ للمأموم الجهرُ به.

[21أ] / هذا مذهبُنا في استحباب الجهر بالتأمين للإمامِ والمأمومِ والمُنفردِ[١].

=

في الفقه، والتبصرة. انظر: سير أعلام النبلاء (18/ 452)، وطبقات الشافعية للسبكي (4/ 215).

(١) انظر: التنبيه، تأليف: أبو إسحاق الشيرازي، طبع عالم الكتب بالرياض، 1403هـ/ 1983م، (ص 119).

(٢) انظر: الوجيز في فقه الإمام الشافعي، تأليف: الغزالي، تحقيق: علي معوض وعادل عبدالموجود. طبع دار الأرقم ببيروت، ط1 ، 1418هـ-1997م، (1/ 167).

(٣) انظر: التهذيب في فقه الإمام الشافعي، تأليف: البغوي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي أحمد معوض. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط 1 ، 1418هـ-1997م، (2/ 97).

(٤) انظر: المحرر في الفقه (1/ 124). والرافعي هو: أبو القاسم عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم، الرافعي القزويني، شيخ الشافعية في زمانه، توفي سنة 623هـ، من مؤلفاته: المحرر في الفقه، وشرح الوجيز. انظر: سير أعلام النبلاء (22/ 253)، وطبقات الشافعية (8/ 281).

(٥) انظر: المقنع (ق 13ب).

وبهذا قال: طاووس [٢]، وأحمد [٣]، وإسحاق [٤]، وابنُ خُزَيْمَة [٥]، وابنُ المُنْذِر[٦]، وداود[٧]، وابنُ الزُّبَيْر.

وقال أبو حنيفة والثَّوْريّ: يُسِرُّون بالتأمين[٨].

وكذا قال مالك في المأموم [٩]، وعنه في الإمام روايتان: إحداهما: يُسِرّ به،

=

(١) ومذهبُ الشافعية هذا هو الراجح في المسألة، أي: أن المأموم يجهر بالتأمين تبعاً لإمامه؛ لما رواه البخاري (كتاب الأذان، باب جهر الإمام بالتأمين) (رقم: 780) من حديث أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: « **إذا أمّنَ الإمامُ فأَمِّنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غُفر له ما تقدّم من ذنبه** ».

(٢) الرواية عنه في مصنف عبدالرزاق (2/ 97/ رقم: 2642).

(٣) انظر: المغني لابن قدامة (2/ 162).

(٤) انظر: مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، رواية إسحاق بن منصور الكوسج، تحقيق: خالد الرباط وآخرون. طبع دار الهجرة بالرياض، ط 1 ، 1424هـ-2004م، (2/ 247).

(٥) انظر: صحيح ابن خزيمة (1/ 286-287).

(٦) انظر: الأوسط لابن المنذر (3/ 130).

(٧) انظر: المحلى لابن حزم (3/ 262).

(٨) انظر: كتاب الآثار (1/ 162)، و الأصل ، تأليف: محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني. طبع عالم الكتب ببيروت، ط 1 ، 1410هـ-1990م، (1/ 11) والهداية شرح بداية المبتدي، تأليف: المرغيناني. طبع شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، 1317هـ-1900م، (1/ 49).

(٩) انظر: التلقين في الفقه المالكي، تأليف: القاضي عبدالوهاب، تحقيق: محمد بوخبزة الحسني التطواني. طبع دار الكتب العلمية، ط1 ، 1425هـ-2004م، (1/ 107).

والثاني: لا يأتي به(١)، وكذا المُنفرِد عنده(٢).

ودليلُنا:

حديثُ أبي هُرَيْرَة المتقدِّم في البخاري ومسلم(٣).

وعن وائل بن حُجْر ﵁(٤) قال: سمعتُ النبيّ ﷺ قرأ ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فقال: « **آمين** » مدَّ بها صوتَه.

رواه أبو داود(٥)، والتِّرْمِذِيّ(٦) وقال: « حديثٌ حسن ».

وفي رواية أبي داود: ورفع بها صوتَه.

وإسنادُها حسن، كلُّ رجاله ثقات؛ إلاّ محمد بن كثير العَبْدي (٧)، فجرَّحَه

---

(١) انظر: النوادر والزيادات على ما في المدوّنة من غيرها من الأمّهات، تأليف: ابن أبي زيد القيرواني، تحقيق: د. عبدالفتاح الحلو. طبع دار الغرب الإسلامي، 1999م، (1/ 179).

(٢) المصدر السابق (1/ 179).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) هو: أبو هنيدة وائل بن حجر بن وائل، الحضرمي، صحابي جليل، نزل العراق، وتوفي في أوائل خلافة معاوية ﵁ . انظر: السير (2/ 572)، والإصابة (6/ 312).

(٥) سنن أبي داود (كتاب الصلاة/ باب التأمين وراء الإمام) (رقم: 932).

(٦) جامع الترمذي (كتاب الصلاة/ باب ما جاء في التأمين) (رقم: 248).

(٧) هو: أبو عبدالله محمد بن كثير، العبدي البصري، من ثقات الرواة، مات سنة 223هـ. انظر: تهذيب التهذيب، تأليف: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، ط 1، 1421هـ/ 2001م، (3/ 683)، والتقريب (رقم: 6292).

ابنُ معين[١]، ووثَّقَه غيرُه، وقد روى له البخاري وناهيك به شرَفاً له وتوثيقاً[٢].

وهكذا رواه سفيان الثَّوْري، عن سَلَمَة بن كُهَيْل [٣]، عن حُجْر بن عَنْبَس[٤]، عن وائل بن حُجْر.

ورواه شُعْبَةُ[٥] عن سَلَمَة بن كُهَيْل فاختُلف عليه فيه:

فرواه عنه أبو الوليد الطيَالِسي[٦] كذلك[٧].

ورواه عنه أبو داود الطيَالسي [٨] وقال فيه: قال: « **آمين** » خفضَ بها

---

(١) هو: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون، الغطفاني مولاهم، البغدادي، حافظ ثقة مشهور، من أئمة الجرح والتعديل، توفي سنة 233هـ. انظر: السير (11/ 71-96)، والتقريب (رقم: 7701).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (26/ 334-336).

(٣) هو: أبو يحيى سلمة بن كهيل بن حصن، الحضرمي الكوفي، من الرواة الثقات، وفيه تشيّع، توفي سنة 123هـ. انظر: تهذيب التهذيب (2/ 77)، والتقريب (رقم: 2521).

(٤) هو: أبو العنبس حجر بن العنبس، الحضرمي الكوفي، من الرواة الثقات، متكلّمٌ فيه بشيء يسير. انظر: تهذيب التهذيب (1/ 364-365)، والتقريب (رقم: 1153).

(٥) هو: أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد، العتكي مولاهم، الواسطي ثم البصري، من الرواة الثقات المشهورين، قيل فيه: أمير المؤمنين في الحديث، توفي سنة 160هـ. انظر: السير (7/ 202-228)، والتقريب (رقم: 2805).

(٦) هو: هشام بن عبدالملك، الباهلي مولاهم، البصري، من الثقات الأثبات في رواية الحديث، توفي سنة145هـ. انظر: تهذيب التهذيب(4/ 273-274)، والتقريب (رقم7351).

(٧) أخرجه من هذا الطريق: البيهقي في السنن الكبرى (2/ 58).

(٨) هو: سليمان بن داود بن الجارود، البصري، صاحب المسند، من الرواة الثقات، توفي سنة 204هـ. انظر: تهذيب التهذيب (2/ 90-92)، والتقريب (رقم: 2565).

صوتَه[١].

ورواه الأكثرون عن سَلَمَة بإسناده وقالوا: يرفعُ بها صوتَه[٢].

وقال البخاريُّ في "تاريخه"[٣]: « أخطأ شُعْبَة، إنّما هو: جهر بها ».

وقال التِّرْمِذِيُّ: « قال البخاريّ: حديثُ سفيان أَصَحُّ في هذا من حديث شُعْبَة، قال: وأخطأ فيه شُعْبَة ».

قال التِّرْمِذِيّ: « وكذلك قال أبو زُرْعَة الرازي[٤] »[٥].

وعن أبي هُرَيْرَة ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ إذا فرَغ من قراءة أمِّ القرآن رفعَ صوتَه وقال: « **آمين** ».

رواه أبو داود[٦]، والدارَقُطْني[٧] وقال: « هذا إسنادٌ حسن ».

---

(١) انظر: مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: محمد بن عبدالمحسن التركي، طبع دار هجر بالقاهرة، 1419هـ/ 1999م، (2/ 360-361/ رقم: 1117).

(٢) ممن رواه عن سلمة: العلاء بن صالح، كما أخرجه أبو داود (رقم: 933)، والترمذي (رقم: 249).

(٣) انظر: التاريخ الكبير، تأليف: البخاري، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، 1406هـ/ 1986م، (2/ 1/ 73).

(٤) هو: أحمد بن الحسين بن علي، إمام حافظ كبير، من أهل الجرح والتعديل، توفي سنة 375هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (17/ 46).

(٥) انظر كلام الترمذي على الحديث السابق (رقم: 248).

(٦) سنن أبي داود (الموضع السابق) (رقم: 934).

(٧) سنن الدارقطني (2/ 134/ رقم: 1274).

ولنا غيرُ ذلك من الأحاديث الصحيحة.

وليس لمن قال بالإسرار حُجَّةٌ صحيحةٌ صريحةٌ.

بل احتجَّت الحنَفِيَّةُ برواية شُعْبَة وقولِه: وخَفَض بها صوتَه [١].

وقد بيَّنَّا أنّ الحُفّاظ [٢] مُتَّفِقون على أنّه غلَط، وأنّ الصوابَ: ورَفَع بها صوتَه.

واحتَجَّت المالِكِيَّةُ بأنّ سنّةَ الدعاء تأمينُ السامع دون الداعي، وآخرُ / الفاتحة دعاءٌ، فلا يُؤَمِّنُ الإمامُ لأنّه داعٍ [٣]. [21ب]

قال القاضي أبو الطيِّب من أصحابنا: هذا غَلَط، بل إذا اسْتُحِبَّ التأمينُ للسامع، فالداعي أولى بالاستحباب، والله أعلم [٤].

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٢) وعلى رأسهم الإمام البخاري.

(٣) انظر: شرح الخرشي على مختصر خليل ، تأليف: محمد الخرشي. طبع مطبعة محمد مصطفى سنة 1306هـ، (1/ 282).

(٤) انظر: التعليقة الكبرى (1/ 292-293).

المسألة الرابعة:

في بيان فضل فاتحة الكتاب

عن أبي هُرَيْرَة ﷺ قال: مرَّ رسولُ الله ﷺ على أُبَيِّ بن كَعْب وهو قائمٌ يُصَلِّي فصاح فقال: « **تعال يا أُبَيّ** »، فعَجَّلَ أُبَيٌّ في صلاته ثم جاء إلى رسول الله ﷺ، فقال: « **ما منعَك يا أُبَيٌّ أن تُجيبَني إذْ دعوتُك؟ أليس الله يقول:** ﴿يأيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم﴾ الأنفال: ٢٤ »، قال أُبَيّ: لا جرَم يا رسول الله لا تدعوني إلاّ أجبتُك، وإن كُنْتُ مُصَلِّياً، قال: « **تُحِبُّ أن أُعلِّمَك سورةً لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في القرآن مثلُها؟** »، فقال أُبَيّ: نعم يا رسول الله، فقال: « **لا تخرُجْ من المسجد حتى تعلّمها** »، والنبيّ ﷺ يمشي يريدُ أن يخرُجَ من المسجد، فلمّا بلغ البابَ ليخرُج قال له أُبَيّ: السورةَ يا رسول الله، فوقف فقال: « **نعم، كيف تقرأ في صلاتك؟** »، فقرأ أُبَيٌّ أمَّ القرآن، فقال النبيّ ﷺ: « **والذي نفسي بيده ما أُنزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور مثلُها، وإنّها لهي السبعُ المَثاني التي آتاني الله تعالى** ».

حديثٌ صحيح[(١)].

وعن أبي سعيد بن المُعَلَّى ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **لأُعَلِّمَنَّك سورةً هي أعظمُ السُّوَر في القرآن قبل أن تخرُج من المسجد** »، ثم أخذ بيدي، فلمّا أراد أن يخرُج قلتُ له: ألَمْ تقلْ لأُعَلِّمَنَّك سورةً هي أعظمُ سورةٍ في القرآن؟ قال:

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (15/ 200-201/ رقم: 9345)، والترمذي في جامعه (أبواب فضائل القرآن عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء في فضل فاتحة الكتاب) (رقم: 2875)، وابن جرير في تفسيره (11/ 106).

« ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ، **هي السبعُ المَثاني والقرآنُ العظيمُ الذي أوتيتُه** ».

رواه البخاري[١] وأبو داود[٢] والنسائي[٣] وابنُ ماجَه[٤] هكذا.

وقال المِزِّي[٥]: رواه الواقِدِيّ[٦] ، عن محمد بن مُعاذ الأنصاري[٧]، عن

---

(١) صحيح البخاري (كتاب التفسير/ باب ما جاء في فاتحة الكتاب) (رقم: 4474).

(٢) سنن أبي داود (كتاب الصلاة/ باب فاتحة الكتاب) (رقم: 1458).

(٣) سنن النسائي (كتاب الافتتاح/ باب تأويل قول الله عز وجل وجل ولقد آتيناك سبعا من المثاني والقرآن العظيم) (رقم913)، وهو في السنن الكبرى5/11/ رقم:8010).

(٤) سنن ابن ماجه (كتاب الأدب/ باب ثواب القرآن) (رقم: 3785).

(٥) في تحفة الأشراف في معرفة الأطراف (9/ 218).

والمزي هو: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف، القضاعي الكلبي المزي، محدّث الديار الشامية، كان محدّثاً عارفاً بأخبار رجال الحديث، توفي سنة 742هـ، من مؤلفاته: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، وتحفة الأشراف في معرفة الأطراف. انظر: الدرر الكامنة (4/ 457)، والأعلام (8/ 236-237).

(٦) هو: أبو عبدالله محمد بن عمر بن واقد، الأسلمي مولاهم، المدني، نزيل بغداد، من رواة الحديث المتروكين، مشهور برواية السيرة والمغازي، توفي سنة 207هـ. انظر: تهذيب التهذيب (1/ 656-658)، وتقريب التهذيب (رقم: 6215).

(٧) هو: محمد بن معاذ بن محمد بن أبيّ بن كعب، من رواة الحديث، لم يُعرف حاله. انظر:

حبيب بن عبدالرحمن[1] عن حَفْص بن عاصم[2] عن أبي سعيد بن المُعَلَّى عن أُبَيّ ابن كَعْب.

[22أ] وعن ابن عبّاس رضي الله عنه / قال: بينا رسولُ الله ﷺ عنده جبريلُ، إذْ سمع نقيضاً من فوقِهِ، فرفع جبريلُ بصرَه إلى السماء فقال: « هذا بابٌ فُتح من السماء ما فُتح قطّ، فنزل منه ملَكٌ فأتى النبيّ ﷺ فقال: أَبْشِرْ بنوريْن أوتِيتَهما لم يُؤتَهما نبيٌّ قبلك: فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة، ولن تقرأ حرفاً منها إلاّ أُعطيتَه ».

رواه مسلم[3].

وعن حُذَيْفَة بن اليمان رضي الله عنه[4] أنّ النبيّ ﷺ قال: « **إنّ القومَ ليبعثُ اللهُ عليهم العذابَ حتماً مقضيًّا، فيقرأُ صبيٌّ من صبيانهم في الكُتّاب** ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ **، فيسمعُه الله تعالى فيرفعُ عنهم بذلك**

=

ميزان الاعتدال في نقد الرجال (4/ 44).

(١) يُقال في اسمه كذلك: عبدالرحمن بن حبيب، المدني، المخزومي مولاهم، راوٍ في الحديث مُتكلَّم فيه. انظر: تهذيب التهذيب (2/ 498)، والتقريب (رقم: 3860).

(٢) هو: حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، العمري، ثقة في الحديث. انظر: تهذيب التهذيب (1/ 451-452)، والتقريب (رقم: 1416).

(٣) صحيح مسلم (كتاب الصلاة/ باب فضا فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة والحث على قراءة الآيتين من آخر سورة البقرة) (رقم: 806).

(٤) هو: حذيفة بن اليمان، العبسي، حليف الأنصار، صحابي جليل من السابقين، اشتهر برواية أحاديث الفتن، توفي سنة 36هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (2/ 361)، والإصابة (1/ 332-333).

العذابَ أربعين سنةً »[١].

---

(١) أخرجه الثعلبي في تفسيره (1/ 90). وقال المناوي: وهو موضوع، انظر: الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي، تأليف: المناوي، طبع دار العاصمة بالرياض، ط1، 109هـ/ 1988م، (1/ 119).

المسألة الخامسة:

في الأحكام المتعلّقة بالفاتحة

وفيه مسائل:

الأولى:

قراءةُ الفاتحة للقادر عليها فرضٌ من فروض الصلاة، وركنٌ من أركانها.

ومُتَعَيِّنَةٌ، لا تقومُ مقامَها ترجمتُها بغير العربيّة، ولا قراءةُ غيرِها من القرآن.

ويستوي في تعيينها جميعُ الصلوات فرْضِها ونفْلِها، جهْرِها وسرِّها، والرجلُ والمرأةُ والمُسافرُ والصبيُّ والقائمُ والقاعدُ والمُضطجعُ، وفي حال شدّة الخوف وغيرها.

وسواءٌ في تعينها الإمامُ والمأمومُ والمنفرد، وفي المأموم قولٌ ضعيف أنّها لا تجبُ عليه في الصلاة الجهريّة، وسنوضِّحُه إن شاء الله تعالى.

وتسقطُ الفاتحةُ عن المسبوق، ويحملُها عنه الإمامُ، بشرط أن تكون تلك الركعةُ محسوبةً للإمام، احترازاً من الإمام المُحدَث والذي قام إلى خامسةٍ ناسياً، هذا مذهبُنا[١].

وهل نسمِّيها في النافلة واجبةً أم شرطاً أم ركناً؟ فيه ثلاثةُ أوجُه لأصحابنا: أصحُّها: ركنٌ.

وبمثل مذهبنا وتعيُّن الفاتحة، وأنّه لا تصحُّ صلاةُ القادر عليها إلاّ بها قال جمهورُ العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

[22ب] وقد حكاه ابنُ المُنْذِر[٢] عن عمر بنِ الخطّاب ﷺ، وعثمان / بنِ أبي

(١) انظر: المجموع، للنووي (3/ 326-327).

(٢) انظر: الأوسط لابن المنذر (3/ 100).

العاص[١]، وابنِ عبّاس، وأبي هُرَيْرَة، وأبي سعيد الخُدْري، وخوّات بن جُبَيْر [٢]، والزُّهْري، وابنِ عَوْن [٣]، والأَوْزاعيّ، ومالك، وابنِ المبارك، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثَوْر.

وحكاه أصحابُنا عن الثَّوْري، وداود[٤].

وقال أبو حنيفة: لا تتعيَّنُ الفاتحةُ لكنْ تُسْتَحَبُّ [٥].

وفي رواية عنه: تجب ولا تُشترَط، فلو قرأ غيرَها من القرآن أجزأه.

وفي قدر الواجب ثلاثُ رواياتٍ عنه: إحداها: آيةٌ تامّةٌ[٦]، والثانية: ما يتناولُه الاسمُ[٧]، قال الرازي: هذا هو الصحيح عندهم، والثالثة: ثلاثُ آياتٍ قصار أو آيةٌ

---

(١) هو: أبو عبدالله عثمان بن أبي العاص، الثقفي الطائفي، صحابي جليل كان أمير أهل ثقيف الذين أسلموا على يدي النبي ﷺ، توفي سنة 51هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (2/ 374)، وتقريب التهذيب (رقم: 4517).

(٢) هو: أبو صالح خوات بن جبير بن النعمان، الأنصاري الأوسي، صحابي جليل، كان أمير الرماة يوم أحد، توفي سنة 40هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (2/ 329-330)، والإصابة (1/ 457).

(٣) هو: أبو عون عبدالله بن عون بن أرطبان، المزني البصري، من أتباع التابعين، عالم البصرة وحافظها، توفي سنة 150هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (6/ 364)، وتقريب التهذيب (رقم: 3543).

(٤) انظر: المجموع للنووي (3/ 361).

(٥) انظر: المبسوط، تأليف: السرخسي. نشر دار المعرفة ببيروت، (1/ 19).

(٦) انظر: الهداية (1/ 54).

(٧) انظر: مختصر القدوري في الفقه الحنفي، تأليف: القدوري، تحقيق: كامل محمد محمد عويضة. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط1، 1418هـ-1997م، (ص 10).

طويلةٌ، وبهذا قال أبو يوسف[1] ومحمد[2][3].

واحتُجَّ لأبي حنيفة:

بقول الله تعالى ﴿فاقرءوا ما تيسر منه﴾المزمل: ٢٠.

وبحديث أبي هُرَيْرَة أنّ رسول الله ﷺ قال للمُسيء صلاتَه: « **ثم اقرأْ ما تيسَّر معك من القرآن** ».

رواه البخاري ومسلم[4].

وبحديثٍ عن أبي سعيد عن النبيّ ﷺ قال: « **لا صلاة إلاّ بقرآنٍ، بفاتحةٍ أو غيرها** »[5].

وفي حديثٍ عن أبي هُرَيْرَة عن النبيّ ﷺ قال: « **لا صلاة إلاّ بقرآنٍ وبفاتحة الكتاب** »[6].

قالوا: فيدلُّ على أنّ غيرَها يقومُ مقامَها.

---

(١) هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، الأنصاري الكوفي، صاحب أبي حنيفة، من كبار القضاة، توفي سنة 182هـ. انظر: السير (8/ 535)، والجواهر المضيّة (2/ 220).

(٢) هو: أبو عبدالله محمد بن الحسن بن فرقد، الشيباني الكوفي، صاحب أبي حنيفة، من كبار فقهاء العراق، توفي سنة 189هـ. انظر: السير (9/ 134)، وطبقات الشيرازي (ص135).

(٣) انظر قوليهما في: الهداية (1/ 54).

(٤) صحيح البخاري (كتاب الأذان/ باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة) (رقم793)، وصحيح مسلم (كتاب الصلاة/ باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة) (رقم397).

(٥) لم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ عن أبي سعيد الخدري ﷺ.

(٦) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة/ باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب) (رقم: 819)، والبيهقي في السنن الكبرى (2/ 37)، ولفظه « **لا صلاة إلا بقرآن بفاتحة الكتاب فما زاد**

قالوا: ولأنّ سُوَر القرآن في باب الحُرْمة سواء؛ بدليل تحريم قراءةِ الجميع على الجُنُب[١]، وتحريمِ مسِّ المُحْدَث وغيرهما[٢].

واحتجَّ أصحابُنا بحديث عُبادة بن الصامت ﷺ[٣] أنّ النبيّ ﷺ قال: « **لا صلاة لمن لم يقرأْ فيها بفاتحة الكتاب** ».

رواه البخاريّ ومسلم[٤].

فإن قالوا: معناه: لا صلاةَ كاملةٌ.

قلنا: هذا خلافُ حقيقته، وخلافُ الظاهر والسابق إلى الفهم، فلا يُقبَلُ.

وعن أبي هُرَيْرَة عن النبيّ ﷺ قال: « **من صلَّى صلاةً لم يقرأْ فيها بأمِّ القرآن فهي خِداجٌ**[٥] – ثلاثاً – **غيرُ تمام** » الحديث.

---

(١) لحديث: « **لا يقرأ الجُنُبُ ولا الحائضُ شيئاً من القرآن** »، أخرجه الترمذي (رقم: 131) وابن ماجه (رقم: 595) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) لحديث: « **لا يمسّ القرآن إلا طاهر** »، أخرجه الطبراني في المعجم الصغير، مع: الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني، تحقيق: محمد شكور، طبع دار عمار بعمّان، 1405هـ/ 1985م، (2/ 277)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع الصغير، طبع المكتب الإسلامي ببيروت، (رقم: 7780).

(٣) هو: أبو الوليد عبادة بن الصامت بن قيس، الأنصاري الخزرجي، صحابي جليل، أحد النقباء بالعقبة، توفي سنة 34هـ. انظر: السير (2/ 5)، والإصابة (3/ 27-28).

(٤) صحيح البخاري (كتاب الأذان/ باب وجوب القراءة) (رقم: 756)، وصحيح مسلم (كتاب الصلاة/ باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة) (رقم: 394).

(٥) الخداج: النقصان. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف: ابن الأثير، تحقيق:

رواه مسلم[١].

وعن عُبادة بن الصامت أنّ النبيّ ﷺ قال: « **لا تُجزىءُ صلاةٌ لا يقرأُ الرجلُ فيها بفاتحة الكتاب** ».

[23أ] / رواه الدارَقُطْني[٢]، قال: « إسنادُه حسن، ورجالُه ثقات كلّهم».

وعن أبي هُرَيْرَة ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ : « **لا تُجزىءُ صلاةٌ لا يُقرأُ فيها بفاتحة الكتاب** ».

رواه بهذا اللفظ: ابنُ خُزَيْمَة وأبو حاتم بنُ حِبّان – بكسر الحاء – في "صحيحَيْهما"[٣]، بإسنادٍ صحيح.

وعن أبي سعيد الخُدْريﷺ قال:« أُمِرْنا أنْ نقرأَ بفاتحة الكتاب وما تيسَّر

رواه أبو داود[٤] بإسنادٍ صحيح على شرط البخاريّ ومسلم.

وفي المسألة أحاديثُ صحيحةٌ اقتصرنا على هذا القدر منها طلباً للاختصار.

والجوابُ عن الآية التي احتجُّوا بها: أنّها وردت في قيام الليل، لا في قَدْر

=

طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي. نشر دار الكتب العلمية ببيروت، (12/2).

(١) صحيح مسلم (كتاب الصلاة/ باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة) (رقم: 395).

(٢) سنن الدارقطني (2/ 104/ رقم: 1225).

(٣) صحيح ابن خزيمة (1/ 240/ رقم:490)، وصحيح ابن حبان(5/ 91/ رقم:1789).

(٤) سنن أبي داود (كتاب الصلاة/ باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب) (رقم: 818).

القراءة.

وعن الحديث: أنّ الفاتحةَ مُتيَسَّرَةٌ، فيُحمَلُ عليها جمعاً بين الأدلّة، أو يُحمَل على من لا يُحسِنُها.

وعن حديث أبي هُرَيْرَة ﷺ : « **لا صلاة إلاّ بقرآن** »: حديثٌ ضعيف، رواه أبو داود بإسنادٍ ضعيف[١].

وجوابٌ آخر وهو: أنّ معنى هذا الحديث – لو صحَّ – أنّ أقلَّ ما يُجزىءُ فاتحةُ الكتاب، كما يُقال: صُمْ ولو ثلاثةَ أيّام من الشهر، أي: أَكْثِرْ الصومَ، فإنْ نقصتَ فلا تنقصْ عن ثلاثة أيّام.

وعن قولهم: إنّ سوَرَ القرآن سواءٌ في الحُرْمة: أنّه لا يلزمُ منه استواءَها في الإجزاء في الصلاة، لا سيّما وقد ثبتت الأحاديثُ الصحيحةُ في تعيُّن الفاتحة، فوجب المصيرُ إليها، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر العلّة في ضعفه في ضعيف سنن أبي داود، للشيخ الألباني (1/ 316).

الثانية:

إذا ترك الفاتحةَ في الصلاة ناسياً ففيه قولان للشافعيّ [(١)]:

أحدهما – وهو الذي نصَّ عليه الشافعيُّ في الجديد واتَّفقَ الأصحابُ على تصحيحه –: لا تسقطُ عنه القراءةُ؛ بل إنْ تذكَّر في الركوع أو بعده قبل القيام إلى الثانية عاد إلى القيام وقرأ، وإنْ تذكَّر بعد قيامه إلى الثانية لُغِيَتْ وصارت الثانية هي الأولى، وإنْ ذكر بعد السلام والفصلُ قريبٌ لزمَه العَوْدُ إلى الصلاة وبنى على ما فعل، فيأتي بركعةٍ أخرى، ويسجد للسهو، وإن طال الفصلُ لزمه استئنافُ الصلاة[(٢)].

[23ب] / والقول الثاني – وهو القديمُ –: إنّه تسقطُ عنه القراءةُ بالنسيان.

فعلى هذا إنْ تذكَّرَ بعد السلام فلا شيء عليه، وإنْ تذكَّر في الركوع وما بعده قبل السلام فوجهان:

أحدهما – وبه قطع المُتَوَلِّي [(٣)] –: يجبُ أنْ يعودَ إلى القراءة، كما لو نسي سجدةً ونحوَها.

---

(١) انظر: المجموع للنووي (3/ 332).

(٢) وهذا القول هو الراجح؛ لأن قراءة الفاتحة ركنٌ من أركان الصلاة.

(٣) انظر: تتمة الإبانة، تأليف: المتولي. مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (50 فقه شافعي، الجزء الثاني)، (ق 200أ).

والمتولي هو: أبو سعد عبدالرحمن بن مأمون بن علي، النيسابوري، من كبار فقهاء الشافعية، توفي سنة 478هـ، من مؤلفاته: تتمة الإبانة، أكمل به الإبانة لشيخه الفوراني، ولم يكمله حيث وصل إلى القضاء. انظر: سير أعلام النبلاء (18/ 585)، وطبقات السبكي (3/ 223).

والثاني: لا شيء عليه، وركعتُه صحيحةٌ، وسقطت عنه القراءةُ كما لو ذكر بعد السلام، وبهذا قطعَ الشيخُ أبو حامد [1] في "تعليقه"، ونقله عن نصٍّ للشافعيّ في القديم، وقطع به أيضا: البَنْدَنيجيّ، والقاضي أبو الطيِّب[2]، وصاحبُ "العُدّة"[3]، وهو الأصحُّ، والله أعلم.

المسألة الثالثة:

قال الإمامُ الشافعيّ والأصحابُ: تجبُ قراءةُ الفاتحة مرتَّبَةً مُتَواليةً؛ لأنّ النبيّ ﷺ كان يقرأ هكذا، وثبت أنّه ﷺ قال: « **صلُّوا كما رأيتموني أُصلِّي** »[4].

فإنْ ترَكَ الترتيبَ فقدَّم المؤخَّرَ وأخَّرَ المُقَدَّمَ:

فإنْ تعمَّدَ ذلك بطلتْ قراءتُه، ولا تبطلُ صلاتُه؛ لأنّ أكثر ما فعل أنّه قرأ آيةً أو آياتٍ في غير موضعها، ويلزمُه استئنافُ الفاتحة.

وإن فعلَ ذلك ساهياً لم يعتدَّ بالمُؤَخَّر، وبنى على المُرَتَّب من أول الفاتحة،

---

(١) هو: أحمد بن محمد بن أحمد، الإسفراييني، شيخ الشافعية ببغداد، توفي سنة 406هـ، من مؤلفاته: التعليقة في الفقه، قال النووي: في نحو خمسين مجلداً ذكر فيها مذاهب العلماء وبسط أدلتها والجواب عنها. انظر: سير أعلام النبلاء (1/ 193-195)، وطبقات السبكي (4/ 61).

(٢) انظر: التعليقة الكبرى في الفروع (1/ 649 ، 651).

(٣) هو: أبو عبدالله الحسين بن علي بن الحسين، الطبري المكّي، من كبار الشافعية، كان يدعى بإمام الحرمين، توفي سنة 498هـ، وقيل: 495هـ، من مؤلفاته: العدة في شرح الإبانة للفوراني. انظر: سير أعلام النبلاء (19/ 203)، وطبقات السبكي (4/ 349).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأذان/ باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة والإقامة وكذلك بعرفة وجمع) (رقم: 631)، من حديث مالك بن الحويرث ﵁ .

نصَّ عليه الشافعيّ واتّفق الأصحابُ عليه.

قال البَغَوِيُّ[١] وغيرُه: إلاّ أنْ يطول الفصلُ فيجبُ استئنافُ القراءة، هكذا قاله الأصحابُ.

قال الرافعيّ[٢]: ينبغي أنْ يقال: إنْ كان يُعتَبَرُ الترتيبُ مُبطِلاً للمعنى تبطُلُ صلاتُه كما إذا تعمَّدَه، كما قالوا: إذا تعمَّد تغييرَ ترتيبِ التشهُّد تغييراً يُبطِلُ المعنى إنّ صلاته تبطُلُ.

وأما المُوالاة فمعناها: أن يصل الكلماتِ بعضِها ببعض ولا يفصل إلاّ بقدر التنفُّس، فإن أخَلَّ بالمُوالاة فله حالان:

أحدهما: أنْ يكون عامداً، فيُنظَر:

إنْ سكتَ في أثناء الفاتحة طويلاً، بحيث أشعرَ بقَطْعِه القراءةَ وإعراضِه عنها، مختاراً أو لعائقٍ، بطُلَتْ قراءتُه ووجب استئنافُ الفاتحة، هذا هو المذهب[٣]، وفيه وجهٌ: أنّه لا تبطُلُ قراءتُه[٤]، وليس بشيءٍ.

وإنْ قصُرتْ مدّةُ السكوت لم يُؤثِّر بلا خلاف.

وإنْ نوى قطعَ القراءة ولم يسكُتْ لم تبطُلْ قراءتُه بلا خلاف، نصَّ

---

(١) انظر: التهذيب للبغوي (2/ 96).

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز، تأليف: الرافعي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعادل محمد معوض. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط 1، 1417هـ-1997م، (1/ 498).

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (1/ 498)، والمجموع للنووي (3/ 357).

(٤) ذكر هذا الوجه: الجويني في نهاية المطلب (2/ 140)، والغزالي في الوسيط (2/ 116).

[24ب] عليه في "الأمّ"[١]، واتّفقَ / الأصحابُ عليه، قال في "الأمّ"[٢]: لأنّه حديثُ نفسٍ وهو مرفوعٌ عنه.

وإنْ نوى قطْعَها وسكتَ طويلاً بطُلتْ بلا خلاف.

وإنْ سكتَ بطُلتْ أيضاً على الصحيح المشهور، وبه قطع الأكثرون، ونصَّ عليه في "الأم"[٣].

وإنْ أتى في أثناء الفاتحة بتسبيحٍ أو تهليلٍ أو غَيْرِهما من الأذكار، أو قرأ آيةً من غَيْرِها عمداً، بطلتْ قراءتُه بلا خلاف، سواءً كثر ذلك أم قلَّ؛ لأنّه مُنافٍ لقراءتها، هذا فيما لا يُؤمرُ به المصلِّي، فأمّا ما أُمر به إليه كتأمين المأموم لِتأمين إمامه وسجودِه معه لِتلاوته ونحوهما، ففيه خلافٌ نذكرُه قريباً إن شاء الله تعالى.

الحال الثاني: أن يُخلَّ بالمُوالاة ناسياً:

فالصحيحُ الذي نصَّ عليه الشافعيُّ وقطع به الأصحابُ: أنّه لا تبطلُ قراءتُه، بل يبني عليها؛ لأنّه معذورٌ، سواء كان أخلَّ بالمُوالاة بسكوتٍ أم بقراءة غَيْرِ الفاتحة في أثنائها، نصَّ عليه في "الأمّ"[٤]، وقاله الأصحاب، قال في "الأم": لأنّه مُغْتَفَرٌ له في النسيان، وقد قرأ الفاتحةَ

---

(١) انظر: الأم (2/ 248).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الأم (2/ 248).

كلَّها، سواء قلنا بعُذر ترك الفاتحة ناسياً أم لا.

ومال إمامُ الحَرَمَيْن (١) والغَزَّاليُّ (٢) إلى انقطاع المُوالاة بالنسيان إذا قلنا لا تسقط القراءةُ بالنسيان.

والمذهبُ: الأوّلُ.

ولو أعيا في أثناء الفاتحة فسكت للإعياء، ثم بنى على قراءته حين أمكنَه، أجزأَه وصحَّت قراءتُه، نصَّ عليه في "الأمّ"(٣)؛ لأنّه معذورٌ.

وأمّا إذا أتى المأمومُ في أثناء الفاتحة بما نُدِب إليه لمصلحة الصلاة مما يتعلَّقُ بها، كتأمينِ المأموم لتأمين الإمام، وسجودِهِ معه لتلاوته، وفتحِهِ عليه القراءةَ، وسؤالِهِ الرحمةَ عند قراءته آيتَها، والاستعاذةِ من العذاب عند قراءته آيتَه، ونحو ذلك، فهل تنقطعُ مُوالاةُ الفاتحة؟ فيه وجهان مشهوران لأصحابنا:

أصحُّهما: لا تنقطعُ، بل يبني عليها وتُجزئُه، وبهذا قال: أبو عليّ الطبري (٤)،

---

(١) انظر: نهاية المطلب (2/ 142).

وإمام الحرمين هو: أبو المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف، الجويني ثم النيسابوري، إمام من كبار شيوخ الشافعية، توفي سنة 478هـ، من مؤلفاته: نهاية المطلب في دراية المذهب، والبرهان في أصول الفقه. انظر: سير أعلام النبلاء (18/ 468)، وطبقات السبكي (5/ 165).

(٢) انظر: الوسيط في المذهب (2/ 116-117).

(٣) الأم (2/ 248).

(٤) هو: الحسن بن القاسم، شيخ الشافعية وإمامهم، توفي سنة 350هـ، من مؤلفاته: المحرر في النظر، والإفصاح في المذهب. انظر: سير أعلام النبلاء (16/ 62)، وطبقات السبكي (3/ 280).

والقفّالُ[١]، والقاضي أبو الطيِّب [٢]، وأبو الحسن الواحديّ في تفسيره "البسيط"[٣]، وصحَّحَه الغزّاليّ[٤] والشاشِيّ[٥] والرافِعِيّ[٦] وغيرُهم.

[24ب] والثاني: تنقطعُ، فيجبُ استئنافُ الفاتحة، وهو قولُ الشيخ / أبي حامد، والمَحامِلِيّ[٧]، والبَنْدَنيجِيّ، وصحَّحَه صاحبُ "التتمَّة"[٨].

ولا يطَّرِدُ الوجهان في كلِّ مندوبٍ، فلو أجاب المؤذِّنَ في أثناء الفاتحة، أو عطس فقال: الحمدُ لله، أو فتح القراءةَ على غير إمامه، أو سبَّحَ لمن استأذنَ عليه، أو نحوه، انقطعَتْ المُوالاةُ بلا خلافٍ عنهما، صرَّحَ به البَغَوِيُّ [٩] والأصحابُ، قالوا: وإنّما

---

(١) انظر قولَه في تتمة الإبانة (ق 201ب).

والقفال هو: أبو بكر عبدالله بن أحمد بن عبدالله، المروزي الخراساني، إمام علاّمة من شيوخ الشافعية، توفي سنة 417هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (17/ 405)، وطبقات السبكي (5/ 53).

(٢) انظر: التعليقة الكبرى (1/ 299).

(٣) لم أعثر على قوله في تفسيره البسيط.

(٤) انظر: الوسيط (2/ 116).

(٥) هو: أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل، الخراساني، فقيه أصولي لغوي من كبار الشافعية، وهو إمام وقته بما وراء النهر، توفي سنة 365هـ، من مؤلفاته: دلائل النبوة، ومحاسن الشريعة. انظر: سير أعلام النبلاء (16/ 283)، وطبقات السبكي (3/ 200).

(٦) انظر: فتح العزيز (1/ 499).

(٧) انظر: المقنع (ق 13ب).

(٨) انظر: تتمة الإبانة (ق 201ب).

(٩) انظر: التهذيب (2/ 96).

الوجهان في ذكرٍ يتعلَّقُ بالصلاة لمصلحتِها.

قال القاضي أبو الطيِّب [(١)]: ولو كان في أثناء الفاتحة فقرأ الإمامُ: ﴿أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى﴾القيامة: ٤٠ ، فقال المأمومُ: بلى، تنقطعُ قراءتُه، يعني: كسؤال آيةِ الرحمة، فيكونُ على الخلاف.

والأَحْوَطُ في كلِّ هذه الصوَر: أنْ يستأنفَ الفاتحةَ، ليخرجَ من الخلاف.

واعلَمْ أنَّ الخلافَ مخصوصٌ بمن أتى بذلك عامداً عالماً، أمّا من أتى به ساهياً أو جاهلاً فلا تنقطِعُ قراءتُه بلا خلاف، صرَّحَ به المُتَوَلِّي [(٢)] وغيرُه، وهو واضحٌ، قال: ودليلُه: أنّ الصلاةَ لا تبطُلُ بما تخلَّلَها ناسياً أو جاهلاً، فكذا الفاتحةُ.

المسألةُ الرابعةُ:

إذا كرَّرَ الفاتحةَ أو آيةً منها:

قال إمامُ الحَرَمَيْن [(٣)]: كان شيخي يقولُ: لا بأس بذلك إن كان ذلك لتشكُّكه في أنّ الكلمةَ قرأها كما ينبغي أم لا؛ لأنّه معذورٌ، وإن كرَّرَ كلمةً منها بلا سبب: كان شيخي يتردَّدُ في إلحاقه بما لو أدرجَ في أثناء الفاتحة ذِكراً آخرَ.

قال الإمامُ[(٤)]: والذي أراه أنّه لا تنقطعُ مُوالاةُ الفاتحة بتكرير كلمةٍ منها كيف كان.

---

(١) انظر: التعليقة الكبرى (1/ 299).

(٢) انظر: تتمة الإبانة (ق 202أ).

(٣) انظر: نهاية المطلب (2/ 143).

(٤) المصدر نفسه.

هذا كلامُ الإمام، وقد جزمَ شيخُه – وهو: والدُه الشيخُ أبو محمد [(١)] – في كتابه "التبصرة" بأنّه لا تنقطعُ قراءتُه، سواءً كرَّرَها للشكّ أو للتفكُّر.

وقال البَغَوِيُّ [(٢)]: إنْ كرَّرَ آيةً لم تنقطعْ القراءةُ، وإنْ قرأ نصفَ الفاتحة، ثم شكَّ هل أتى بالبسملة فأتمَّها، ثم ذكر أنّه كان أتى بها، يجبُ أنْ يعيدَ ما قرأ بعد الشكّ، ولا يجب استئنافُ الفاتحة؛ لأنّه لم يُدخلْ فيها غَيْرَها، وقال ابنُ سُرَيْج [(٣)]: يجبُ استئنافُ الفاتحة.

وقال المُتَوَلِّي [(٤)]: إنْ كرَّرَ الآيةَ التي هو فيها لم تبطُلْ قراءتُه، وإنْ أعاد بعضَ الآياتِ التي فرغ منها، بأن وصل إلى / ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ثم قرأ ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، فإنْ استمرَّ على القراءة من ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ أجزأته قراءتُه، وإنْ اقتصرَ على ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ ثم عاد فقرأ ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ لم تصحَّ قراءتُه، وعليه استئنافها؛ لأن هذا غير معهود في التلاوة، هذا إن كان عامدا، فإن كان ساهيا أو جاهلا لم تنقطع قراءته، كما لو تكلَّمَ في أثناء صلاته بما ليس منها ناسياً أو جاهلاً لا تبطُلُ صلاتُه، فكذا لا تبطُلُ قراءتُه هنا. [25أ]

---

(١) هو: أبو محمد عبدالله بن يوسف بن عبدالله، الطائي السنبسي الجويني، من كبار شيوخ الشافعية، وكان نحويا مفسراً، توفي سنة 338هـ، من مؤلفاته: التبصرة في الفقه، والتفسير الكبير. انظر: سير أعلام النبلاء (17/ 617)، وطبقات السبكي (5/ 73).

(٢) انظر: التهذيب (2/ 96).

(٣) هو: أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج، القاضي الشافعي، فقيه العراقيين، توفي سنة 306هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (14/ 201)، وطبقات السبكي (3/ 21).

(٤) انظر: تتمة الإبانة (ق 202ب).

المسألة الخامسة:

تجبُ قراءةُ الفاتحة في كلِّ ركعةٍ؛ إلاّ ركعةَ المسبوق إذا أدركَ الإمامَ راكعاً، فإنّه لا يقرأُ وتحصُلُ له الركعةُ.

وهل يُقالُ: يحملُها عنه الإمامُ، أم لم تجبْ أصلاً فيه؟ وجهان في مذهبنا حكاهما الرافعيُّ والنَّوَوِيّ[١]:

أصحُّهما: يحملُها، وبه قطعَ الأكثرون، ولهذا لو كان الإمامُ مُحْدِثاً لم تُحسَبْ هذه الركعة للمأموم.

هذا مذهبُنا في وجوب الفاتحة في كلِّ ركعة.

قال النَّوَوِيّ في "شرح المُهَذَّب"[٢]: وبه قال أكثرُ العلماء.

قال[٣]: وحكاه أصحابُنا عن عليٍّ وجابرٍ رضي الله عنهما، وهو مذهبُ أحمد، وحكاه ابنُ المُنْذِر[٤] عن ابنِ عَوْن والأَوْزاعِيِّ وأبي ثَوْر، وهو الصحيحُ عن مالك وداود، وقال أبو حنيفة: تجبُ القراءةُ في الركعتين الأوليين وأمّا الأخريان فلا تجبُ فيهما قراءةٌ، بل إن شاءَ قرأَ وإن شاء سبَّحَ وإن شاءَ سكتَ، وقال الحسنُ البَصْرِيُّ وبعضُ أصحاب داود: لا تجبُ القراءةُ إلاّ في ركعةٍ في كلِّ الصلوات، وحكى ابنُ المُنْذِر[٥] عن إسحاق بنِ راهويه: أنّه إنْ قرأَ في أكثر الركعات أجزأَه، وعن الثَّوْرِيّ: إنْ قرأ في ركعةٍ من الصبح أو الرُّباعيّة فقط لم تُجزِاْه، وعن مالك: إنْ تركَ القراءةَ في

---

(١) انظر: العزيز للرافعي (1/ 491)، والمجموع للنووي (3/ 361).

(٢) انظر: المجموع شرح المهذب (3/ 361).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر: الأوسط لابن المنذر (3/ 110).

(٥) انظر: الأوسط (3/ 115).

ركعةٍ من الصبح لم تُجْزِئه وإنْ تركها في ركعةٍ من غَيْرِها أَجْزَأَه.

واحتُجَّ لمن لم يوجِبْ قراءةً في الأُخْرَيَيْن:

بقول الله تعالى: ﴿فاقرءوا ما تيسر منه﴾المزمل: ٢٠.

[25ب] وبحديث عبدالله بن عبيدالله بن عبّاس [١] قال: دخلْنا على / ابن عبّاس فقلنا لشابٍّ منا: سلْ ابنَ عبّاس: كان رسولُ الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر؟ فقال: « لا ، لا »، فقيل له: لعلَّه كان يقرأ في نفسه؟ فقال: « خَمْشاً، هذه شرٌّ من الأولى، كان عبداً مأموراً، بلَّغ ما أُرسِلَ به، وما اختصَّنا دون الناس بشيءٍ إلاّ بثلاث خصال: أَمَرَنا أنْ نُسبغَ الوضوءَ، وأنْ لا نأكلَ الصدقةَ، وأنْ لا ننزي الحمار على الفَرَس ».

رواه أبو داود[٢] بإسنادٍ صحيح.

وقولُه (خَمْشاً) هو بالخاء والشين المعجمتين، أي: خمش الله وجهَه وجلدَه خمشاً، كقولهم: عَقْرى وحَلْقى.

وبحديث عُبادَة قال: قال رسولُ الله ﷺ : « **لا صلاةَ لمن لم يقرأْ بأمِّ القرآن** ».

رواه البخاري ومسلم[٣].

قالوا: وهذا لا يقتضي أكثرَ من مرَّة.

---

(١) من ثقات رواة الحديث. انظر: التقريب (رقم: 3475).

(٢) سنن أبي داود (كتاب الصلاة/ باب قدر القراءة في صلاة الظهر والعصر) (رقم: 808).

(٣) صحيح البخاري (كتاب الأذان/ باب وجوب القراءة) (رقم: 756)، وصحيح مسلم (كتاب الصلاة/ باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة) (رقم: 394).

وبحديث أبي هُرَيْرَة عن النبيّ ﷺ: « **لا صلاةَ إلاّ بالقرآن، ولو بفاتحة الكتاب** »[١].

وعن عليّ ﷺ: أنّه قرأَ في الأولَيَيْن وسبَّحَ في الأخرَيَيْن[٢].

واحتجَّ أصحابُنا:

بحديث أبي هُرَيْرَة ﷺ قال: دخلَ رسولُ الله ﷺ المسجدَ، فدخلَ رجلٌ فصلَّى، ثم جاء فسلَّم على النبيّ ﷺ، فردَّ عليه النبيّ ﷺ فقال: « **ارجِعْ فصلِّ، فإنّك لم تُصلِّ** »، فصلَّى ثم جاء فسلَّم على النبيّ ﷺ، فقال: « **ارجِعْ فصلِّ، فإنّك لم تُصلِّ** »، ثلاثاً، فقال: والذي بعثكَ بالحقّ ما أُحسِنُ غَيْرَه فعلِّمْني، قال: « **إذا قُمتَ إلى الصلاة فكَبِّرْ، ثم اقرأْ ما تيسَّر معك من القرآن، ثم اركَعْ حتى تطمئنَّ راكعاً، ثم ارفَعْ حتى تعتدلَ قائماً، ثم اسجُدْ حتى تطمئنَّ ساجداً، ثم افعَلْ ذلك في صلاتك كلِّها** ».

رواه البخاري ومسلم[٣].

وفي روايةٍ ذكرها البَيْهَقي[٤] بإسنادٍ صحيح: « **ثم افعَلْ ذلك في كلِّ**

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة/ باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب) (رقم: 819)، وضعّفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن أبي داود (1/ 316).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (3/ 266/ رقم: 3764)، وابن المنذر في الأوسط (3/ 114).

(٣) صحيح البخاري (كتاب الأذان/ باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة) (رقم: 793)، وصحيح مسلم (كتاب الصلاة/ باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة) (رقم: 397).

(٤) السنن الكبرى (2/ 15)، ولفظه: « **ثم افعل ذلك في صلاتك كلها** ».

ركعةٍ ».

وبحديث مالك بن الحُوَيْرِث [1] أنّ النبيّ ﷺ قال: « **صلُّوا كما رأيتُموني أُصَلِّي** ».

رواه البخاري[2].

وقد ثبت أنّ النبيّ ﷺ كان يقرأُ في كلِّ الركعات، فعن أبي قتادة قال: كان رسولُ الله ﷺ يقرأُ / في الظهر والعصر في الركعتين الأولَيَيْن بفاتحة الكتاب [26أ]
وبسورتَيْن، ويُسمِعُنا الآيَةَ أحياناً، ويقرأُ في الركعتين الأخرَيَيْن بفاتحة الكتاب.

رواه مسلم[3].

وأصلُه في صحيحَيْ البخاري [4] ومسلم، لكنْ قولُه: « يقرأُ في الأخرَيَيْن بفاتحة الكتاب » انفرد به مسلم.

واحتجَّ أصحابُنا بغير ذلك أيضاً.

وأمّا الجوابُ عن احتجاجهم بالآية فهو: أنّها وردت في قيام الليل.

وعن حديث ابن عبّاس: أنّه نفَى، وغيرُه أثبتَ، والمُثْبِتُ مُقَدَّمٌ على النافي؛ كيف وهم أكثرُ منه وأكبرُ سنًّا وأقدمُ صُحبةً وأكثرُ اختلاطاً بالنبيّ ﷺ ، لا سيّما أبو هُرَيْرَة وأبو قتادة، فتعيَّنَ تقديمُ أحاديثِهما على حديثه.

وأيضاً فإنّ روايةَ ابن عبّاس على سبيل التخمين والظنّ، لا عن تحقيق.

---

(١) هو: أبو سليمان الليثي، صحابي جليل، نزل البصرة، توفي سنة 74هـ. الإصابة (6/ 22)، والتقريب (رقم: 6473).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) صحيح مسلم (كتاب الصلاة/ باب القراءة في الظهر والعصر) (رقم: 451).

(٤) صحيح البخاري (كتاب الأذان/ باب القراءة في الظهر) (رقم: 759).

بدليل ما رواه عِكْرِمَةُ عن ابن عبّاس قال: « لا أدري أكان رسولُ الله ﷺ يقرأُ في الظهر والعصر أم لا ».

رواه أبو داود[١] بإسنادٍ صحيح.

وحينئذٍ فلا يُعارِضُ الأكثرين الجازِمين بإثبات القراءة.

وعن حديث عُبادة: أنّ المُرادَ الفاتحةُ في كلِّ ركعة؛ بدليل ما ذكرْنا من الأحاديث، وبدليل أنّه تجبُ القراءةُ في الركعة الثانية، وهذا مُتَعَيِّنٌ جمعاً بين الأحاديث.

وعن حديث أبي هُرَيْرَة جوابان:

أحدهما: أنّه ضعيف، سبق بيان تضعيفه في مسألة تعيُّن الفاتحة.

والثاني: أنّ المراد الفاتحة في كلِّ ركعة، جمعاً بين الأدلّة.

وعن حديث عليّ: أنّه ضعيف؛ لأنّه من رواية الحارث الأَعْوَر وهو كذّابٌ مشهورٌ بالضعف عند الحُفّاظ[٢]، وقد رُويَ عن عليٍّ خلافُه[٣]، والله أعلم.

المسألة السادسة:

قراءةُ الفاتحة واجبةٌ على الإمام والمنفرد في كلِّ ركعةٍ كما قلناه، وعلى المسبوق فيما يُدركُه مع الإمام بلا خلافٍ في مذهبنا.

وأمّا المأمومُ، فالمذهبُ الصحيح وجوبُها عليه في كلِّ ركعة في الصلاة

---

(١) سنن أبي داود (كتاب الصلاة/ باب قدر القراءة في صلاة الظهر والعصر) (رقم809).

(٢) انظر الكلام عليه في ميزان الاعتدال (1/ 435-437).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (3/ 262/ رقم: 3747)، وابن المنذر في الأوسط (3/ 113)، عن علي ﷺ أنه كان يأمر أن يُقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة، وفي الركعتين الأخريين بفاتحة الكتاب.

السرِّيَّة والجهريَّة.

وعن الشافعيّ في القديم و"الإملاء": أنّها لا تجبُ عليه في الجهريّة.

والمرادُ بذلك الركعَاتُ التي يُشرَعُ فيها الجهرُ.

[26ب] فأمّا ثالثةُ المغرب والعشاء / ورابعةُ العشاء فيجب عليه القراءةُ فيهما بلا خلاف، قاله النَّوَوِيّ في "شرح المهذب"(١).

قال: صرَّح به صاحبُ "التتمَّة"(٢) وغيرُه، وفي حفظي أنّ فيها وجهاً أيضاً: أنّها لا تجبُ، والله أعلم، وفي السِّرِّيَّة أيضاً وجهٌ أنّها لا تجبُ فيها.

قال أصحابُنا: فإذا قلنا لا تجبُ عليه في الجهريَّة، وكان أصمَّ أو بعيداً من الإمام لا يسمعُ قراءةَ الإمام، ففي وجوبها عليه وجهان في مذهب الشافعيّ مشهوران للخراسانيِّين: أصحُّهما: تجب؛ لأنّها في حقّه كالسِّرِّيَّة، والثاني: لا تجب؛ لأنّها جهريّة(٣).

ولو جهر الإمامُ في السِّرِّيَّة وأسرَّ في الجهريّة فوجهان لأصحابنا:

أصحُّهما - وهو ظاهر النصّ -: أنّ الاعتبار بفعل الإمام.

والثاني: بصفة أصل الصلاة.

هذا مذهبُنا في وجوب قراءة الفاتحة على المأموم في كلِّ الركعات من الصلاة، السِّرِّيَّة والجهريّة، والصحيحُ عندنا وجوبُها كما قلناه، وبهذا قال أكثرُ العلماء(٤).

---

(١) المجموع شرح المهذب (3/ 364).

(٢) انظر: تتمة الإبانة (ق 208أ).

(٣) انظر: المجموع للنووي (3/ 364).

(٤) وهو القول الذي أميل إليه؛ لوضوح أدلته، ولركنيّة قراءة الفاتحة في الصلاة.

قال التِّرْمِذِيُّ في "جامعه"[١]: القراءةُ خلف الإمام هي قولُ أكثر أهل العلم من أصحاب النبيّ ﷺ والتابعين.

قال: وبه يقولُ: مالكٌ، وابنُ المبارك، والشافعيُّ، وأحمد، وإسحاق.

وقال ابنُ المُنْذِر[٢]: قال الثَّوْرِيّ وابنُ عُيَيْنَة[٣] وجماعةٌ من أهل الكوفة: لا قراءة على المأموم، وقال الزُّهْرِيُّ ومالكٌ وابنُ المبارك وأحمدُ وإسحاقُ: لا يقرأُ في الجهريّة وتجبُ القراءةُ في السِّرِّيَّة، وقال ابنُ عَوْن والأَوْزاعِيُّ وأبو ثَوْر: تجبُ القراءةُ على المأموم في السِّرِّيَّة والجهريّة.

وقال الخَطَّابِيُّ[٤]: قالت طائفةٌ من الصحابة: تجبُ على المأموم القراءةُ، وكانت طائفةٌ منهم لا تقرأُ، واختلف الفقهاءُ بعدهم على ثلاثة مذاهب.

فذكر المذاهبَ التي حكاها ابنُ المُنْذِر، وحكى الإيجابَ مطلقاً عن مَكْحُول.

وحكاه القاضي أبو الطيِّب[٥] عن اللَّيْث بنِ سعد.

وحكى العَبْدَريُّ[٦] عن أحمد: أنّه يُستَحَبُّ له أن يَقرأَ في سكتات الإمام

---

(١) جامع الترمذي (2/ 118).

(٢) الأوسط (3/ 108-110).

(٣) هو: أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران، الهلالي الكوفي المكي، ثقة حافظ فقيه، توفي سنة 198هـ. انظر: السير (8/ 454)، والتقريب (رقم: 2464).

(٤) انظر: معالم السنن في شرح سنن أبي داود (1/ 206-207).

(٥) انظر: التعليقة الكبرى في الفروع (1/ 317).

(٦) هو: أبو الحسن علي بن سعيد بن عبدالرحمن، المَيُورْقي الأندلسي، عالمٌ مفتٍ عارف باختلاف العلماء، توفي سنة 493هـ، من مؤلفاته: مختصر الكفاية، في خلافيات العلماء.

ولا يجبُ عليه، فإن كانت جهريَّةً ولم يسكُتْ لم يقرأْ، وإنْ كانت سِرِّيَّةً استُحِبَّت الفاتحةُ وسورةٌ.

وقال أبو حنيفة: لا تجبُ على المأموم قراءةٌ.

ونقل القاضي أبو الطيِّب [1] والعَبْدَرِيُّ عن أبي حنيفة: أنّ قراءةَ المأموم معصيةٌ.

[27أ] / والذي عليه جمهورُ المسلمين: القراءةُ خلف الإمام في السِّرِّيَّة والجهريّة.

قال البَيْهَقي[2]: وهو أصَحُّ الأقوال على السنّة وأَحْوَطُها.

ثم روى الأحاديثَ فيه، ثم رواه بأسانيده المتعدِّدة عن: عمر بنِ الخطّاب، وعليّ بنِ أبي طالب، وعبدالله بنِ مسعود، وأُبَيّ بنِ كَعْب، ومُعاذ بنِ جَبَل[3] وابنِ عمر، وابنِ عبّاس، وأبي الدَّرْداء[4]، وأنس بنِ مالك، وجابر ابنِ عبدالله، وأبي سعيد الخُدْرِيّ،

=

انظر: طبقات السبكي (5/ 257).

(١) انظر: التعليقة الكبرى في الفروع (1/ 318).

(٢) السنن الكبرى (2/ 163).

(٣) ابن عمرو بن أوس، أبو عبدالرحمن الأنصاري الخزرجي المدني البدري، صحابي جليل، شهد بدراً، وبعثه النبي ﷺ إلى أهل اليمن داعياً، كان مقدَّماً في الحلال والحرام، توفي في طاعون الشام سنة 16هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (1/ 443)، والإصابة (6/ 106).

(٤) اسمه: عُوَيْمِر بن زيد بن قيس، وقيل: عُوَيْمِر بن عامر، وقيل غير ذلك، الأنصاري الخزرجي، صحابي جليل، أسلم يوم بدر، وشهدا أحدا وغيرها، كان سيّد القرّاء بدمشق، توفي في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه. انظر: سير أعلام النبلاء (2/ 335)، والإصابة (5/ 46).

وعُبادَة بن الصامت، وأبي هُرَيْرَة، وهشام بنِ عامر[١]، وعِمْران[٢]، وعبدالله بنِ مَعْقِل، وعائشة رضي الله عنهم[٣].

قال: ورُوِّيناه عن جماعةٍ من التابعين: عُرْوَة بنِ الزُّبَيْر، ومَكْحول، والشَّعْبِيّ، وسعيد بنِ جُبَيْر، والحسن البصريّ رحمهم الله[٤].

واحتُجَّ لمن قال: لا يقرأُ مطلقاً:

بحديثٍ يرويه مكيّ بنُ [إبراهيم] [٥] عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبدالله بن شدّاد عن جابر عن النبيّ ﷺ قال: « **من صلَّى خلف الإمام فإنَّ قراءة الإمام له قراءةٌ** »[٦].

---

(١) هو: هشام بن عامر بن أميّة، الأنصاري ، صحابي جليل هو وأبوه عامر بن أميّة، يقال: كان اسمه شهاباً فغيّره النبي ﷺ إلى هشام، نزل البصرة وعاش إلى زمن زياد. انظر: الإصابة (6/ 287).

(٢) هو: عمران بن حُصَيْن بن عُبَيْد، أبونُجَيْد الخزاعي، صحابي جليل، أسلم هو وأبوه وأبو هريرة في وقت واحد سنة سبع من الهجرة، ولاّه عمر قضاء البصرة، وتوفي سنة 52هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (2/ 508)، والإصابة (5/ 27).

(٣) انظر: السنن الكبرى (2/ 167-171).

(٤) المصدر نفسه (2/ 171-172).

(٥) بياض في الأصل، وقد استدركته من المجموع للنووي (3/ 365) لأن المؤلف ينقل منه.

(٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (2/ 159). وقد أعلّه الإمام البيهقي فقال بعده: « هكذا رواه جماعة عن أبي حنيفة موصولاً، ورواه عبدالله بن المبارك عنه مرسلاً، وهو المحفوظ » يعني أنه رجّح الرواية المرسلة. وقد أخرجه مرسلاً دون ذكر جابر بن عبدالله رضي الله عنه: عبدالرزاق في المصنف (2/ 136/ رقم: 2797)، والبيهقي في السنن الكبرى (2/ 160).

وعن ابن عمر، عن النبيّ ﷺ مثله[١].

وعن عِمْران بن حُصَيْن قال: كان النبيّ ﷺ يُصلِّي بالناس ورجلٌ يقرأُ خلفَه، فلمّا فرغ قال: « **من ذا الذي يخالِجُني سورتي؟** »، فنهى عن القراءة خلف الإمام[٢].

وعن أبي الدَّرْداء قال: سُئل النبيّ ﷺ: أفي كلِّ صلاةٍ قراءةٌ؟ فقال: « **نعم** »، فقال رجلٌ من الأنصار: وجبَتْ هذه، فقال لي رسولُ الله ﷺ - وكنتُ أقربَ القوم إليه -: « **ما أرى الإمامَ إذا أمَّ القومَ إلاّ قد كفاهم** »[٣].

وعن جابر عن النبيّ ﷺ قال: « **من صلَّى صلاةً لم يقرأْ فيها بفاتحة الكتاب فهي خِداجٌ؛ إلاّ أن يكون وراءَ الإمام** »[٤].

---

(١) أخرجه الدارقطني في سننه (2/ 260/ رقم: 1502)، وأعلّه الدارقطني فقال بعده: « رفعُه وهم، والصواب: عن أيوب »، يعني: عن أيوب عن النبي ﷺ مرسلاً.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه (2/ 113/ رقم: 1240)، والبيهقي في السنن الكبرى (2/ 162). وأخرجه بنحوه مسلم في صحيحه (كتاب الصلاة/ باب نهي المأموم عن جهره بالقراءة خلف إمامه) (رقم: 398).

(٣) أخرجه النسائي في سننه (كتاب الافتتاح/ باب ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر به) (رقم: 920)، والإمام أحمد في مسنده (45/ 519/ رقم: 27530)، والدارقطني في سننه (2/ 125/ رقم: 1262).

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 218) والدارقطني في السنن (1/ 114/ رقم: 1241) ومالك في الموطأ برواية أبي مصعب (رقم: 233). وأعلّه الدارقطني فقال: يحيى بن سلاّم ضعيف، والصواب موقوف. قلت: وأخرجه موقوفاً من كلام جابر ﷺ: الطحاوي (1/ 218) والبيهقي في السنن الكبرى (2/ 160).

وعن زَيْد بن ثابت قال: « من قرأَ وراءَ الإمام فلا صلاةَ له »[١].

قالوا: وفي الحديث: « **الإمامُ ضامنٌ** »[٢]، وليس يضمنُ إلاّ القراءةَ عن المأموم.

قالوا: ولأنّها قراءةٌ، فسقطتْ عن المأموم، كالسورة في الجهريّة، وكركعة المسبوق.

واحتجَّ أصحابُنا:

[27ب] بقوله ﷺ: / « **لا صلاة لمن لم يقرأْ بأمِّ القرآن** ».

رواه البخاري ومسلم[٣].

وهذا عامٌّ في كلّ مُصَلٍّ، ولم يثبتْ تخصيصُه - يعني المأموم - بمُخَصِّصٍ صحيحٍ صريحٍ، فبقي على عمومه.

وبحديث عُبادَة بن الصامت المذكور في الكتاب: أنّ النبيّ ﷺ قرأه[٤] في صلاة الصبح فثقُلَتْ عليه القراءةُ، فلمّا فرَغ قال: « **لعلَّكم تقرؤون وراء إمامكم؟** »، قلنا: نعم هذا يا رسول الله، قال: « **لا تفعلوا إلاّ بفاتحة الكتاب، فإنّه لا صلاة لمن لم يقرأْ بها** ».

---

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (2/ 163)، وشكّك في صحّته.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة/ باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت) (رقم: 517)، والترمذي في جامعه (أبواب الصلاة/ باب ما جاء أن الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن) (رقم: 207)، وأحمد في مسنده (12/ 89/ رقم: 7169)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) سبق تخريجه من الصحيحين.

(٤) كذا يُقرأ بخط المصنف، والصواب: قرأ.

رواه أبو داود والتِّرْمِذِيّ والدارَقُطْني والبَيْهَقي وغيرهم[١].

قال التِّرْمِذِيّ: « حديثٌ حسن ».

وقال الدارَقُطْني: « إسنادُه حسن ».

وقال الخَطَّابِيّ[٢]: « إسنادُه جيّد لا مَطْعَن فيه ».

قال النَّوَوِيّ رحمه الله تعالى في "شرح المهذّب"[٣]:

فإنْ قيل: هذا الحديثُ من رواية محمد بن إسحاق بن يَسار عن مَكْحول، ومحمد بن إسحاق مُدَلِّس [٤]، والمُدَلِّسُ إذا قال في روايته: عن، لا يُحْتَجُّ به عند جميع المُحَدِّثين.

فجوابُه: أنّ الدارَقُطْنيَّ والبَيْهَقِيَّ روياه بإسنادهما عن ابن إسحاق قال: حدّثني مَكْحولٌ بهذا، فذكره[٥].

قال الدارَقُطْنيّ في إسناده: « هذا إسنادٌ حسن ».

---

(١) انظر: سنن أبي داود (كتاب الصلاة/ باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب) (رقم: 823)، وجامع الترمذي (أبواب الصلاة/ باب ما جاء في القراءة خلف الإمام) (رقم: 311)، وسنن الدارقطني (2/ 97/ رقم:1213)، وسنن البيهقي الكبرى(2/ 164).

(٢) انظر: معالم السنن ، تأليف: الخطابي، تصحيح: محمد راغب الطباخ. طبع المطبعة العلمية بحلب، ط1 ، 1351هـ-1932م، (1/ 205).

(٣) انظر: المجموع شرح المهذب (3/ 366).

(٤) انظر: كتاب المدلسين، تأليف: أبو زرعة بن العراقي، تحقيق: رفعت فوزي عبدالمطلب ونافذ حسين حماد، طبع دار الوفاء بالقاهرة، 1419هـ/ 1999م، (ص 81).

(٥) انظر: سنن الدارقطني (2/ 99/ رقم: 1216)، وسنن البيهقي الكبرى (2/ 164).

وقد عُلِم من قاعدة المحدِّثين [(١)] أن المُدَلِّس إذا رُوي حديثُه من طريقين قال في أحدهما: عن، وفي الآخر: حدَّثني، أو أخبرني، كان الطريقان صحيحين، وحُكِم باتِّصال الحديث، وقد حصل ذلك هنا.

ورواه أبو داود من طُرُق، وكذلك الدارَقُطْنيُّ والبَيْهَقِيُّ، وفي بعضها: صلّى بنا رسولُ الله ﷺ بعضَ الصلاة التي يُجْهَرُ فيها بالقراءة، فقال: « **لا يقرَأَنَّ أحدُكم إذا جهرتُ بالقراءة، إلاّ بأمّ القرآن** » [(٢)].

قال البَيْهَقي عقِبَ هذه الرواية:« والحديثُ صحيحٌ عن عُبادَة عن النبيّ ﷺ ، وله شواهد »، ثم روى أحاديثَ شواهدَ له.

واحتجَّ البَيْهَقي وغيرُه بحديث أبي هُرَيْرَة أنّ النبيّ ﷺ قال: « **من صلَّى صلاةً لم يقرأْ فيها بأمِّ القرآن فهي خِداج** »، فقيل لأبي هُرَيْرَة: إنّا نكونُ وراء الإمام، فقال: « اقرأْ بها في نفسك »، إلى آخر حديث « **قسمتُ الصلاة** » [(٣)]، وهو صحيحٌ، رواه مسلم[(٤)].

[28أ] وأطنبَ / أصحابُنا في الاستدلال، وفي هذا الذي ذكرناه كفايةٌ.

فإن قيل: قوله ﷺ في حديث عُبادة: « **لا صلاة لمن لم يقرأْ بها** » مُجْمَل[(٥)]؛

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح ، تأليف: ابن الصلاح، تحقيق: د. عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطىء). طبع مطبعة دار الكتب بالقاهرة، 1974م، (ص 171).

(٢) هذه الرواية بهذا اللفظ عند البيهقي في سننه (2/ 165).

(٣) انظر: سنن البيهقي الكبرى (2/ 38).

(٤) سبق تخريجه في أول الكتاب.

(٥) المجمل هو: ما خفي المراد منه، بحيث لا يُدرك بنفس اللفظ إلا ببيان من المجمِل.

لأنّه يدلُّ على نفي الحقيقة، وهي غيرُ منتفية، فيحتاج إلى الإضمار، ولا سبيل إلى إضمار كلّ محتمَل لوجهين:

أحدهما: أن الإضمارَ إنّما احتيجَ إليه للضرورة، والضرورةُ تندفع بإضمار فرد، ولا حاجة إلى إضمار أكثر منه.

وثانيهما: أنّ إضمارَ الكمال قد يتناقض، فإنّ إضمارَ الكمال نقيضُ إثبات الصحَّة، ونفيُ الصحّة يُعارضُه، وإذا نُفِيَ إضمارُ فردٍ فليس البعضُ أولى من البعض، فيتعيَّنُ الإجمالُ.

فالجوابُ من أوجُه:

أحدها: لا نُسلِّمُ أنّ الحقيقةَ هنا غيرُ منتفية، وإنّما تكونُ غيرَ منتفية لو حُمل لفظُ الصلاة على غير عُرْف الشرع، أما إذا حُمل على عُرْف الشرع فيكون منتفياً حقيقةً، ولا يَحتاجُ إلى الإضمار المُؤَدِّي إلى الإضمار، ولكن ألفاظُ الشارع محمولةٌ على عُرْفه؛ لأنّه الغالبُ، ولأنّه المُحتاجُ إليه فيه، فإنّه بعثه لبيان الشرعيّات لا لبيان موضوعات اللغة.

الثاني: أنّ القول بأنّ نفي الكمال نقيضُ إثبات الصحّة، فهذا وإنْ قاله جماعةٌ من أئمّة أصحابنا إلاّ أنّ فيه نظراً وبحثاً، وذلك أنّ نفي الأَخَصّ لا يستدعي ثبوتَ الأَعَمِّ؛ بل هو صارف، وإن لم يُثبت الأعمَّ أيضاً.

الثالث: قد جاء في بعض روايات حديث عُبادة: « **لا تُجزِىءُ صلاةٌ لا يُقرأُ فيها بفاتحة الكتاب** »[1]، والله أعلم.

=

انظر: التعريفات (ص 285).

(١) أخرج هذه الرواية ابن حبان في صحيحه (5/ 91/ رقم: 1789).

والجوابُ عن الأحاديث التي احتجَّ القائلون بإسقاط القراءة بها:

أنّها ضعيفةٌ، وليس فيها شيءٌ صحيح عن النبيّ ﷺ .

وبعضُها موقوفٌ.

وبعضُها مُرْسَلٌ.

وبعضُها في روّاته ضعيفٌ أو ضَعفاً.

قاله النَّوَوِيّ في "شرح المهذَّب"(١).

قال: وقد بيَّنَ البَيْهَقيُّ رحمه الله عللَ جميعها، وأَوْضَحَ تضعيفَها(٢).

وأجاب أصحابُنا عن الحديث الأول (٣) - لو صحَّ - بأنّه محمولٌ على المسبوق، أو على قراءة السورة بعد الفاتحة، جمعاً بين الأدلّة.

والجوابُ عن قراءة السورة: أنّها سنّةٌ فتُركتْ لاستماعه قراءة الإمام، بخلاف الفاتحة، وعن ركعة المسبوق: أنّها سقطتْ تخفيفاً عنه، لعموم الحاجة.

واحتُجَّ للقائلين بالقراءة في السِّرِّيَّة دون الجهريّة:

بقول الله تعالى: ﴿وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا﴾الأعراف: ٢٠٤.

قال الشافعيُّ في القديم: هذا عندنا في القراءة التي تُسمَعُ خاصةً(٤).

وعن أبي موسى الأَشْعَرِيّ قال: خطبَنا رسولُ الله ﷺ ، فبيّنَ لنا سنّتَنا، وعلَّمَنا صلاتَنا، فقال: « **أقيموا صفوفَكم، ثم لْيَؤُمَّكم أحدُكم، فإذا كبَّر فكبِّروا،**

---

(١) المجموع شرح المهذب (3/ 367).

(٢) انظر: السنن الكبرى (2/ 163- فما بعدها).

(٣) وهو حديث: « **من صلى خلف الإمام فقراءة الإمام له قراءة** ».

(٤) انظر: المجموع للنووي (3/ 367).

وإذا قرأ فأَنْصِتوا » .

رواه مسلم[١] .

وعن أبي هُرَيْرَة قال: قال رسولُ الله ﷺ : « **إنّما جُعل الإمامُ لِيُؤْتَمَّ به، فإذا كبّرَ فكبِّروا، وإذا قرأ فأَنْصِتوا** ».

رواه أبو داود والنسائيّ[٢] .

قيل لمسلم بن الحجّاج في "صحيحه"[٣] عن حديث أبي هُرَيْرَة هذا، فقال: هو عندي صحيحٌ، فقيل: لِمَ لمْ تضَعْه ههنا؟ فقال: ليس كلُّ شيءٍ عندي صحيحٌ وضعتُه ههنا، إنّما وضعتُ ههنا ما أجمعوا عليه.

وبحديث ابن أُكَيْمَة – بضمِّ الهمزة وفتح الكاف – عن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه : أنّ النبيّ ﷺ انصرَفَ من صلاةٍ جهَرَ فيها بالقراءة فقال: « **هل قرأَ معي أحدٌ منكم؟** »، فقال رجلٌ: نعم يا رسولَ الله، قال: « **إنّي أقولُ: ما لي أُنازَعُ القرآنَ** »، فانتهى الناسُ عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر فيه بالقراءة من الصلوات حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ .

[28ب] / رواه أبو داود والتِّرْمِذِيّ[٤] وغيرُهما، قال التِّرْمِذِيّ: « حديثٌ حسن ».

---

(١) صحيح مسلم (كتاب الصلاة/ باب التشهد في الصلاة) (رقم: 404).

(٢) سنن أبي داود (كتاب الصلاة/ باب الإمام يصلي من قعود) (رقم: 604)، وسنن النسائي (كتاب الافتتاح/ باب تأويل قوله عز وجل وجل وإذا قرىء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) (رقم: 922).

(٣) صحيح مسلم (رقم: 404).

(٤) سنن أبي داود (كتاب الصلاة/ باب من رأى القراءة إذا لم يجهر) (رقم: 826)، وجامع الترمذي (كتاب الصلاة/ باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام

وضعَّفَهُ البَيْهَقي [١]، وسيأتي الكلامُ عليه.

واحتجَّ أصحابُنا بالأحاديث السابقة في الاحتجاج على النافين مطلقاً.

والجوابُ عن الآية الكريمة من وجهين:

أحدهما: أنّ المُستَحَبَّ للإمام أن يسكتَ بعد الفاتحةِ قدرَ ما يقرأُ المأمومُ الفاتحةَ، وحينئذٍ لا تمنعُه قراءةُ الفاتحة من الإنصات.

الثاني: أنّ القراءة التي يُؤمَرُ بالإنصات لها في السورة وكذا الفاتحة إذا سكت الإمامُ بعدها.

وقال النَّوَوِيّ رحمه الله تعالى [٢]: وهذا إذا سلَّمْنا أنّ المراد بالآية حيثُ قرىء القرآنُ، وهو الذي أعتقدُ رجحانَه، قال: وإلاّ فقد رُوِّينا عن مجاهد وغيرِه أنّها نزلتْ في الخطبة[٣]، وسُمِّيَتْ قرآناً لاشتمالها عليه.

قال: ورُوِّينا في "سنن البَيْهَقي" عن أبي هُرَيْرَة ومعاوية أنّهما إنّما قالا: « كان الناسُ يتكلَّمون في الصلاة فنزلت هذه الآية » [٤].

وأمّا الجوابُ عن حديث: « **وإذا قرأ فأَنْصِتوا** »، فمن أوجُه:

منها: الوجهان اللّذان ذكرْناهما في جواب الآية.

=

بالقراءة) (رقم: 312).

(١) في السنن الكبرى (2/ 157).

(٢) في المجموع (3/ 367).

(٣) أخرجه عبدالرزاق في تفسيره (1/ 247) وابن جرير في تفسيره (10/ 665)، وانظر الدر المنثور للسيوطي (6/ 724).

(٤) انظر: السنن الكبرى للبيهقي (2/ 155).

والوجه الثالث – وهو الذي اختارَه البَيْهَقي –: أنّ هذه اللفظةَ ليستْ ثابتةً عن النبيّ ﷺ ، قال أبو داود في "سننه": « هذه اللفظةُ ليستْ محفوظةً ».

ثم روى البَيْهَقي عن الحافظ أبي عليّ النَّيْسابورِيّ [١] أنّه قال: « هذه اللفظةُ غيرُ محفوظةً، وخالف سليمانَ التَّيْمِيَّ جميعُ أصحابِ قتادة في زيادته هذه اللفظةَ ».

ثم روى عن يحيى بن مَعين وأبي حاتِم الرازي [٢] أنّهما قالا: « ليستْ محفوظةً »، قال يحيى بنُ مَعين: « ليست هي بشيءٍ »، وذكر البَيْهَقي طُرُقَها وعِلَلَها كلّها[٣].

وأمّا حديثُ ابنِ أُكَيْمَة عن أبي هُرَيْرَة: « **ما لي أُنازَعُ القراءةَ** » الحديث، فجوابُه أيضاً من الأوجُه الثلاثة:

الوجهين السابقين في جواب الآية.

والثالث: أنّ الحديثَ ضعيفٌ؛ لأنّ ابنَ أُكَيْمَة مجهولٌ، قال البَيْهَقي: « ابنُ أُكَيْمَة مجهولٌ لم يُحدِّثْ إلاّ بهذا الحديث، ولم يُحدِّثْ عنه غيرُ الزُّهْرِيّ، ولم يكنْ

---

(١) هو: الحسين بن علي بن يزيد، حافظ علاّمة، من كبار النُّقّاد من شيوخ الحاكم النيسابوري، توفي سنة349 هـ. انظر: تاريخ بغداد(8/ 71)، وسير أعلام النبلاء(16/ 51).

(٢) انظر: كتاب العلل، تأليف: ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين، إشراف: د. خالد الجريسي ود. سعد الحميد، طبع الرياض، ط1، 1427هـ/ 2006م، (رقم: 493).

وأبو حاتم الرازي هو: محمد بن إدريس بن المنذر، الحنظلي الرازي، من كبار الحفاظ النُّقّاد، توفي سنة 277هـ، من مؤلفاته: الزهد. انظر: سير أعلام النبلاء (13/ 247)، وتقريب التهذيب (رقم: 5755).

(٣) المصدر السابق (2/ 157–159).

عند الزُّهْرِيّ من معرفته أكثرُ من أنْ رآه يُحدِّثُ سعيدَ بنَ المسيّب »، ثم روى البَيْهَقي بإسناده / عن الحُمَيْدِيّ شيخِ البخاري قال في حديث ابن أُكَيْمَة: « هذا حديثٌ رواه رجلٌ مجهولٌ، لم يرْوِه عنه غيرُ الزُّهْرِيِّ قطّ »[١]. [29أ]

ولأنّ الحُفّاظ من المتقدِّمين والمتأخِّرين مُتَّفقون على أنّ هذه الزيادة – وهي: قوله: فانتهى الناسُ عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر فيه – ليستْ من كلام أبي هُرَيْرَة، بل هي من كلام الزُّهْرِيّ مُدْرَجَةٌ في الحديث، وهذا لا خلاف فيه بينهم، ممّن قال ذلك: الأَوْزاعِيُّ، ومحمد بنُ يحيى الذُّهْلِيُّ[٢] شيخُ البخاري وإمامُ أهل نَيْسابور، وقاله البخاريُّ في "تاريخه"[٣]، وأبو داود في "سننه"[٤]، والخَطّابِيُّ[٥]، والبَيْهَقِيُّ[٦]، وغيرُهم.

وروى البَيْهَقي من رواية عبدالله بن بُحَيْنَة نحوَ رواية ابن أُكَيْمَة عن أبي هُرَيْرَة[٧].

ثم روى عن الحافظ يعقوب بن سفيان [٨] قال: « هذا خطأ لا شكَّ فيه ولا

---

(١) انظر: المصدر السابق (2/ 159).

(٢) هو: أبو عبدالله محمد بن يحيى بن عبدالله، الذهلي النيسابوري الزهري، ثقة من كبار الحفّاظ، توفي سنة258 هـ. انظر: سير أعلام النبلاء12/ 273)، وتقريب التهذيب (رقم6427).

(٣) انظر: التاريخ الكبير (الكنى) (ص 38).

(٤) انظر: سنن أبي داود (رقم: 826).

(٥) انظر: معالم السنن (1/ 206).

(٦) السنن الكبرى للبيهقي (2/ 159).

(٧) المصدر السابق (2/ 158).

(٨) انظر: المعرفة والتاريخ، تأليف: الفسوي، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري. طبع مكتبة الدار بالمدينة، ط 1 ، 1410هـ، (2/ 127). وهو: أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن

ولا ارْتياب »، والله أعلم.

المسألة السابعة:

قال أصحابُنا: إذا لم يقدرْ على قراءة الفاتحة وجب عليه تحصيلُ القدرة، بتعلُّمٍ، أو تحصيلِ مصحفٍ يقرؤها منه، بشراءٍ أو إجارةٍ أو إعارةٍ، فإنْ كان في ليلٍ أو ظلمةٍ: لَزِمَه تحصيلُ السراج عند الإمكان، فلو امتنع من ذلك عند الإمكان أَثِم ولَزِمَه إعادةُ كلِّ صلاةٍ صلاّها قبل قراءة الفاتحة.

ودليلُ ما ذكرناه: القاعدةُ المشهورة في الأصول والفروع: أنّ ما لا يتمُّ الواجبُ إلاّ به - وهو مَقدورٌ للمُكَلَّف - فهو واجبٌ[(١)].

فإنْ تعذَّرَتْ عليه الفاتحةُ، لِتَعَذُّر التعليم بضيقِ الوقت، أوْ بَلادَته[(٢)]، أو عدَمِ المُعلِّم والمصحف، وغيرِ ذلك: لم تُجزِئْه ترجمةُ القرآن بغير العربيّة، بل ينظر: إنْ أحسَنَ غيرَها من القرآن لزِمَه قراءةُ سبع آيات، ولا تُجزِئُه دون سبعٍ وإن كانت طِوالاً، ويُشتَرَطُ أن لا تنقُصَ حروفُها عن حروف الفاتحة على أَصَحّ

=

جوان، الفارسي الفسوي، ثقة حافظ رحّال، توفي سنة 277هـ، من كؤلفاته: المعرفة والتاريخ، والمشيخة. انظر: سير أعلام النبلاء (13/ 180)، وتقريب التهذيب (رقم: 7871).

(١) انظر في هذه القاعدة: المستصفى من علم الأصول، تأليف: الغزالي، تحقيق: محمد عبدالسلام عبدالشافي. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط 1، 1413هـ (1/ 231)، والمحصول في علم أصول الفقه، تأليف: فخر الدين الرازي، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني. طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، (1/ 2/ 317).

(٢) البلادة: ضد النفاذ والذكاء والمضاء في الأمور. انظر: لسان العرب (ب ل د).

الأَوْجُه عندنا، ويُحسَبُ الحرفُ المُشَدَّدُ بحرفين في الفاتحة والبدل[١].

ثم إن لم يُحسنْ سبعَ آياتٍ متوالية بالشرط المذكور جاز العدولُ إلى متفرِّقةٍ بلا خلاف، / نصَّ عليه الإمامُ الشافعيّ في "الأمّ"[٢]، واتّفق عليه الأصحابُ[٣]، ثم الجمهورُ أطلقوا المسألة[٤]. [29ب]

وقال إمامُ الحرمين: لو كانت الآيةُ الفرْدةُ لا تفيدُ معنًى منظوماً إذا قُرِئتْ وحدها، كقوله تعالى: ﴿ثم نظر﴾المدثر: ٢١ ، فيظهرُ أنّه لا نأمرُه بقراءة هذه الآيات المتفرِّقة، ونجعلُه كمن لا يُحسِنُ قرآناً أصلاً فيأتي بالذكر[٥].

قال النَّوَوِيّ: والمختارُ ما سبق عن الأصحاب[٦].

وإن كان يُحسنُ سبعَ آياتٍ متوالية، بالشرط المذكور: ففيه وجهان لأصحابنا:

أحدهما: لا تُجزِئُه المعرفةُ، بل يجب قراءةُ سبعٍ متواليةٍ، وبهذا قطع إمامُ الحرمين[٧]، والغزّاليّ في "البسيط"، والرافِعِيّ[٨].

وأصحُّهما: تُجزِئُه المتفرِّقةُ، من سورةٍ أو سُوَرٍ، وبه قطع القاضي أبو الطيّب

---

(١) انظر: المجموع للنووي (3/ 374-375).

(٢) انظر: الأم (2/ 231-232).

(٣) انظر: نهاية المطلب (2/ 144).

(٤) انظر: المبسوط للسرخسي (1/ 19)، والمغني لابن قدامة (2/ 159-160).

(٥) انظر: نهاية المطلب (2/ 145).

(٦) انظر: المجموع (3/ 375).

(٧) انظر: نهاية المطلب (2/ 145).

(٨) انظر: العزيز شرح الوجيز (1/ 502).

في "تعليقه"[١]، والبَنْدَنيجِيّ، وصاحبُ "البيان"[٢]، وصحَّحه النَّوَوِيّ [٣]، وهو وهو الذي نصَّ عليه الشافعيُّ في "الأم"[٤].

فإن كان يُحسنُ دون سبع آياتٍ، كآيةٍ أو آيتين:

فيقرأُ ما يُحسِنُه، ثم يأتي بالذكر عن الباقي، على الأصحِّ عندنا [٥].

والوجهُ الثاني: أنّه يجبُ تكرارُ ما يُحسنُه حتى يبلغَ قدرَ الفاتحة؛ لأنّه أقربُ إليها من الذكر.

فلو لم يُحسِنْ إلاّ قدرَ بعض الفاتحة، ولم يُحسِنْ بدلاً من الذكر: وجب تكرارُ ما يُحسِنُه حتى يبلغ قدرَها.

ولو أحسنَ آيةً أو آياتٍ من الفاتحة ولم يُحسِنْ جميعَها:

فإنْ لم يُحسِنْ لباقيها بَدَلاً وجَب تكرارُ ما أحسنَ حتى يبلغ قدرَ الفاتحة بلا خلاف.

وإنْ أحسنَ لباقيها بَدَلاً ففيه خلافٌ لأصحابنا، والأَصَحُّ باتِّفاقهم أنّه يجبُ قراءةُ ما يُحسِنُه من الفاتحة، ثم يأتي ببَدَل الباقي؛ لأنّ الشيءَ الواحدَ لا يكونُ أصلاً وبَدَلاً[٦].

---

(١) انظر: التعليقة الكبرى (1/ 248).

(٢) انظر: البيان، تأليف: أبو سالم العمراني، تحقيق: قاسم محمد النوري، طبع دار المنهاج بجدة، ط2، 1426هـ/ 2006م، (2/ 196).

(٣) انظر: المجموع للنووي (3/ 376).

(٤) انظر: الأم (2/ 231).

(٥) انظر: المجموع للنووي (3/ 376).

(٦) انظر: نهاية المطلب (2/ 145).

وعلى هذا يجبُ الترتيبُ بينهما: فإن كان يحفظُ أولَ الفاتحة أتى به ثم يأتي بالبَدَل، لا يجوزُ العكسُ، وإنْ كان يحفظُ آخرَها أتى بالبَدَل ثم قرأَ الذي يحفظُه منها، فلو عَكَس لم يُجزِئْه، هذا هو المذهبُ الصحيحُ[١].

والأَحْوَطُ والمُستَحَبُّ لمن يحفظُ آيةً أو نحوَها من الفاتحة: أن يُكرِّرَها سبعَ مرّاتٍ، ويأتي مع ذلك/ ببَدَلِ ما زاد عليها ليَخرجَ من الخلاف. [30أ]

وممّن نبَّه على هذا: الشيخُ أبو محمد[٢] في "التبصرة".

هذا حكمُ مَن يُحسنُ شيئاً من القرآن، ولا خلاف أنّه متى أحسنَ سبعَ آياتٍ من القرآن لا يجوزُ أن يتركَها وينتقلَ إلى الذكر.

فإن لم يُحسِنْ شيئاً منه وجب عليه أن يأتيَ بالذكر بَدَلًا على ما هو المشهورُ المعروفُ في كتب الفروع.

فإن عجز عن الذكر بالعربيّة وأحسَنَه بالعجميّة أتى به بالعجميّة، بخلاف القرآن - كما سنذكرُه إن شاء الله تعالى -.

فإن عجز عن ذلك وقفَ بقدر الفاتحة ساكتاً، ثم يركعُ، وتُجزئُه صلاتُه بلا إعادةٍ؛ لأنّه مأمورٌ بالقيام والقراءة، فإذا عجز عن أحدهما لزمَه الآخرُ؛ لِقوله ﷺ: « **وإذا أمرتُكم بأمرٍ فأْتوا منه ما استطعتُم** »، رواه البخاري ومسلم[٣].

المسألة الثامنة:

لو قرأ ترجمةَ الفاتحة بلغةٍ لبعض العرب غيرِ اللغة المقروءِ بها لم تصحّ، ولم

---

(١) انظر: المجموع للنووي (3/ 376).

(٢) أي: الجويني.

(٣) صحيح البخاري (كتاب الاعتصام/ باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ)(رقم: 7288)، وصحيح مسلم (كتاب الحج) (باب فرض الحج مرة في العمر) (رقم1337).

تُجزِئ عن الصلاة، صرَّح به المُتَوَلِّي من أصحابنا، قال: وحيث أتى بالترجمة: إن كان متعمِّداً بطُلَتْ صلاتُه، وإن كان ناسياً أو جاهلاً لم يُعتَدَّ بقراءته ولكن لا تبطُلُ صلاتُه، ويسجدُ للسهو كسائر الكلام ناسياً وجاهلاً[١].

المسألة التاسعة:

لا تجوزُ قراءةُ الفاتحة ولا غيرِها من القرآن بالفارسيّة، ولا تُجزِؤُه؛ لأنّ القصدَ من القرآن اللفظُ والنظمُ، وذلك لا يوجدُ في غيره، وسواءٌ أمكنه العربيّة أو عجز عنها، وسواءٌ أكان في الصلاة أو غيرها، فإنْ أتى بترجمته في صلاةٍ بدَلاً عن القراءة لم تصحَّ صلاتُه، سواءً أحسن القراءةَ بالعربيّة أم لا.

هذا مذهبُنا[٢].

وبه قال جماهيرُ العلماء، منهم: مالك[٣]، وأحمد[٤]، وداود[٥].

وقال أبو حنيفة: يجوزُ، وتصحُّ به الصلاةُ مطلقاً.

وقال أبو يوسف ومحمد: يجوزُ للعاجز، دون القادر[٦].

---

(١) انظر: تتمة الإبانة (ق 201أ).

(٢) انظر: المجموع للنووي (3/ 380).

(٣) انظر: قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية، تأليف: ابن جُزَيّ الكلبي، تحقيق: عبدالرحمن حسن محمود. طبع عالم الفكر، ط 1، 1405هـ-1985م، (ص 65).

(٤) انظر: المغني (2/ 158).

(٥) انظر: المحلى لابن حزم (3/ 254).

(٦) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تأليف: الكاساني. طبع دار الكتاب العربي ببيروت، 1982م، (1/ 112).

واحتُجَّ لأبي حنيفة:

بقول الله تعالى: ﴿قل الله شهيد بينى وبينكم وأوحى إلى هذا القرآن لأنذركم به / ومن بلغ﴾الأنعام: ١٩. [30ب]

قالوا: والعجمُ لا يعقلون الإنذارَ به إلاّ بترجمته.

وفي "الصحيحين "[١]: أنّ النبيّ ﷺ قال: « **أُنزلَ القرآنُ على سبعة أحرُف** ».

وعن سَلْمان الفارسيّ ﷺ: أنّ قوماً من الفُرْس سألوه أن يكتبَ لهم شيئاً من القرآن، فكتب لهم فاتحةَ الكتاب بالفارسيّة[٢].

ولأنّه ذِكْرٌ، فقامت ترجمتُه مقامَه، كالشهادتين في الإسلام.

وقياساً على جوازِ ترجمة حديث النبيّ ﷺ.

وقياساً على جوازِ التسبيح بالعجميّة.

واحتجَّ أصحابُنا:

بحديث عمر بن الخطّاب ﷺ: أنّه سمع هشامَ بنَ حكيم يقرأُ سورةً على غير ما يقرأُ عمر، فلَبَّبَه[٣] بردائه، وأتى رسولَ الله ﷺ، وذكر الحديث.

رواه البخاري ومسلم[٤].

---

(١) صحيح البخاري (كتاب فضائل القرآن/ باب أنزل القرآن على سبعة أحرف) (رقم: 4992)، وصحيح مسلم (كتاب صلاة المسافرين/ باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف وبيان معناها) (رقم: 818).

(٢) لم أقف على تخريجه، وقد أورده الإمام النووي في المجموع (3/ 380).

(٣) أي: جعل رداءه في عنقه وجرّه به. انظر: النهاية في غريب الحديث (4/ 223).

(٤) البخاري (كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف) (رقم: 4992)،

ولو جازت الترجمةُ لم يُنكِرْ عليه، ولأنكرَ عليه النبيُّ ﷺ اعتراضَه في شيءٍ جائزٍ.

واحتجُّوا أيضاً بأنّ ترجمةَ القرآن ليستْ قرآناً.

ولأنّ القرآن هو هذا النظمُ المُعجِزُ، وبالترجمة يزولُ الإعجازُ، فلم تجُزْ.

وكما أنّ الشعر يخرجُ بترجمته عن كونه شعراً، فكذا القرآنُ.

وأما الجوابُ عن الآية الكريمة فهو: أنّ الإنذارَ يحصُلُ لهم به وإنْ نُقِل إليهم معناه بالعجميّة.

والجوابُ عن الحديث: أنّه سبعُ لغاتٍ للعرب، ولأنّه يدلُّ على أنّه لا يُتَجاوَزُ هذه السبعة، وهم يقولون يجوزُ كلُّ لسان، ومعلومٌ أنّها تزيدُ على سبعةٍ.

وعن فعل سَلْمان: أنّه كتب تفسيرَها، لا حقيقةَ الفاتحة.

وعن الإسلام: أنّ في جواز ترجمته للقادر على العربيّة وجهين لأصحابنا[1]:

أحدهما: لا يصحّ، وعلى هذا فالجوابُ ظاهر.

والثاني - وهو الصحيح -: أنّه يصحُّ إسلامُه.

والفرقُ أنّ المرادَ معرفةُ اعتقاده الباطن، والعجميّةُ كالعربيّة في تحصيل ذلك.

وعن القياس عن[2] الحديث والتسبيح: أنّ المرادَ بالقرآن الإحكامُ والنظمُ المُعجِزُ، بخلاف التسبيح والحديث.

=

ومسلم (كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف وبيان معناها) (رقم: 1899).

(١) انظر: المجموع للنووي (3/ 380).

(٢) كذا بخط المؤلف، وهو خطأ، والصواب: على، كذا هو في المجموع للنووي (3/ 380) الذي ينقل منه هنا.

هذه طريقةُ أصحابنا في المسألة[١].

[31أ] وبَسَطَها إمامُ الحرمين في "الأساليب"[٢] فقال: عُمدتُنا / أنّ القرآن مُعجِز، والمُعتمَدُ في إعجازه اللفظُ.

قال: ثم تكلَّم علماءُ الأصول في المُعجَز منه، فقيل: الإعجازُ في بلاغتِه وجزالتِه وفصاحتِه المُجاوِزةِ لحدود جزالةِ العرب، والمُختارُ أنّ الإعجازَ في جزالته، مع أسلوبه الخارج عن أساليب كلام العرب، والجزالةُ والأسلوبُ يتعلّقان بالألفاظ، ثم معنى القرآن في حكم التابع للألفاظ، فيحصلُ من هذا أنّ اللفظَ هو المقصودُ المتبوعُ، والمعنى تابعٌ.

فنقولُ بعد هذا التمهيد: ترجمةُ القرآن ليست قرآناً بإجماع المسلمين، ومحاولةُ الدليل لهذا تكلُّفٌ، فليس أحدٌ يُخالفُ في أنّ من تكلَّمَ بمعنى القرآن بالهنديَّة ليس قارئاً للقرآن، وليس ما لفظ به قرآناً، ومن خالف في هذا كان مُراغِماً جاحداً، وتفسيرُ شعر امرىء القَيْس ليس بشعره، فكيف يكونُ تفسيرُ القرآن قرآناً، وقد سلَّموا أنّ الجُنُبَ لا يُحَرَمُ عليه ذكرُ معنى القرآن، والمُحدِث لا يُمنَعُ من حمله كتاباً فيه معنى القرآن وترجمتُه، فعُلِمَ أنّ ما جاء به ليس قرآناً، ولا خلاف أنّ القرآن مُعجِز، وليست الترجمةُ مُعجِزةً، والقرآن هو الذي تحدَّى به النبيّ ﷺ العربَ، ووصفه الله تعالى بكونه عربيًّا.

وإذا عُلِمَ أنّ الترجمةَ ليست قرآناً، وقد ثبت أنّه لا تصحُّ صلاتُه إلاّ بقرآنٍ:

---

(١) وطريقة الشافعية هذه في المسألة هي الراجح في المسألة؛ لقوّة أدلّتهم، وضعف أدلّة الحنفية وتطرّق الاحتمال إليها.

(٢) هو كتاب: **الأساليب في الخلافيات** ، ذكر فيه الخلاف بين الحنفية والشافعية. انظر: كشف الظنون (1/ 75). ولم أعثر عليه لا مخطوطاً ولا مطبوعاً.

حصل أنّ الصلاة لا تصحُّ بالترجمة.

هذا كلُّه مع أنّ الصلاةَ مبناها على التعبُّدِ والاتِّباعِ، والنهيِ عن الاختراعِ، وطريقُ القياس مُنْسَدَّة، وإذا نظر الناظرُ في أصل الصلوات، وأعدادِها، واختصاصِها بأوقاتها، وما اشتملَتْ عليه من عدد ركعاتها، واتِّحادِ ركوعها في كلِّ ركعة، وتكرير سجودها، إلى غير ذلك من أفعالها: وجد أمرَها على الاتِّباع، ولم يفارقْها جملةً وتفصيلاً، فهذا يسدُّ بابَ القياس، حتى لو قال قائلٌ: مقصودُ الصلاة الخضوعُ فيقومُ السجودُ مقامَ الركوع، لم يُقبَلْ ذلك منه، وإن كان السجودُ أبلغَ في الخضوع.

[31ب] / ثم من عجَب قولهم إنّ الترجمةَ لا يكونُ لها حكمُ القرآن في تحريمها على الجُنُب، ويقولون: لها حكمُه في الصلاة التي مبناها على التعبُّد والاتِّباع، وتخالف تكبيرة الإحرام حيث قلنا: يأتي بها العاجزُ عن العربيّة بلسانه؛ لأنّ مقصودَها المعنى مع اللفظ، وهنا بخلافه. هذا آخرُ كلامِ إمام الحرمين، نقله عنه النَّوَوِيّ في "شرح المهذّب"(١) رحمه الله تعالى.

المسألة العاشرة:

قال أصحابُنا وغيرُهم: تجوزُ القراءةُ في الصلاة وغيرِها الفاتحةَ وغيرَها بكلّ واحدةٍ من القراءات السبع، ولا تجوزُ القراءةُ في الصلاة ولا في غيرها بالقراءة الشاذَّة؛ لأنّها ليستْ قرآناً.

فإنْ قرأ الفاتحةَ في الصلاة بالشاذَّة: فإنْ لم يكنْ فيها تغييرُ معنًى ولا زيادةُ

---

(١) انظر: المجموع (3/ 380-381).

حرفٍ ولا نقصُه صحَّتْ صلاتُه، وإلاّ فلا[١].

ونقل الإمام الحافظُ أبو عمر بنُ عبدالبرّ إجماعَ المسلمين على أنّه لا تجوزُ القراءةُ بالشاذّ، وأنّه لا يُصَلَّى خلفَ من يقرأ بها[٢].

قال العلماءُ: فمن قرأ بالشاذّ: إن كان جاهلاً به وبتحريمه عُرِّف ذلك، فإنْ عاد إليه بعد ذلك أو كان عالماً به عُزِّرَ تعزيراً [٣] بليغاً، إلى أنْ ينتهي عن ذلك، ويجبُ على كلّ مُكلَّفٍ قادرٍ على الإنكار أنْ يُنكرَ عليه.

وإذا قرأ بقراءةٍ من السبع استُحِبَّ أنْ يُتمَّ القراءةَ بها.

فلو قرأ بعضَ الآياتِ بها وبعضَها بغيرها من السبع جاز، بشرط أنْ لا يكونَ ما قرأه بالثانية مرتبطاً بالأول.

الحادية عشر:

تجبُ قراءةُ الفاتحة في الصلاة بجميع حروفها وتشديداتها، وهي أربع عشرةَ تشديدةً، في البسملة منهنّ ثلاث، فلو أسقطَ حرفاً منها، أو خفَّف مُشدَّداً، أو أبدلَ حرفاً بحرف، مع صحّة لسانه لم تصحَّ قراءتُه.

ولو أبدلَ الصادَ بطاءٍ، ففي صحّة قراءته وصلاته وجهان للشيخ أبي محمد

---

(١) المصدر السابق (3/ 392).

(٢) المصدر السابق نفسه، ولم أعثر على كلام الحافظ ابن عبدالبر ، ويقرب منه كلامه في الاستذكار (8/ 48).

(٣) التعزير في اصطلاح الفقهاء: عقوبة غير مقدّرة شرعاً، تجب حقًّا لله، أو لآدميّ، في كل معصية ليس فيها حدٌّ ولا كفّارةٌ غالباً. انظر: الموسوعة الفقهية، إعداد وطبع: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط3، 1400هـ/ 1980م، (12/ 254).

الجُوَيْني [١]، قال إمام الحرمين [٢] والغَزّالي في "البسيط" ومحمد ابن يحيى [٣] والرافِعِي [٤] وغيرُهم - كما نقله عنهم النَّوَوِيّ رحمه الله تعالى في "شرح المهذّب" - [٥]:

أصحُّهما: لا تصحُّ، قال النَّوَوِيّ [٦]: وبه قطع القاضي أبو الطيِّب [٧] والشيخُ أبو حامد، كما لو أبدل غيرَه.

[32أ] والثاني: / تصحُّ؛ لعُسْرِ إدراك مخرجها على العوامِّ وشِبْهِهم.

الثانية عشرة:

إذا لحَن في الفاتحة لَحْناً يُحيلُ المعنى، بأنْ ضمَّ تاء ﴿أَنْعَمْتَ﴾ أو كسرَها، أو كسرَ كافَ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، أو قال: إِإِياك نعبد - بهمزتين -: لم تصحَّ قراءتُه، وتبطُلُ صلاتُه إنْ تعمَّدَ، وتجبُ إعادةُ القراءة إنْ لم يتعمَّدْ [٨].

---

(١) انظر: نهاية المطلب (2/ 139).

(٢) المصدر السابق.

(٣) هو: أبو سعيد -وقيل: أبو سعد- محمد بن يحيى بن منصور، النيسابوري. شيخ الشافعية، وصاحب الغزّالي وتلميذُه، توفي سنة 548هـ. من تصانيفه: المحيط في شرح الوسيط، والتعليقة في الخلاف. انظر: سير أعلام النبلاء (20/ 312-314)، وطبقات الشافعية الكبرى (7/ 25-27).

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (1/ 497).

(٥) انظر: المجموع (3/ 392).

(٦) المصدر نفسه.

(٧) انظر: التعليقة الكبرى (1/ 284).

(٨) هذا قول الشافعية كما في المجموع (3/ 393).

أما الحنفية ففصّلوا المسألة على ثلاثة أحوال: المتقدِّمون منهم يرون أن اللحن الجلي إذا

وإنْ لم يُحِلِ المعنى، كفتحِ دال ﴿نَعۡبُدُ﴾ ونون ﴿نَسۡتَعِينُ﴾، وضمِّ صاد ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾، ونحو ذلك: لم تبطُلْ قراءتُه ولا صلاتُه، قال أصحابُنا: ولكنّه مكروهٌ، ويُحرَمُ تعمُّدُه، ولو تعمَّدَه لم تبطُلْ قراءتُه ولا صلاتُه، هذا هو الصحيحُ، وبه قطعَ الجمهورُ(١).

=

كان يغيّر المعنى تغييراً يكون اعتقاده كفراً فصلاته باطلة. وإذا كان لحناً جليًّا لا يغيّر المعنى تغييراً فاحشاً فصلاته باطلة عند أبي حنيفة وصاحبه محمد بن الحسن، وعند أبي يوسف لا تفسد لعموم البلوى. والمتأخِّرون منهم يرون أن اللحن الجلي المغيِّر للمعنى لا تفسد الصلاة به مطلقاً؛ لأن قراءة الفاتحة عندهم ليست ركناً بل هي واجب. انظر: شرح فتح القدير، تأليف: كمال الدين ابن الهمام، طبع دار الكتب العلمية، (1/ 281)، وأحكام القرآن للجصاص (1/ 20).

وأما المالكية فعندهم أن الذي لا يُحسنُ قراءة القرآن أشد حالاً ممّن ترك القراءة أصلاً. انظر: المدونة الكبرى (1/ 177).

وأما الحنابلة فيرون أن اللحن الجليّ المُخِلّ بالمعنى يُبطِلُ الصلاة؛ إلا إذا عجز القارىء عن إحسانها وخيف خروج الوقت بتعلّمها فحينئذ لا يلزمه قراءتها وإنما يلزمه قراءة سور أو آيات بعدد آيات سورة الفاتحة. انظر: المقنع، تأليف: ابن قدامة، ومعه: الإنصاف للمرداوي، والشرح الكبير لعبدالرحمن بن قدامة، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي وعبدالفتاح محمد الحلو، طبع دار عالم الكتب بالرياض، 1426هـ/ 2005م، (3/ 444-450).

(١) انظر: المجموع (3/ 393). وهو قول الحنفية كما في فتح القدير (1/ 281)، والمالكية كما في المدونة الكبرى (1/ 177)، والحنابلة كما في المغني (3/ 444 ، 450).

والمقصود بتعمّد اللحن في هذه المسألة: أن يلحن وهو عالمٌ بالمعنى، أما إذا تعمّد اللحنَ وهو جاهلٌ للمعنى فهذا يُلحقُ بالناسي، انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (22/ 443).

قال النَّوَوِيُّ رحمه الله تعالى[١]: وفي "التتمّة" وجهٌ: أنّ اللحنَ الذي لا يُحيلُ المعنى لا تصحُّ الصلاةُ معه[٢].

قال[٣]: والخلافُ مبنيٌّ على أنّ الإعجازَ في النَّظْم [٤] والإعراب جميعاً، أم في النَّظْم فقط؟[٥]

الثالثة عشرة:

حكى النَّوَوِيُّ رحمه الله تعالى في "شرح المهذّب"[٦] عن الشيخ أبي محمد الجُوَيْني في "كتاب التبصرة"، قال النَّوَوِيّ: قال – يعني: الجُوَيْنيَّ –:

شرطُ السين من البسملةِ وسائرِ الفاتحة أنْ تكون صافيةً غيرَ مشوبةٍ بغيرها، لطيفةَ المَخْرَج من بين الثنايا[٧] – يعني: وطرفِ اللسان –[٨].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) انظر: تتمة الإبانة (ق 204أ).

(٣) يعني: النووي.

(٤) المقصود بالنظم: هو البلاغة والفصاحة والأسلوب.

(٥) ممّن مال إلى القول الأول: الخطّابي في رسالته بيان إعجاز القرآن، طبع القاهرة بمطبعة دار التأليف، 1373هـ/1953م، (ص21–23)، وممّن قال بالقول الثاني: عبدالقاهر الجرجاني في رسالته دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رضوان الداية وفائز الداية، طبع دار الفكر بدمشق، ط 1، 1428هـ/2007م، (ص28–29). والقول الراجح عندي هو القول الأول القائل بأن القرآن معجزٌ في لفظه ومعناه ونظمه وأسلوبه، وهو القول الذي ارتضاه بعض المتأخرين ممّن ألّف في الإعجاز كالإمام السيوطي في كتابه معترك الأقران في إعجاز القرآن.

(٦) المجموع (3/ 393).

(٧) الثنايا: جمع ثَنِيّة، وهي الأسنان الأربع التي في مقدمة الفم، ثنتان من فوق وثنتان من أسفل. انظر: لسان العرب (ث ن ي).

(٨) انظر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تأليف: مكي بن أبي طالب، تحقيق: أحمد حسن فرحات، طبع دار عمار بعمّان، ط5، 1428هـ/ 2007م، (ص 116).

فإنْ كان به لُثْغَةٌ(١) تمنعُه من إصْفاءِ السين فجعلها مشوبةً بالثاء: فإنْ كانتْ لُثْغَةً فاحشةً لم يجُزْ للفصيح الاقتداءُ به، وإنْ كانتْ لُثْغَةً يسيرةً ليس فيها إبدالُ سينٍ جازتْ إمامتُه.

ويجبُ إظهارُ التشديد في الحرف المُشَدَّد، فإنْ بالغ في التشديد لم تبطُلْ صلاتُه، لكنّ الأحسنَ اقتصارُها على الحدّ المعروف للقُرّاء، وهو أنْ يُشَدِّدَ التشديدَ الحاصل في الدرَج(٢).

وليس من شرط الفاتحة فصلُ كلِّ كلمةٍ عن الأخرى كما يفعلُه المُتَعَمِّقون المُجاوِزون للحدّ، بل البصريُّون يَعُدُّون هذا من العجز والعِيِّ.

ولو أراد أن يفصل في قراءته بين البسملة و ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ قَطَعَ همزةَ ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ وحقَّقَها.

[32ب] والأَوْلى أنْ / يصلَ البسملةَ بالحمد؛ لأنّها آيةٌ منها(٣).

والأَوْلى أن لا يقفَ على ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾؛ لأنّ ذلك ليس بوقفٍ ولا منتهى آيةٍ أيضاً عند الشافعيِّ رحمه الله(٤).

---

(١) اللثغة: أن تعدل حرفاً إلى حرف غيره. انظر: لسان العرب (ل ث غ).

(٢) أي في درج الكلام أي وصله، والدرج يقابل الوقف.

(٣) في قراءة البسملة بين السورتين أربعة أوجه للقراء: الأول: قطعها عن السورة الماضية ووصلها بالآتية، وهو أولى الأوجه وأرجحها، الثاني: وصلها بالماضية وبالآتية، والثالث: قطعها عن الماضية وعن الآتية وقراءتها مفردة، وهو الذي اتفق عليه القراء، والرابع: وصلها بالماضية وقطعها عن الآتية، وهذا الوجه منعه القراء. انظر: النشر في القراءات العشر (1/ 267).

(٤) انظر: القطع والائتناف، تأليف: أبو جعفر النحاس، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، طبع

قال: ومن الناس من يُبالغُ في الترتيل، فيجعلُ الكلمةَ كلمتين، قاصداً إظهارَ الحروف، كقولهم: ﴿نَسْتَعِينُ﴾، يقفون بين السين والتاء وقفةً لطيفةً، فينقطعُ الحرفُ عن الحرف والكلمةُ عن الكلمة، وهذا لا يجوزُ؛ لأنّ الكلمةَ الواحدةَ لا تحتملُ التقطيعَ والفصلَ والوقفَ في أثنائها، وإنّما القدرُ الجائزُ من الترتيل: أنْ يُخرجَ الحرفَ من مخرجه ثم ينتقلَ إلى الذي بعده، بلا وقفةٍ.

وترتيلُ القرآن: وَصْلُ الحروف والكلمات على ضرْبٍ من التأنِّي، وليس من الترتيل فصلُ الحروف، ولا الوقفُ في غير مَوْضعه.

ومن تمام التلاوة: إشمامُ الحركة الواقعة على الحرفِ الموقوفِ عليه اختلاساً لا إشباعاً.

ولو أخرجَ بعضَ الحروف من غير مخرجِه، بأنْ يقول: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ تشبه التاءُ الدالَ، أو﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ لا بصادٍ مَحْضَةٍ ولا بسينٍ مَحْضَةٍ بل بينهما، فإن كان لا يُمكنُه التعلُّمُ صحَّتْ صلاتُه، وإنْ أمكنَه وجبَ التعلُّمُ، ويلزمُه قضاءُ كلِّ صلاةٍ في زمن التفريط في التعلُّم.

هذا حكمُ الفاتحة، فأمّا غيرُها فالخللُ في تلاوته: إنْ غَيَّرَ المعنى وهو مُتعَمِّد، بأنْ قرأ ﴿إنما يخشى اللهَ من عباده العلمـؤا﴾فاطر: ٢٨ برفع الله ونصب

=

دار الكتب العلمية ببيروت، ط 1، 1422هـ/ 2002م، (1/ 29)، وإيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تأليف: أبو بكر الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق، 1390هـ/ 1971م، (1/ 477).

العلماء، أو قرأ بعضَ الكلمات التي في الشواذّ، كقراءة: والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيمانَهما [(١)]، و: فمن لم يجدْ فصيامُ ثلاثة أيّامٍ مُتتابعاتٍ [(٢)]، و: أقيموا الحجَّ والعُمرةَ لله[(٣)]، فهذا كلُّه تبطُلُ به الصلاةُ، وإنْ كان خَلَلاً لا يُغيِّرُ معنًى ولا يزيدُ في الكلام لم تبطُلْ به الصلاةُ، ولكنّها تُكرَهُ، فهذا آخرُ كلام الشيخ أبي محمد.

قال صاحبُ "التتمّة"[(٤)]: وإذا كان في الشاذَّة تغييرُ / معنًى أو زيادةُ كلمةٍ، فتعمَّدَ بطُلَتْ، وإلاّ فلا، ويسجدُ للسهو. انتهى كلامُ النَّوَوِيّ رحمه الله تعالى. [33أ]

تنبيه:

قال النَّوَوِيّ رحمه الله تعالى في "شرح المهذّب "[(٥)]: أجمعَ المسلمون على أنّ المُعَوِّذَتين والفاتحةَ وسائرَ السُّوَر المكتوبةِ في المصحف قرآنٌ، وأنّ من جحدَ شيئاً منه كفرَ، وما نُقلَ عن ابن مسعود في الفاتحة والمُعَوِّذَتين باطلٌ ليس بصحيحٍ عنه [(٦)]، قال ابنُ حَزْم [(٧)] في أول كتابه "المُحَلَّى "[(٨)]:

---

(١) هي قراءة ابن مسعود، انظر: تفسير الطبري (8/ 407).

(٢) هي قراءة أبي بن كعب، انظر: المصدر السابق (8/ 653).

(٣) انظر: المصدر السابق (3/ 328).

(٤) تتمة الإبانة (ق 204أ).

(٥) المجموع (3/ 396).

(٦) يشير إلى الأثر الذي روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه لم يكتب في مصحفه الفاتحة ولا المعوذتين. انظر تخريجه في الدر المنثور (1/ 5).

(٧) هو: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الأندلسي القرطبي، إمام عالم مشهور، ذو فنون ومعارف، ظاهريّ المذهب، من مؤلفاته: المحلَّى في الفقه، الإحكام في أصول الأحكام، توفي سنة 456هـ. انظر: وفيات الأعيان (3/ 325-330)، والسير (18/ 184-212).

(٨) انظر: المحلى (1/ 13).

هذا كذِبٌ على ابن مسعود موضوعٌ، وإنّما صحَّ عنه قراءةُ عاصم [1] عن زِرِّ بنِ حُبَيْش [2] عن ابن مسعود، وفيها الفاتحةُ والمُعَوِّذَتان.

انتهى، والله تعالى أعلمُ بالصواب، وإليه المَرْجِعُ والمَآبُ.

والحمدُ لله وحدَه، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمد وآله وصحبه وسلَّمَ تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

علَّقَه وفرغَ منه كاتبُه علي بن خطيب الناصريّة الشافعيّ، يومَ الخميس ثامن عشر جمادى الآخرة سنة ثلاثٍ وثلاثين وثمانمائة، ختمَها الله تعالى بخيرٍ، آمين.

---

(١) هو: أبو بكر عاصم بن أبي النجود بهدلة، الأسدي مولاهم الكوفي، مقرىء أهل الكوفة في عصره، توفي سنة127هـ. انظر: سير أعلام النبلاء(5/ 256)، وطبقات القراء (1/ 346).

(٢) هو: أبو مريم زر بن حبيش بن حباشة، الأسدي الكوفي، مقرىء الكوفة مع السلمي، وأدرك مجموعة من الصحابة وروى عنهم، توفي سنة 81هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (4/ 166)، وتقريب التهذيب (رقم: 2019).

الخاتمة

وفي نهاية هذا البحث يمكن كتابة نتائج وتوصيّات تمخّضت عنه:

النتائج:

قد خلص الباحث بعد كتابة البحث إلى نتائج مفيدة، وفوائد شريفة، منها:

1 –أنّ سورة الفاتحة من أعظم سور القرآن الكريم؛ لما تحويه من مطالب وفوائد وعلوم.

2 –أنّ من آكد ما يدلّ على عظم هذه السورة كثرةُ المؤلّفات في تفسيرها مفردةً؛ غير ما هو مبثوث من تفسيرها في كتب التفسير الجامعة.

3 –أنّ مؤلّف هذا الكتاب –أعني ابنَ خطيب الناصرية –يُعدُّ من العلماء الكبار الذين تميّزوا بالسعة العلم وكثرة التحقيق؛ لما تضمّنه كلامُه من فوائد جليلة في شتى العلوم.

4 –أنه من خلال دراسة حياة هذا الإمام تبيّن أنّ له كتباً ومؤلّفاتٍ مهمّة تحتاج إلى عناية وتحقيق.

5 –أنّ العمل على تحقيق المخطوطات ليس بالسهل كما قد يظنّه بعضُ الباحثين، وإنما هو عملٌ شاقٌّ تنوط به مسؤوليّة كبيرة في تحليل النصوص وإخراجها كما وضعها مؤلِّفوها.

التوصيات:

وأخيراً يقدِّمُ الباحث هذه التوصيّات التي انبثقت عن هذا البحث عسى أن ينتفع بها من الدارسون والطلاب:

1-يوصي الباحثين والطلاب بالعناية بالمخطوطات الإسلامية، بحثاً عنها، وجمعاً لها، والعمل على تحقيق ما لم يُحقَّق منها.

2-الاهتمام بمخطوطات التفسير وعلومه؛ لأنها كثيرة، وما طُبع منها لا يغطِّي كلّ الموجود منها في المكتبات.

3-العمل على تحقيق المخطوطات المتعلِّقة بتفسير سورة الفاتحة، فإنه يوجد الكثير منها في المكتبات مما لم يُحقَّق.

4-التركيز في اختيار المخطوطات المراد تحقيقُها على العلماء الأوائل؛ فإنهم يتميّزون بسعة العلم، وكثرة التحقيق، وغزارة الفوائد.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولا: مراجع التفسير وعلوم القرآن الكريم:

١. الإتقان في علوم القرآن، تأليف: السيوطي. طبع شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط4 ، 1398هـ-1978م.

٢. أحكام القرآن، تأليف: ابن العربي المالكي. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط1 ، 1408هـ-1988م.

٣. أحكام القرآن، تأليف: الجصاص، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي. طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت، 1405هـ.

٤. أسباب النزول، تأليف: الواحدي، تخريج وتدقيق: عصام الحميدان. طبع دار الإصلاح بالدمام، ط2 ، 1412هـ-1992م.

٥. الأقوال الراجحة في بيان أسماء الفاتحة ، تأليف: عبدالله سويدان (ت 1234 هـ). مخطوط بمكتبة عارف حكمت بالمدينة برقم (63/ 80).

٦. إملاء ما من به الرحمن=التبيان في إعراب القرآن

٧. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تأليف: البيضاوي، تقديم: محمد عبدالرحمن المرعشلي. طبع دار إحياء التراث العربي ومؤسسة الفكر العربي ببيروت، ط 1 ، 1418هـ-1998م.

٨. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تأليف: أبو بكر الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق، 1390هـ/ 1971م.

٩. البحر المحيط بالتفسير، تأليف: أبو حيّان النحوي. نشر دار الكتب العلمية ببيروت، ط1 ، 1422هـ-2000م.

١٠. البسملة، تأليف: أبو شامة المقدسي، تحقيق: محمد زبير حافظ أبو الكلام، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، سنة 1421هـ.

١١.بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تأليف: الفيروزآبادي، تحقيق: محمد علي النجار وعبدالعليم الطحاوي. طبع المكتبة العلمية ببيروت.

١٢.بيان إعجاز القرآن ، تأليف: الخطابي، طبع القاهرة بمطبعة دار التأليف، 1373هـ/ 1953م.

١٣.البيان في غريب إعراب القرآن ، تأليف: ابن الأنباري، تحقيق: دز طه عبدالحميد طه. طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ-1980م.

١٤.التبيان في إعراب القرآن ، تأليف: أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي.طبع مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٥.التفسير البسيط، تأليف: الواحدي، مخطوط بمكتبة يوسف آغا بقونية.

١٦.تفسير القرآن، تأليف: عبدالرزاق الصنعاني، تحقيق: د. مصطفى مسلم محمد. طبع مكتبة الرشد بالرياض، ط1 ، 1410هـ-1989م.

١٧.تفسير القرآن، تأليف: السمعاني، تحقيق: ياسر إبراهيم وغنيم بن عباس. نشر دار الوطن بالرياض، 1418هـ-1998م.

١٨.تفسير القرآن العظيم، تأليف: ابن كثير، تحقيق: مصطفى السيد محمد وآخرون. طبع مؤسسة قرطبة بالجيزة، ط1 ، 1421هـ-2000م.

١٩.تفسير القرآن الكريم، تأليف: ابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيّب. طبع المكتبة العصرية بصيدا.

٢٠.التيسير في القراءات السبع ، تأليف: أبو سعيد الداني، تصحيح: أوتويرتزل. نشر دار الكتاب العربي ببيروت، ط2 ، 1404هـ-1984م.

٢١.جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف: ابن جرير الطبري، تحقيق: د. عبدالله التركي. طبع دار هجر بالجيزة، ط1 ، 1422هـ-2001م.

٢٢.الجامع لأحكام القرآن، تأليف: القرطبي، تحقيق: عبدالله التركي. طبع مؤسسة الرسالة ببيروت.

٢٣.حاشية القطب على الكشاف ، تأليف: قطب الدين الشيرازي. مخطوط بمكتبة مانيسا بتركيا برقم (4373).
٢٤.الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تأليف: السمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط. طبع دار القلم بدمشق.
٢٥.الدر المنثور في التفسير بالمأثور، تأليف: السيوطي، تحقيق: عبدالله التركي. طبع دار هجر بالجيزة، ط1 ، 1424هـ-2003م.
٢٦.دلائل الإعجاز تأليف: عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: محمد رضوان الداية وفائز الداية، طبع دار الفكر بدمشق، ط1428هـ/2007م.
٢٧.الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تأليف: مكي بن أبي طالب، تحقيق: أحمد حسن فرحات، طبع دار عمار بعمّان، ط5، 1428هـ/ 2007م.
٢٨.فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة، تأليف: ابن الضريس، تحقيق: عروة بدير. طبع دار الفكر بدمشق، ط1 ، 1408هـ-1987م.
٢٩.فضائل القرآن ومعالمه، تأليف: أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: مروان العطية وآخرون، طبع دار ابن كثير بدمشق، 1415هـ/ 1995م.
٣٠.فن الترتيل وعلومه ، تأليف: أحمد بن أحمد الطويل. طبع مجمع طباعة المصحف بالمدينة ومركز الملك فيصل بالرياض، ط1، 1420هـ-1999م.
٣١.القطع والائتناف، تأليف: أبو جعفر النحاس، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط1، 1422هـ/ 2002م.
٣٢.الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تأليف: مكّيّ بن أبي طالب. طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، ط5 ، 1418هـ-1997م.
٣٣.الكشف والبيان ، تأليف: الثعلبي، تحقيق: أبو محمد بن عاشور. طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط1 ، 1422هـ-2002م.
٣٤.المُجيد في إعراب القرآن المَجيد، تأليف: الصفاقسي، تحقيق: موسى محمد زنين. نشر كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس، ط1 ، 1992م.

٣٥.المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف: ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون. طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، 1415هـ-1994م.

٣٦.المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تأليف: ابن عطيّة، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط1 ، 1422هـ-2001م.

٣٧.مختصر الجهر بالبسملة للخطيب البغدادي، تأليف: الذهبي، تحقيق: محمد بن أحمد عثمان وعلي بن أحمد الكندي المرر. طبع ونشر مؤسسة بينونة بأبو ظبي، ط 1 ، 1426هـ-2005م.

٣٨.مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، تأليف: ابن خالويه. طبع مكتبة المتنبي بالقاهرة.

٣٩.مشكل إعراب القرآن ، تأليف: مكي بن أبي طالب، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، ط2 ، 1405هـ.

٤٠.المصاحف، تأليف: أبو بكر بن أبي داود، تحقيق: د. محب الدين عبد السبحان واعظ. طبع دار البشائر الإسلامية ببيروت، ط2 ، 1423هـ-2002م.

٤١.معالم التنزيل، تأليف: البغوي، تحقيق: محمد عبدالله النمر وآخرون. طبع دار طيبة بالرياض، ط2 ، 1414هـ-1993م.

٤٢.معاني القرآن، تأليف: أبو زكريا الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. طبع مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط3 ، 1422هـ-2001م.

٤٣.معاني القرآن وإعرابه، تأليف: الزجّاج، تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي. طبع عالم الكتب، ط1 ، 1408هـ-1988م.

٤٤.مفاتيح الغيب ، تأليف: فخر الدين الرازي. طبع دار الفكر ببيروت، ط 1، 1401هـ-1981م.

٤٥.مفردة يعقوب، تأليف: محمد بن شريح الرعيني، تحقيق: مهدي دهيم. طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة.

٤٦.النسمات الفائحة في آيات الفاتحة، تأليف: ابن الدريهم. مخطوط بمكتبة عارف حكمت بالمدينة برقم (172/ 228).

٤٧.النشر في القراءات العشر ، تأليف: ابن الجزري، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضبّاع. طبع دار الكتب العلمية ببيروت.

٤٨.النكت والعيون، تأليف: الماوردي، راجعه وعلق عليه: أشرف بن عبدالمقصود. طبع مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ط1 ، 1412هـ-1992م.

٤٩.الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تأليف: الواحدي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وآخرون. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط1 ، 1415هـ-1994م.

ثانياً: مراجع السنة وعلوم الحديث:

١. الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان ، تأليف: ابن بلبان. طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، ط1 ، 1412هـ-1991م.

٢. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، تأليف: الألباني. طبع المكتب الإسلامي ببيروت، ط1 ، 1399هـ-1979م.

٣. الاستذكار، تأليف: ابن عبدالبر، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي. طبع دار قتيبة بالقاهرة ودار الوعي ببيروت، ط1 ، 1414هـ-1994م.

٤. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، تأليف: ابن المنذر، تحقيق: د. صغير أحمد محمد حنيف. طبع دار طيبة بالرياض، ط1 ، 1405هـ-1985م.

٥. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تأليف: المزّي، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين. طبع المكتب الإسلامي ببيروت والدار القيّمة، ط2 ، 1403هـ-1983م.

٦. تقريب التهذيب ، تأليف: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: صغير أحمد شاغف الباكستاني. طبع دار العاصمة بالرياض، ط1 ، 1416هـ.

٧. تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تأليف: ابن حجر العسقلاني، تصحيح وتعليق: عبدالله هاشم اليماني. طبع المدينة المنورة 1384هـ-1964م.

٨. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تأليف: المزِّي، تحقيق: د. بشار عواد معروف. طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، ط1 ، 1403هـ-1983م.

٩. جامع الترمذي ، تأليف: أبو عيسى الترمذي. طبع دار السلام بالرياض، ط 2 ، 1421هـ-2000م.

١٠.الجرح والتعديل، تأليف: ابن أبي حاتم. نشر دار الكتب العلمية ببيروت.

١١.سنن الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، طبع مؤسسة الرسالة، ط 1 ، 1424هـ/ 2004م.

١٢.سنن الدارمي ، تأليف: الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد. طبع ونشر دار المغني بالرياض، طذ ، 1421هـ-2000م.

١٣.سنن أبي داود ، تأليف: أبو داود السجستاني. طبع دار السلام بالرياض، ط 2 ، 1421هـ-2000م.

١٤.سنن سعيد بن منصور، تأليف: سعيد بن منصور، تحقيق: د. سعد الحميّد. طبع دار الصميعي بالرياض، ط1 ، 1414هـ-1993م.

١٥.السنن الكبرى، تأليف: النسائي، تحقيق: عبدالغفار البنداري وسيد كسروي، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط1، 1411هـ/ 1991م.

١٦.سنن ابن ماجه ، تأليف: ابن ماجه القزويني. طبع دار السلام بالرياض، ط 2، 1421هـ-2000م.

١٧.سنن النسائي ، تأليف: أبو شعيب النسائي. طبع دار السلام بالرياض، ط 2، 1421هـ-2000م.

١٨.شرح السنة ، تأليف: البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش. طبع المكتب الإسلامي ببيروت، ط2 ، 1403هـ-1983م.

١٩.شرح مشكل الآثار ، تأليف: الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، طبع مؤسسة الرسالة، ط1، 1415هـ-1994م.

٢٠.شرح معاني الآثار ، تأليف: الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط1 ، 1399هـ-1979م.

٢١.صحيح البخاري، تأليف: البخاري. طبع دار السلام بالرياض، ط 2، 1421هـ-2000م.

٢٢.صحيح ابن حبان=الإحسان

٢٣. صحيح ابن خزيمة ، تأليف: ابن خزيمة، تحقيق: د.محمد مصطفى الأعظمي. طبع المكتب الإسلامي ببيروت، ط1، 1395هـ-1975م.

٢٤.صحيح مسلم ، تأليف: مسلم بن الحجّاج. طبع دار السلام بالرياض، ط 2، 1421هـ-2000م.

٢٥.ضعيف الجامع الصغير، تأليف: الألباني. طبع المكتب الإسلامي ببيروت

٢٦.ضعيف سنن أبي داود ، تأليف: الألباني، طبع مكتبة المعارف بالرياض، 1417هـ/ 1997م.

٢٧.فتح الباري بشرح البخاري، تأليف: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرون. طبع المكتبة السلفية بالقاهرة، ط3 ، 1407هـ.

٢٨.الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي، تأليف: المناوي، طبع دار العاصمة بالرياض، ط1، 109هـ/ 1988م.

٢٩.كتاب العلل، تأليف: ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين، إشراف: د. خالد الجريسي ود. سعد الحميد، طبع الرياض، ط1، 1427هـ/ 2006م.

٣٠.كشف الأستار عن زوائد البزار ، تأليف: نور الدين الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، ط1 ، 1399هـ-1979م.

٣١.المجمع المؤسس للمعجم المفهرس ، تأليف: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي. طبع دار المعرفة ببيروت، ط1 ، 1415هـ-1994م.

٣٢.المراسيل، تأليف: أبو داود السجستاني، تحقيق: د. عبدالله بن مساعد الزهراني. طبع دار الصميعي بالرياض، ط1 ، 1422هـ-2001م.

٣٣.مسائل الإمام أحمد، برواية أبي داود السجستاني، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد. طبع مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، ط1 ، 1999هـ-1419م.

٣٤.المستدرك على الصحيحين، تأليف: الحاكم النيسابوري. طبع دار المعرفة ببيروت.

٣٥.مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون. طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، ط2 ، 1420هـ-1999م.

٣٦.مسند البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله. طبع مؤسسة علوم القرآن ببيروت ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة، ط1 ، 1409هـ-1988م.

٣٧.مسند الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. طبع دار الكتب العلمية ببيروت ومكتبة المتنبي بالقاهرة.

٣٨.مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: محمد بن عبدالمحسن التركي، طبع دار هجر بالقاهرة، 1419هـ/ 1999م.

٣٩.مسند الشافعي، ترتيب: محمد عابد السندي. طبع ونشر شركة المطبوعات العلمية بمصر، 1327هـ.

٤٠.المصنف في الأحاديث والآثار، تأليف: ابن أبي شيبة، تصحيح: عبدالخالق خان الأفغاني. طبع دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد، ط1 ، 1386هـ-1966م.

٤١.مصنف، تأليف: عبدالرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. طبع المكتب الإسلامي ببيروت، ط1 ، 1390هـ.

٤٢.معالم السنن، تأليف: الخطابي، تصحيح: محمد راغب الطباخ. طبع المطبعة العلمية بحلب، ط1 ، 1351هـ-1932م.

٤٣.المعجم الصغير، مع: الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني، تحقيق: محمد شكور، طبع دار عمار بعمّان، 1405هـ/ 1985م.

٤٤.المعجم الكبير ، تأليف: الطبراني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي. طبع مكتبة العلوم والحكم بالمدينة، ط2 ، 1404هـ-1983م.

٤٥. معرفة السنن والآثار ، تأليف: البيهقي، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي. نش جامعة الدراسات الإسلامية بكراتشي وجهات أخرى، طبع القاهرة، ط1 ، 1412هـ-1991م.

٤٦. مقدمة ابن الصلاح ، تأليف: ابن الصلاح، تحقيق: د. عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطىء). طبع مطبعة دار الكتب بالقاهرة، 1974م.

٤٧. ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، تأليف: الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي. طبع دار المعرفة ببيروت.

٤٨. نزهة النظر شرح نخبة الفكر=النكت على نزهة النظر

٤٩. نصب الراية لأحاديث الهداية، تأليف: الزيلعي. نشر دار الحديث بالقاهرة.

٥٠. النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تأليف: ابن حجر العسقلاني، النكت بقلم: علي حسن عبدالحميد. طبع دار ابن الجوزي بالدمام، ط 1 ، 1413هـ-1992م.

٥١. النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف: ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي. نشر دار الكتب العلمية ببيروت.

ثالثاً: مراجع اللغة العربية وعلومها:

١. أسرار العربية ، تأليف: الأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة. طبع دار الجيل ببيروت، ط1، 1415هـ-1995م.

٢. إصلاح المنطق ، تأليف: ابن السِّكِّيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون. طبع دار المعارف بمصر، ط3 .

٣. الأصول في النحو، تأليف: أبو بكر السراج، تحقيق: محمد عثمان، طبع مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ط1، 1430هـ/ 2009م.

٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لابن الأنباري ، تحقيق: د. جودت مبروك. نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1 .

٥. تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: مرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة محققين. طبع دار الهداية.

٦. التعريفات، تأليف: الشريف الجرجاني، تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن المرعشلي. طبع دار النفائس ببيروت، ط1 ، 1424هـ-2003م.

٧. الجنى الداني في حروف المعاني، تأليف: المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط1 ، 1413هـ-1992م.

٨. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبدالقادر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون. نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط4 ، 1418هـ-1997م.

٩. الخليل: معجم مصطلحات النحو العربي ، تأليف: د. جورج عبدالمسيح وهاني جورج تابري. طبع مكتبة لبنان ببيروت، ط1 ، 1410هـ-1990م.

١٠. ديوان الإسلام، تأليف: أبو المعالي الغزي، تحقيق: سيد كسروي حسن. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط1 ، 1411هـ-1990م.

١١. ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: د. محمد محمد حسين. طبع المطبعة النموذجية بمصر.

١٢. ديوان امرىء القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع مصر 1958م.

١٣. ديوان حسان، تحقيق: د. وليد عرفات. طبع أمناء چب التذكارية.

١٤. ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: د. إحسان عباس. طبع الكويت 1962م.

١٥. الزاهر في معاني كلمات الناس، تأليف: أبو بكر الأنباري، قرأه وعلق عليه: يحيى مراد، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، 1424هـ/ 2004م.

١٦. شواهد الشافية، تأليف: الرضيّ الأستراباذي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. طبع مطبعة حجازي بالقاهرة، 1356هـ-1358هـ.

١٧. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تأليف: الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار. طبع دار العلم للملايين بالقاهرة، ط1، 1376هـ-1956م.

١٨.قطر الندى وشرحه، تأليف: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، طبع المكتبة العصرية ببيروت، 1425هـ/ 2005م.

١٩.اللباب في علل البناء والإعراب ، تأليف: أبو البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات. طبع دار الفكر المعاصر ببيروت ودار الفكر بدمشق، ط 1 ، 1416هـ– 1995م.

٢٠.لسان العرب المحيط، تأليف: ابن منظور، إعداد وتصنيف: يوسف خيّاط. طبع دار لسان العرب ببيروت.

٢١.المعجم الوسيط ، إعداد: مجمع اللغة العربية بمصر. نشر مكتبة الشروق الدولية، ط4 ، 1425هـ–2004م.

٢٢.المقتضب، تأليف: المبرِّد، تحقيق: محمد عبدالخالق عصيمة. طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، 1415هـ–1994م.

٢٣.المنصف، تأليف: ابن جنِّي، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين. طبع دار إحياء التراث القديم بالقاهرة، ط1 ، 1373هـ–1954م.

٢٤.النوادر في اللغة، تأليف: أبو زيد. نشر سعيد الخوري ببيروت، 1967م.

رابعاً: مراجع الفقه وأصوله:

١. إرشاد الفحول في تحقيق الحق من علم الأصول، تأليف: الشوكاني، تحقيق: سامي بن العربي الأثري. طبع دار الفضيلة بالرياض، ط1 ، 1421هـ–2000م.

٢. الأصل، تأليف: محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني. طبع عالم الكتب ببيروت، ط1 ، 1410هـ–1990م.

٣. الأم، تأليف: الإمام الشافعي، تحقيق: د. رفعت فوزي عبدالمطّلب. طبع دار الوفاء بالمنصورة، ط1 ، 1422هـ–2001م.

٤. الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم من اختلاف ، تأليف: ابن عبدالبرّ، تحقيق: د. عبداللطيف الجيلاني. طبع مكتبة أضواء السلف بالرياض، ط1 ، 1417هـ–1997م.

٥. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تأليف: الكاساني. طبع دار الكتاب العربي ببيروت، 1982م.

٦. البيان، تأليف: أبو سالم العمراني، تحقيق: قاسم محمد النوري، طبع دار المنهاج بجدة، ط2، 1426هـ/ 2006م.

٧. تتمة الإبانة، تأليف: المتولي. مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (50 فقه شافعي، الجزء الثاني).

٨. التعليقة الكبرى في الفروع، تأليف: أبو الطيّب الطبري، تحقيق: إبراهيم الظفيري. رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1422هـ-1423هـ.

٩. التلقين في الفقه المالكي، تأليف: القاضي عبدالوهاب، تحقيق: محمد بوخبزة الحسني التطواني. طبع دار الكتب العلمية، ط1 ، 1425هـ-2004م.

١٠. التنبيه، تأليف: أبو إسحاق الشيرازي، طبع عالم الكتب بالرياض، 1403هـ/ 1983م.

١١. التهذيب في فقه الإمام الشافعي، تأليف: البغوي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي أحمد معوض. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط1 ، 1418هـ-1997م.

١٢. حاشية ابن عابدين=رد المحتار على الدر المختار

١٣. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، تأليف: الماوردي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط 1 ، 1414هـ-1994م.

١٤. رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، تأليف: ابن عابدين، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض. طبع عالم الكتب بالرياض، 1423هـ-2003م.

١٥. شرح الخرشي على مختصر خليل، تأليف: محمد الخرشي. طبع مطبعة محمد مصطفى سنة 1306هـ.

١٦. شرح فتح القدير، تأليف: كمال الدين ابن الهمام، طبع دار الكتب العلمية.

١٧.العزيز شرح الوجيز، تأليف: الرافعي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعادل محمد معوض. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط1، 1417هـ-1997م.

١٨.فتح العزيز=العزيز شرح الوجيز

١٩.قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية، تأليف: ابن جُزَيّ الكلبي، تحقيق: عبدالرحمن حسن محمود. طبع عالم الفكر، ط1، 1405هـ-1985م.

٢٠.القوانين الفقهية=قوانين الأحكام الشرعية

٢١.الكافي في فقه أهل المدينة، تأليف: ابن عبدالبرّ. طبع دار العلمية ببيروت، ط 2، 1413هـ-1992م.

٢٢.كتاب الآثار، تأليف: محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني. طبع دار الكتب العلمية ببيروت.

٢٣.المبسوط، تأليف: السرخسي. نشر دار المعرفة ببيروت.

٢٤.المجموع شرح المهذب، تأليف: النووي. نشر دار الفكر.

٢٥.مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن قاسم وابنه محمد. طبع مجمع طباعة المصحف بالمدينة، 1416هـ-1995م.

٢٦.المحرر في الفقه، تأليف عبدالسلام ابن تيمية، تحقيق: عبدالعزيز الطويل وأحمد عبدالعزيز الجماز، طبع دار أطلس الخضراء بالرياض ودار ابن حزم ببيروت، ط 1، 1429هـ/ 2008م.

٢٧.المحرر في الفقه الشافعي، تأليف: الرافعي، تحقيق: محمد عبدالرحيم بن محمد علي سلطان العلماء. رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، 1418هـ-1998م.

٢٨.المحصول في علم أصول الفقه، تأليف: فخر الدين الرازي، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني. طبع مؤسسة الرسالة ببيروت.

٢٩.المحلى، تأليف: ابن حزم، تحقيق: أحمد محمد شاكر. نشر إدارة الطباعة المنيرية، 1347هـ، طبع مطبعة النهضة بمصر.

٣٠.مختصر الخلافيات للبيهقي، تأليف: ابن فرح الإشبيلي، تحقيق: علاء إبراهيم الأزهري، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط1، 1420هـ/ 1999م.

٣١.مختصر القدوري في الفقه الحنفي، تأليف: القدوري، تحقيق: كامل محمد محمد عويضة. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط1 ، 1418هـ-1997م.

٣٢.المدخل إلى مذهب الشافعي، تأليف: د. أكرم يوسف القواسمي. طبع دار النفائس بالأردن، ط1، 1423هـ.

٣٣.المدونة الكبرى، للإمام مالك. طبع مطبعة السعادة بمصر.

٣٤.مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، رواية إسحاق بن منصور الكوسج، تحقيق: خالد الرباط وآخرون. طبع دار الهجرة بالرياض، ط1 ، 1424هـ-2004م.

٣٥.مسائل الإمام أحمد، برواية ابنه عبدالله، تحقيق: زهير الشاويش. طبع المكتب الإسلامي ببيروت، ط1 ، 1401هـ-1981م.

٣٦.المستصفى من علم الأصول، تأليف: الغزالي، تحقيق: محمد عبدالسلام عبدالشافي. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط1 ، 1413هـ.

٣٧.المغني، تأليف: ابن قدامة، تحقيق: د. عبدالله التركي و د. عبدالفتاح الحلو. طبع دار عالم الكتب بالرياض، ط3 ، 1417هـ-1997م.

٣٨.المقنع، تأليف: ابن قدامة، ومعه: الإنصاف للمرداوي، والشرح الكبير لعبدالرحمن بن قدامة، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي وعبدالفتاح محمد الحلو، طبع دار عالم الكتب بالرياض، 1426هـ/ 2005م.

٣٩.المقنع، تأليف: المحاملي. مخطوط بمكتبة أيا صوفيا بإستانبول برقم (1438).

٤٠.الموسوعة الفقهية، إعداد وطبع: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط3، 1400هـ/ 1980م.

٤١.نهاية المطلب في دراية المذهب، تأليف: إمام الحرمين الجويني، تحقيق: أ.د. عبدالرحيم محمود الديب. طبع دار المنهاج بجدة، ط1 ، 1428هـ-2007م.

٤٢. النوادر والزيادات على ما في المدوّنة من غيرها من الأمّهات، تأليف: ابن أبي زيد القيرواني، تحقيق: د. عبدالفتاح الحلو. طبع دار الغرب الإسلامي، 1999م.

٤٣. الهداية شرح بداية المبتدي، تأليف: المرغيناني. طبع شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، 1317هـ-1900م.

٤٤. الوجيز في فقه الإمام الشافعي، تأليف: الغزالي، تحقيق: علي معوض وعادل عبدالموجود. طبع دار الأرقم ببيروت، ط1 ، 1418هـ-1997م.

٤٥. الوسيط في المذهب، تأليف: الغزالي، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم. طبع دار السلام بالقاهرة، ط1 ، 1417هـ-1997م.

خامساً: المراجع ذات الصلة بالبحث:

١. الأسماء والصفات ، تأليف: البيهقي، تحقيق: عبدالله الحاشدي. طبع مكتبة السوادي بجدة، ط1 ، 1413هـ-1993م.

٢. الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، تأليف: القرطبي، تحقيق: أ.د. محمد حسن جبل وطارق أحمد محمد. طبع دار الصحابة بطنطا، ط1 ، 1416هـ-1995م.

٣. الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف: ابن حجر العسقلاني. طبع دار الكتب العلمية ببيروت.

٤. الأعلام، تأليف: الزِّرِكْلي. طبع دار العلم للملايين ببيروت، ط10 ، 1992م.

٥. إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، تأليف: محمد راغب الطباخ. نشر دار القلم العربي بحلب، ط2 ، 1408هـ-1988م.

٦. إنباء الغمر بأبناء العمر ، تأليف: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. حسن حبشي. طبع وزارة الأوقاف بالقاهرة، 1419هـ-1998م.

٧. إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف: القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ط 1 ، 1406هـ-1986م.

٨. الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ، ليحيى العمراني، تحقيق: د. سعود الخلف، نشر مكتبة أضواء السلف بالرياض.

٩. الانتصار للقرآن، تأليف: أبو الطيّب الباقِلاّني، تحقيق: د. محمد عصام القضاة. طبع دار الفتح بعمّان ودار ابن حزم ببيروت، ط1 ، 1422هـ-2001م.

١٠.الأنساب، تأليف: السمعاني، تحقيق: عبدالله عمر البارودي. طبع دار الجنان ببيروت، ط1 1408هـ-1988م.

١١.الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، تأليف: أبو الطيّب الباقِلاّني، تحقيق: محمد زاهد الكوثري. طبع المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، ط 2 ، 1421هـ-2000م.

١٢.إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، تأليف: إسماعيل البغدادي. طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت.

١٣.بدائع الزهور في وقائع الدهور، تأليف: ابن إياس، تحقيق: محمد مصطفى. طبع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ط1 ، 1365هـ.

١٤.بدائع الفوائد، تأليف: ابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: هشام عبدالعزيز عطا وآخرون. طبع مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة، ط1 ، 1416هـ-1996م.

١٥.البداية والنهاية، تأليف: ابن كثير، تحقيق: د. عبدالله التركي. طبع دار هجر بالجيزة، ط1 ، 1417هـ-1997م.

١٦.البدر الطالع بمحاسن م ن بعد القرن السابع ، تأليف: الشوكاني. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط1 ، 1418هـ-1998م.

١٧.بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. نشر المكتبة العصرية بالقاهرة.

١٨.بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، تأليف: رضي الدين الغزِّي، تحقيق: عبدالله الكندري. طبع دار ابن حزم ببيروت، ط 1، 1421هـ-2001م.

١٩. تاريخ الأدب العربي، تأليف: كارل بروكلمان، ترجمة: أ.د. السيد يعقوب بكر وأ.د. رمضان عبدالتواب. طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993م.
٢٠. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف: الذهبي، تحقيق: د. عمر عبدالسلام تدمري. طبع دار الكتاب العربي ببيروت، 1410هـ-1990م.
٢١. تاريخ بغداد، تأليف: الخطيب البغدادي. طبع دار الكتب العلمية ببيروت.
٢٢. التاريخ الكبير، تأليف: البخاري، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، 1406هـ/ 1986م.
٢٣. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تأليف: القاضي عياض، تحقيق: محمد تاويت الطنجي. طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط، ط2 ، 1403هـ-1983م.
٢٤. تهذيب التهذيب، تأليف: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، ط1، 1421هـ/ 2001م.
٢٥. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، تأليف: عبدالقادر القرشي، تحقيق: د. عبدالفتاح محمد الحلو. طبع دار هجر بالجيزة، ط2 ، 1413هـ-1993م.
٢٦. الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، تأليف: ابن دقماق، تحقيق: محمد كمال الدين عز الدين. طبع عالم الكتب ببيروت، ط1 .
٢٧. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تأليف: السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع دار إحياء الكتب العربية بمصر.
٢٨. الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب ، تأليف: ابن الشِّحْنة، قد له: عبدالله محمد الدرويش. طبع دار الكتاب العربي بدمشق، 1404هـ-1984م.
٢٩. درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة ، تأليف: المقريزي، تحقيق: د. محمود الجليلي. طبع دار الغرب الإسلامي، ط1 ، 1423هـ-2002م.
٣٠. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف: ابن حجر العسقلاني. نشر دار الجيل ببيروت.

٣١.دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، تأليف: البيهقي، تحقيق: د. عبدالمعطي قلعجي. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط1 ، 1408هـ-1988م.

٣٢.دليل الرسائل الجامعية في المملكة العربية السعودية ، تقديم: د. زيد الحسين. طبع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ط 2 ، 1415هـ-1994م.

٣٣.الدليل الشافي على ا لمنهل الصافي ، تأليف: ابن تغري بردي، تحقيق: فهيم محمد شلتوت. طبع مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

٣٤.دور الحديث في العالم الإسلامي، تأليف: حسين وكاك. نشر جامعة القرويين، ط1 ، 1990م.

٣٥.ديوان الضعفاء، تأليف: الذهبي، تقديم: خليل الميس، طبع دار القلم ببيروت، ط1، 1408هـ/ 1988م.

٣٦.الذيل التام على دول الإسلام ، تأليف: السخاوي، تحقيق: حسين إسماعيل مروة. طبع مكتبة دار العروبة بالكويت ودار ابن العماد ببيروت، ط1 ، 1413هـ-1992م.

٣٧.زبدة الحلب من تاريخ حلب، تأليف: ابن أبي جرّادة، تحقيق: د. سهيل زكّار. طبع دار الكتاب العربي ببيروت، ط1 ، 1418هـ-1997م.

٣٨.السلوك لمعرفة دول الملوك، تأليف: المقريزي، تحقيق: د. سعيد عبدالفتاح عاشور. طبع مطبعة دار الكتب بالقاهرة 1973م.

٣٩.سير أعلام النبلاء ، تأليف: الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون. طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، ط4 ، 1406هـ-1986م.

٤٠.السيف المهند في سيرة الملك المؤيد ، تأليف: بدر الدين العيني، تحقيق: فهيم محمد شلتوت. طبع مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط2 ، 1998م.

٤١.شذرات الذهب بأخبار من ذهب ، تأليف: عبدالحيّ الحنبلي، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط. طبع دار ابن كثير بدمشق وبيروت، ط 1 ، 1406هـ-1986م.

٤٢. شعب الإيمان، تأليف: البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول. طبع دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ-2000م.

٤٣. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، تأليف: السخاوي

٤٤. طبقات ابن سعد=الطبقات الكبرى

٤٥. طبقات الشافعية، تأليف: الأسنوي، تحقيق: عبدالله الجبوري. طبع دار العلوم بالرياض، 1400هـ-1981م.

٤٦. طبقات الشافعية الكبرى ، تأليف: السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح محمد الحلو. طبع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.

٤٧. طبقات الفقهاء، تأليف: الشيرازي، تحقيق: د. إحسان عباس. نشر دار الرائد العربي ببيروت.

٤٨. الطبقات الكبرى، تأليف: ابن سعد. طبع دار صادر ببيروت.

٤٩. طبقات المدلسين لأبي زرعة العراقي

٥٠. طبقات المفسرين ، تأليف: الداوديّ، تحقيق: علي محمد عمر. طبع مكتبة وهبت بالقاهرة، ط1 ، 1392هـ-1972م.

٥١. العالم الإسلامي، تأليف: عمر رضا كحّالة. طبع المطبعة الهاشمية بدمشق، ط 2 ، 1377هـ.

٥٢. العظمة، تأليف: أبو الشيخ الأصبهاني، تحقيق: رضاء الرحمن المباركفوري. طبع دار العاصمة بالرياض، ط1 ، 1408هـ.

٥٣. غاية النهاية في طبقات القراء ، تأليف: ابن الجزري، تحقيق: ج. برجستراسر. طبع دار الكتب العلمية ببيروت، ط3 ، 1402هـ-1982م.

٥٤. الفصل في الملل والأهواء والنحل، تأليف: ابن حزم، تحقيق: د. محمد إبراهيم نصر و د. عبدالرحمن عميرة. طبع دار الجيل ببيروت.

٥٥. الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط – التفسير وعلومه –، إعداد: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت). 1989م.

٥٦.فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى سنة 1371هـ-1952م. طبع مطبعة الأزهر 1371هـ-1952م.

٥٧.فهرس مخطوطات التفسير والتجويد والقراءات وعلوم القرآن في مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة ، ترتيب وتصنيف: عمار سعيد تمالت. طبع مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة، ط1 ، 1429هـ-2008م.

٥٨.الفهرست، تأليف: أبو الفرج الوراق المعروف بالنديم، تحقيق: رضا تجدّد. طبع طهران 1391هـ-1971م.

٥٩.فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم ، إعداد: مركز الدراسات القرآنية بمجمع طباعة المصحف بالمدينة. طبع المجمع 1424هـ.

٦٠.كتاب المدلسين، تأليف: أبو زرعة بن العراقي، تحقيق: رفعت فوزي عبدالمطلب ونافذ حسين حماد، طبع دار الوفاء بالقاهرة، 1419هـ/ 1999م.

٦١.كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: حاجي خليفة. طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت.

٦٢.كنوز الذهب في تاريخ حلب، تأليف: أحمد أبو ذر الحلبي، تحقيق: د. شوقي شعث وفالح البكور. طبع دار القلم العربي بحلب، ط1 ، 1996م.

٦٣.محصِّل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، تأليف: فخر الدين الرازي، راجعه وقدم له: طه عبدالرؤوف سعد. طبع مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.

٦٤.مصر في العصور الوسطى ، تأليف: محمود محمد الحويري. طبع عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بالقاهرة، ط1 ، 1416هـ-1996م.

٦٥.معجم الأدباء، تأليف: ياقوت الحموي الرومي، تحقيق: د. إحسان عباس. طبع دار الغرب الإسلامي، ط1 ، 1993م.

٦٦.معجم البلدان، تأليف: ياقوت. طبع دار صادر ودار بيروت ببيروت، 1404هـ-1984م.

٦٧. معجم الشيوخ ، تأليف: عمر بن فهد الهاشمي، تحقيق: محمد الزاهي. نشر دار اليمامة بالرياض.

٦٨. معجم المؤلفين، تأليف: عمر رضا كحّالة. طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، ط 1 ، 1414هـ-1993م.

٦٩. معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة، تأليف: يوسف إليان سركيس. طبع مطبعة سركيس بمصر، 1346هـ-1928م، نشر دار صادر ببيروت.

٧٠. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تأليف: الذهبي، تحقيق: د. طيار آلتي قولاچ. نشر مركز البحوث الإسلامية بإستانبول، ط1 ، 1416هـ-1995م.

٧١. المعرفة والتاريخ ، تأليف: الفسوي، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري. طبع مكتبة الدار بالمدينة، ط1 ، 1410هـ.

٧٢. منهاج السنة النبوية، تأليف: ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم. نشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، ط2 ، 1409هـ-1989م.

٧٣. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تأليف: ابن تغري بردي، تحقيق: د. محمد محمد أمين. طبع مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1999م.

٧٤. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تأليف: ابن تغري بردي. نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي بالقاهرة.

٧٥. نهر الذهب في تاريخ حلب ، تأليف: كامل بن حسين الغزي. طبع المطبعة المارونية بحلب.

٧٦. هدية العارفين أسماء المؤلِّفين وآثار المصنِّفين، تأليف: إسماعيل البغدادي. نشر دار إحياء التراث العربي ببيروت تصويراً عن طبعة إستانبول 1951هـ.

٧٧. الوافي بالوفيات، تأليف: الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. نشر دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط1 ، 1420هـ-2000م.

٧٨. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تأليف: ابن خلِّكان، تحقيق: د. إحسان عباس. طبع دار صادر ببيروت.

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث والآثار
- فهرس الأشعار
- فهرس الأعلام
- فهرس الغريب والمصطلحات
- فهرس الكتب الواردة في المتن
- فهرس المصادر والمراجع
- الفهرس العام للموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

﴿قل الله يهدى للحق﴾	10	35	196
﴿ بسم الله مجريها﴾	11	41	83
﴿ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها﴾	12	40	87
﴿ولكل قوم هاد ﴾	13	7	172
﴿وإن تعدوا نعمت الله لا تحصوها﴾	14	34	182
﴿ ولقد ءاتينـــك سبعا من المثانى ﴾	15	87	80
﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾	16	53	156
﴿إن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم﴾	17	9	173
﴿ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلا﴾	17	110	149
﴿إنا نبشرك بغلـم اسمه يحيى﴾	19	7	87
﴿يـــيحيى﴾	19	12	87
﴿وجعلناهم أيمة يهدون بأمرنا﴾	21	73	173
﴿فتعلى الله الملك الحق﴾	23	116	163
﴿ليكون للعالمين نذيرا﴾	25	1	161
﴿الملك يومئذ الحق للرحمن﴾	25	26	165
﴿قال فرعون وما رب العالمين قال رب السموات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين﴾	26	24–23	160

171	62	26	﴿إن معى ربى سيهدين﴾
172	56	28	﴿إنك لا تهدى من أحببت ﴾
104	30	27	﴿إنه من سليمـن وإنه بسم الله الرحمـن الرحيم﴾
174	69	29	﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا﴾
157	13	34	﴿اعملوا ءال داوود/ شكرا﴾
168	9	35	﴿والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقنـه﴾
250	28	35	﴿إنما يخشى اللهَ من عباده العلمـؤا﴾
173	23	37	﴿فاهدوهم إلى صراط الجحيم﴾
131	-181 182	37	﴿وسلام على المرسلين□ والحمد لله رب العـلمين ﴾
131	75	39	﴿وقيل الحمد لله رب العـلمين ﴾
165	16	40	﴿لمن الملك اليوم لله الواحد القهّار﴾
173	17	41	﴿فهدينـهم فاستحبوا العمى على الهدى﴾
172	52	42	﴿وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم ﴾
173	5	47	﴿سيهديهم﴾
87	78		﴿تبرك اسم ربك﴾
180	12	60	﴿بين أيديهن وأرجلهن﴾

﴿الملك القدوس﴾	62	1	163
﴿تبـرك الذى بيده الملك﴾	67	1	105
﴿فاقرءوا ما تيسر منه﴾	73	20	205
﴿ثم نظر﴾	74	21	237
﴿وما يعلم جنود ربك إلا هو﴾	74	31	160
﴿أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى﴾	75	40	215
﴿وسقــهم ربهم شرابا طهورا إن هذا كان لكم جزاء﴾	76	22–21	168–167
﴿والأمر يومئذ لله﴾	82	19	165
﴿سبح اسم ربك﴾	87	1	87
﴿وهدينــه النجدين﴾		10	173
﴿اقرأ باسم ربك الذى خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم﴾	96	3–1	105
﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾	96	1	86
﴿بسم الله الرحمن الرحيم إنا أعطينــك الكوثر فصل لربك وانحر إن شانئك هو الأبتر ﴾	108	3–1	143،109
﴿ملك الناس﴾	114	2	163

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأشعار

فهرس الأعلام المترجَمين

فهرس الغريب والمصطلحات

فهرس الكتب الواردة في المتن

الوجيز للغزالي	193

الفهرس العام للموضوعات